



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم السكان والتنمية

برامج وسياسات تمكين المرأة
«دراسة تجربة الجمهورية العربية
السورية»

Women empowerment programs
and policies

"A case study of the Republic Arab of Syria"

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية

إعداد الطالبة
عبير محمد علي الحلبي

إشراف الدكتور
هيثم أحمد عيسى

٢٠١١-٢٠١٠

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد

برامج وسياسات تمكين المرأة «دراسة تجربة الجمهورية العربية السورية»

Women empowerment programs and policies

"A case study of the Republic Arab of Syria"

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية

مقدمة من: عبير محمد علي الحلبي

قدمت هذه الأطروحة للحصول على درجة الماجستير في السكان والتنمية من جامعة دمشق
قرار لجنة المناقشة:

نوقشت هذه الأطروحة و أجيزت بتاريخ // ٢٠١٠ أمام لجنة المناقشة (الحكم) التالية

أسماءهم في الجدول الآتي

م	اسم عضو اللجنة	الدرجة العلمية	الجامعة	التوقيع

				١
				٢
				٣

وأصبحت هذه الأطروحة صالحة لمنح درجة الماجستير في السكان والتنمية.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
عنوان الرسالة	١
قائمة المحتويات	٢
الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة	٦
المقدمة	٦
مشكلة البحث	٦
أهمية البحث	٧
أهداف البحث	٧
منهجية البحث	٨
فرضيات البحث	٨
الدراسات السابقة	٩
المراجع المقترحة باللغة العربية	١٢
المراجع المقترحة باللغة الانجليزية	١٣
مخطط البحث	١٤

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١٦
الفصل الأول: مفهوم تمكين المرأة	١٩
مقدمة	٢٠
المبحث الأول: توضيح و تعريف مفهوم تمكين المرأة	٢١
المبحث الثاني: نشأة و تطور هذا المفهوم و كيفية ظهوره في المجتمع السوري	٢٣
الفصل الثاني: أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة	٢٧
مقدمة	٢٨
المبحث الأول: أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة على المستوى الدولي	٢٩
المبحث الثاني: أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية	٣٣
أولاً: بيانات إحصائية في قطاع الصحة.	٣٣

٣٨	ثانياً: بيانات إحصائية في قطاع التعليم.
٤٥	ثالثاً: بيانات إحصائية في قطاع العمل.
رقم الصفحة	الموضوع
٥٢	الفصل الثالث: الجهود الحكومية في مجال تمكين المرأة في سوريا
٥٣	مقدمة
٥٤	المبحث الأول: على صعيد التشريعات و القوانين التي وضعت من أجل تمكين المرأة
٥٨	المبحث الثاني: على صعيد إدماج تمكين المرأة في الخطط الاقتصادية للدولة
٦١	المبحث الثالث: على صعيد التصديق على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية في مجال تمكين المرأة
٦٤	الفصل الرابع: الجهود غير الحكومية في مجال تمكين المرأة في سوريا
٦٥	مقدمة
٦٦	المبحث الأول: المنظمات الدولية (الأمم المتحدة – الاتحاد الأوروبي)
٧٣	المبحث الثاني: المنظمات المحلية غير الحكومية
٨١	المبحث الثالث: منظمات أخرى ناشطة في مجال تمكين المرأة

٨٥	الفصل الخامس: النتائج المحققة في مجال تمكين المرأة في سوريا
٨٦	مقدمة
٨٨	المبحث الأول: الصحة
رقم الصفحة	الموضوع
٨٨	أولاً: مؤشرات الصحة بشكل عام
٩١	ثانياً: مؤشرات الصحة الإيجابية
٩٤	ثالثاً: مقارنة مؤشرات الصحة في سوريا و دول أخرى
٩٦	المبحث الثاني: التعليم
٩٦	أولاً: نسب أمية الإناث في سوريا
٩٨	ثانياً: نسب تسرب الإناث من التعليم في سوريا
١٠٠	ثالثاً: مقارنة مؤشرات التعليم في سوريا و دول أخرى
١٠٣	المبحث الثالث: العمل
١٠٣	أولاً: حجم البطالة بين النساء في سوريا وبنيتها
١٠٥	ثانياً: معدلات بطالة النساء على مستوى المحافظات
١١٤	ثالثاً: مقارنة مؤشرات العمل في سوريا و دول أخرى
١١٧	الخاتمة

١٢١	النتائج والتوصيات
١٢٤	المراجع

مقدمة

كثرت في عالمنا اليوم الهيئات و الجهات الداعية إلى تعزيز دور المرأة في المجتمع، و الحد من ظاهرة تهميش النساء في شتى أنحاء العالم و لاسيما في البلدان النامية، كما أن مشاركة المرأة في جوانب الحياة المختلفة بات اليوم ضرورة ملحة من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة. إن المشاركة المحدودة للمرأة في مجالات الحياة الاقتصادية و السياسية و التنموية في كثير من دول العالم

و الحرمان من هذه المشاركة في عدد من الدول الأخرى أدى إلى ظهور محاولات عديدة لتعزيز المشاركة النسائية في المجتمع تحت شعار تمكين المرأة.

و أصبحت هذه القضية من القضايا المهمة التي تستوقف الكثير من الباحثين و صناع القرار من مستويات مختلفة في شتى أنحاء العالم، و منها الجمهورية العربية السورية التي تعتبر من أكثر البلدان العربية اهتماماً بقضايا المرأة. و لما كانت التشريعات و القوانين – التي هي الأرضية الناظمة التي لا غنى عنها – غير كافية لوحدها لتطبيق و تفعيل سياسات و برامج تمكين المرأة، كانت الحاجة ملحة لتفاعل المجتمع بمؤسساته و هيئاته و أطرافه المختلفة للوصول إلى النتائج المطلوبة.

مشكلة البحث

يمكن تلخيص المشكلة التي يعالجها البحث كما يلي :

- تحقيق و تفعيل إدماج المرأة في عملية التنمية ، و مشاركتها في حياة المجتمع بكل جوانبها من أهم أبعاد التنمية البشرية.
- إن الفشل في إنجاز هذه المهمة يمثل مشكلة اجتماعية و عقبة أمام تحقيق تنمية بشرية و اقتصادية فعالة

و عادلة لكل أفراد المجتمع.

- في هذا المجال تدرس هذه الأطروحة جهود الجهات المختلفة الحكومية و غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية في مجال تفعيل دور و مشاركة المرأة في جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، و من الناحية العملية تهدف الأطروحة إلى قياس التقدم الحاصل في مجال تمكين المرأة في سوريا في مجالات العمل و التعليم و الصحة.

أهمية البحث :

تعتبر أي محاولة لتحقيق نهضة اجتماعية أو إصلاح اقتصادي غير ناجحة بدون تفعيل دور المرأة و منحها فرصاً متكافئة مع الرجل في مجالات الحياة المختلفة الصحية و التعليمية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

و لما كانت الآثار السلبية المترتبة على حرمان المرأة من حقوقها لا تقتصر فقط عليها بل تطال المجتمع كله، فإن الآثار الإيجابية المترتبة على إنصاف المرأة و منحها حقوقها أيضاً لا تقتصر فقط عليها بل تطال المجتمع بأسره.

من هذا المنطلق فإن العمل على منح المرأة الحقوق و الفرص المكافئة للرجل هو واجب المؤسسات الحكومية

و الأهلية على حد سواء و هذا البحث يتناول الجهود الحكومية و غير الحكومية المبذولة في سوريا من أجل تمكين المرأة و تفعيل مشاركتها في جوانب الحياة المختلفة، و تأثير ذلك على مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل واقع المجتمع السوري الذي قد يكون مساعداً أو معيقاً لجهود وسياسات تمكين المرأة و تفعيل دورها فيه، كما تنبع أهميته من خلال تسليطه الضوء على مستويات العمل المختلفة في مجال تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية و الآثار الملموسة لها على واقع المرأة في المجتمع السوري، على المستوى القانوني من خلال دراسة

و مراجعة القوانين و التشريعات المختلفة و أثرها على المرأة، و على المستوى التنظيمي من خلال السياسات و البرامج المختلفة في هذا المجال سواء منها الحكومية و غير الحكومية، و كذلك أيضاً على المستوى التطبيقي من خلال الدراسة الإحصائية للمؤشرات المختلفة: الصحية، التعليمية، الاقتصادية، بهدف تتبع النتائج المطبقة على أرض الواقع، لمعرفة مدى الفعالية أو القصور في تطبيق السياسات و البرامج المختلفة الهادفة إلى تفعيل دور و مشاركة المرأة في المجتمع السوري.

أهداف البحث:

انطلاقاً من المساعي المختلفة على كافة المستويات سواءً منها الوطنية وغير الوطنية في الجمهورية العربية السورية لتمكين المرأة وتفعيل مشاركتها في المجالات المختلفة، فالبحت يركز على بعض النقاط الهامة:

- توضيح الجهود المبذولة على المستوى الحكومي لتمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية
- توضيح الجهود المبذولة على مستوى هيئات ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال.
- تسليط الضوء على مدى فعالية تطبيق السياسات والبرامج المختلفة الهادفة إلى تمكين المرأة وتفعيل دورها في المجتمع السوري في مختلف المجالات (الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية).
- الخروج بنتائج ومقترحات مفيدة للمساهمة في زيادة كفاءة وفعالية برامج وسياسات تفعيل دور المرأة في المجتمع، لدفع مسيرة تمكين المرأة في سوريا إلى الأمام.

منهجية البحث: سوف نعتمد في بحثنا المناهج التالية

- **المنهج الوصفي:** لاستعراض نشوء وتطور مفهوم تمكين المرأة وكذلك أوضاع المرأة قبل وبعد الجهود المختلفة الحكومية وغير الحكومية الهادفة لتعزيز وتفعيل دور ومشاركة المرأة في المجتمع السوري.
- **منهج التحليل الإحصائي:** من خلال تحليل مؤشرات إحصائية مختلفة في مجالات الصحة والتعليم والعمل لقياس مدى فعالية تطبيق سياسات وبرامج تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية على كافة المستويات.

فرضيات البحث:

- وجود حاجة ملحة و ملموسة في المجتمع السوري من أجل منح المرأة حقوقها بشكل متكافئ مع الرجل.
- تفعيل دور و مشاركة المرأة في المجتمع السوري شرط أساسي لنجاح جهود التنمية.
- توجد جهود مبذولة في سوريا و من مستويات مختلفة (حكومية وغير حكومية) من أجل إيجاد إطار تنظيمي و قانوني يعمل على تحقيق تمكين المرأة في المجتمع السوري.
- عدم كفاية هذا الإطار التنظيمي والقانوني وحده لتفعيل دور المرأة في المجتمع السوري، و ضرورة تفاعل المجتمع و مؤسساته المختلفة لتحقيق هذا الهدف.
- هناك مسؤولية مشتركة بين الحكومة و هيئات المجتمع المحلية لتفعيل دور و مشاركة المرأة في التنمية.

- ضرورة أخذ الرجل بعين الاعتبار كعنصر مهم لا يمكن تحقيق تمكين المرأة في المجتمع بدون تفاعله و مساهمته.

الدراسات السابقة:

- تأثير العوامل الديمغرافية و الاقتصادية في عمل المرأة السورية خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨١)، مليكة عبد العالي، رسالة ماجستير، ١٩٨٩:
يتناول هذا البحث العوامل المحددة للنشاط الاقتصادي للإناث و تطور هذه العوامل عبر الزمن، ثم تذكر الأساس النظري لدراسة العوامل المحددة للنشاط الاقتصادي للنساء، و هي كما أوردتها الدراسة: الخصوبة، الوفيات، الهجرة الداخلية، المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية كالدخل و التضرر.
- المرأة العربية السورية و دورها في التنمية، ختام تميم، رسالة ماجستير، ١٩٩٨:
تتناول الدراسة في البداية تطور دور المرأة في المجتمعات البدائية و الحضارات القديمة، ثم تبحث في خصائص السكان والقوى العاملة النسائية في سورية، كما تتناول بالشرح و التفصيل قضية المرأة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تشير إلى ضعف إسهام المرأة في عملية التنمية، كما أوردت الدراسة أهمية إدماج المرأة في عملية التنمية، و أشارت أخيراً إلى سبل و مقترحات عديدة من أجل التغلب على العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في عملية التنمية.
- العلاقة التبادلية بين الخصوبة و المتغيرات الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، خزامى عبد العزيز الجندي، رسالة ماجستير، ١٩٩٩:
تدور الدراسة حول الخصوبة واتجاهاتها في سورية و تأثر هذه الاتجاهات بالمتغيرات الاقتصادية، و ربط السلوك الإنجابي بالعوامل و المتغيرات الاقتصادية، و بعد أن تطرقت الدراسة إلى الإطار النظري للخصوبة من حيث النظريات السكانية و المقاييس النظرية، تناولت دراسة الاتجاهات العامة للخصوبة على الصعيد العالمي ثم على صعيد الوطن العربي و أخيراً على الصعيد المحلي في الجمهورية العربية السورية، و وضحت بالاختبارات الإحصائية وجود تأثير للعوامل الاقتصادية على اتجاهات الخصوبة في سورية كما بينت أيضاً أن هذه العلاقة تبادلية من خلال توضيح الآثار السلبية و الإيجابية للخصوبة و متغيراتها على عملية التنمية الاقتصادية في سورية.
- عمل المرأة و علاقته باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق و ريفها ، دراسة ميدانية، إيمان عبود، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٢ :

تذكر الدراسة قبل كل شيء مراحل عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة، و أساليب اتخاذ القرار، ثم تتطرق إلى تصنيف الأسر السورية حسب التركيب البنائي للأسرة وحسب حجم الأسرة، و تعرض بشيء من التفصيل أنواع القرارات الأسرية، كما تسلط الضوء أيضاً على العوامل الفعالة في إشراك المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية

و هذه العوامل كما أوردتها الدراسة هي:

- العلاقات الأسرية

- التنشئة والإطار الثقافي

- قوانين الأحوال الشخصية

- عمل المرأة

- تعليم المرأة

• اتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة ، دراسة ميدانية في جامعتي دمشق و البعث، بشرى علي، رسالة ماجستير، ١٩٩٣ :

تتطرق الدراسة في البداية إلى مفهوم و أهمية عمل المرأة، ثم تتناول بشيء من الإيجاز الاتجاهات السائدة في المجتمع العربي تجاه قضايا المرأة بشكل عام و هي كما ذكرتها الدراسة:

- الاتجاه التقليدي المحافظ

- الاتجاه المتحرر نسبياً

- الاتجاه المنفتح

و بعدها تتطرق بشكل مفصل إلى موقف المجتمع السوري من عمل المرأة بشكل خاص، و ذلك من خلال استمارات تم تصميمها لغرض الدراسة و طرحها بين الشباب الجامعي في جامعتي دمشق و البعث.

• مستلزمات تشجيع دخول المرأة إلى العمل، هند بلشي، دبلوم تخطيط تنموي، ١٩٧٩ :

تتناول هذه الدراسة واقع قوة العمل النسائية و توزعها حسب الأنشطة الاقتصادية، باستخدام مؤشرات: تطور حجم القوة العاملة النسائية، و توزع القوة العاملة النسائية حسب الأنشطة الاقتصادية، و توزع القوة العاملة النسائية حسب الحالة التعليمية، و توزع القوة العاملة النسائية حسب الحالة الزوجية، ثم تتناول العوامل المعيقة لعمل المرأة و السبل الكفيلة بالتغلب عليها.

• المرأة وفجوة النوع الاجتماعي، في مجالات العمل، التعليم، والصحة، دراسة للمنطقة الشرقية في سورية، د.هيثم عيسى بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٦ :

أظهرت هذه الدراسة عدم التكافؤ في الفرص بين الإناث والذكور في مجالات العمل و التعليم و الصحة و ذلك في المنطقة الشرقية من الجمهورية العربية السورية، بالاستناد إلى بيانات مسحية للمنطقة أجريت عام ٢٠٠٥، كما أظهرت عدم وجود الوعي الكافي لدى أبناء هذه المنطقة بأهمية تعليم المرأة و عملها ومنحها الفرصة لاختيار شريكها، بل على العكس من ذلك فإن الميل إلى تزويج الفتيات باكراً وحرمانهن من التعليم ومن العمل هو الاتجاه السائد لدى غالبية الأسر التي شملها المسح، كما أن الرعاية الصحية للإناث مهمة إلى حد كبير حيث انتشر زواج الأقارب و الحمل المبكر، بالإضافة إلى الاستمرار بالحمل حتى نهاية العمر الإنجابي.

• المرأة العاملة في مدينة دمشق و العوامل المؤثرة في دخولها مجال العمل، موفق عرقسوسي، دبلوم تخطيط تنموي، ١٩٨٥:

بعد أن تستعرض الدراسة أهمية مشاركة المرأة في المجتمع و العوامل المؤثرة في دخولها إلى مجال العمل ، تتناول مؤشرات الحالة الزوجية، و الحالة التعليمية، و أثرها على عمل المرأة، و كذلك تتناول توزيع المشتغلات في مدينة دمشق حسب العمر و حسب أقسام النشاط الاقتصادي، و تسلط الضوء على الصعوبات التي تعاني منها المرأة العاملة في مدينة دمشق، و تقترح بعض الحلول للتغلب على هذه الصعوبات.

• مساهمة المرأة في قوة العمل و دورها في عملية التنمية، نموذج القطر العربي السوري، إسعاف أحمد، رسالة ماجستير، ١٩٩٢:

تتطرق الدراسة إلى المرأة في المجتمعات الإنسانية المختلفة و في العصور المختلفة ، ثم تتناول بنية المجتمع العربي و واقع المرأة العربية من حيث التطور التاريخي لأوضاع المرأة العربية و من حيث خصائص العائلة العربية بين الماضي و الحاضر، و من حيث التشريعات و القوانين الخاصة بالنساء في الوطن العربي.

وبعدها تنتقل الدراسة إلى المجتمع السوري و خصائص و تركيب سكانه، و بنية قوة العمل فيه و مساهمة المرأة في سوق العمل السوري و بالتحديد مساهمة المرأة السورية في مؤسسات القطاع العام بشكل خاص (مع دراسة ميدانية بواسطة أسلوب العينات و استمارات البحث).

المراجع المقترحة باللغة العربية:

- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، ٢٠٠٧، تقرير بعنوان "النساء والأطفال العائد المزدوج للمساواة بين الجنسين".
- د.هيثم عيسى، ٢٠٠٦، المرأة وفجوة النوع الاجتماعي في مجالات العمل و الصحة و التعليم، دراسة للمنطقة الشمالية الشرقية في سورية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، دمشق، سورية.
- الهيئة السورية لشؤون الأسرة، ٢٠٠٦، تقرير مؤشرات تمكين المرأة السورية.
- البنك الدولي، ٢٠٠٤، تقرير إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي.
- الهيئة السورية لشؤون الأسرة، ٢٠٠٦، نحو التمكين السياسي للمرأة السورية.
- صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (اليونيفيم) المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٤، تقرير أوضاع المرأة في الجمهورية العربية السورية الديمغرافية، المشاركة الاقتصادية، المشاركة السياسية.
- وزارة الصحة، مديرية الرعاية الصحية الأولية، دائرة الصحة الإنجابية، ٢٠٠٥، تقرير دراسة أسباب وفيات الأمهات في الجمهورية العربية السورية.
- جامعة الدول العربية، المشروع العربي لصحة الأسرة، بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٥، مسح صحة الأسرة في الجمهورية العربية السورية.
- هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٥، التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية.

- جمعية تنظيم الأسرة السورية، ٢٠٠٤، العنف الأسري في الجمهورية العربية السورية، دراسة ميدانية.
- جمعية تنظيم الأسرة السورية، ٢٠٠٩، واقع الصحة الإنجابية في الجمهورية العربية السورية و مدى تأثير العادات الاجتماعية.

المراجع المقترحة باللغة الانجليزية:

- UNCEF, 2005, Regional Statistical Report, Multiple Indicator Cluster Survey2.
- UNICEF, 2007, The State of Children and Women in the Middle East and North Africa Region.
- AIDOS, 2008, Improving Reproductive Health Indicators through Women Empowerment Programs.
- UNFPA, 2001, UNFPA at Work 2001.
- Citizen Centered Participatory Development, 2004.
- United Nations, Office of the Special Adviser on Gender Issues and Advancement of Women, 2002, Gender Mainstreaming an Overview.

مخطط البحث

المقدمة

الفصل الأول: مفهوم تمكين المرأة

مقدمة

المبحث الأول: توضيح وتعريف مفهوم تمكين المرأة

المبحث الثاني: نشأة وتطور هذا المفهوم وكيفية ظهوره في المجتمع السوري

الفصل الثاني: أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة

مقدمة

المبحث الأول: أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة على المستوى الدولي

المبحث الثاني: أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية

أولاً: بيانات إحصائية في قطاع الصحة.

ثانياً: بيانات إحصائية في قطاع التعليم.

ثالثاً: بيانات إحصائية في قطاع العمل.

الفصل الثالث: الجهود الحكومية في مجال تمكين المرأة في سوريا

مقدمة

المبحث الأول: على صعيد التشريعات و القوانين التي وضعت من أجل تمكين المرأة

المبحث الثاني: على صعيد إدماج تمكين المرأة في الخطط الاقتصادية للدولة

المبحث الثالث: على صعيد التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال تمكين المرأة

الفصل الرابع: الجهود غير الحكومية في مجال تمكين المرأة في سوريا

مقدمة

المبحث الأول: المنظمات الدولية (الأمم المتحدة – الاتحاد الأوروبي)

المبحث الثاني: المنظمات المحلية غير الحكومية

المبحث الثالث: منظمات أخرى ناشطة في هذا المجال

الفصل الخامس: النتائج المحققة في مجال تمكين المرأة في سوريا

مقدمة

المبحث الأول: الصحة

أولاً : مؤشرات الصحة بشكل عام

ثانياً: مؤشرات الصحة الإنجابية

ثالثاً : مقارنة مؤشرات الصحة في سوريا وفي دول أخرى

المبحث الثاني: التعليم

أولاً: نسب أمية الإناث في سوريا

ثانياً: نسب تسرب الإناث من التعليم في سوريا

ثالثاً: توجه الإناث ضمن اختصاصات محدودة

رابعاً: مقارنة مؤشرات التعليم في سوريا وفي دول أخرى

المبحث الثالث: العمل

أولاً : حجم البطالة بين النساء في سوريا وبنيتها

ثانياً: القطاعات الأكثر جذباً للأيدي العاملة النسائية

ثالثاً: انخفاض دخول النساء مقارنة بالرجال

رابعاً: ازدياد نسبة وحدة الفقر في صفوف النساء

خامساً: مقارنة مؤشرات العمل في سوريا وفي دول أخرى

الخاتمة

النتائج والتوصيات

المراجع

المقدمة

تناولنا في هذه الدراسة موضوع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية و النتائج التي تم تحقيقها على أرض الواقع، من خلال اعتماد مؤشرات معينة تعكس واقع صحة و تعليم و عمل المرأة، و دراسة هذه المؤشرات على مدى سنوات عديدة آخرها عام ٢٠٠٨ أو ٢٠٠٩ لبيان الأثر الفعلي لسياسات و برامج تمكين المرأة المختلفة.

بدأنا الدراسة بالجانب النظري في الفصل الأول، حيث عرفنا مفهوم تمكين المرأة وفقاً لمذاهب و آراء متعددة، و من جوانب مختلفة قانونية و سياسية واجتماعية واقتصادية. تابعنا الدراسة النظرية بعد ذلك بالحديث عن كيفية ظهور مصطلح تمكين المرأة بدءاً من ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عام ١٩٤٥ و مروراً باتفاقية الحقوق السياسية للمرأة عام ١٩٥٢ و اتفاقيات الحقوق المدنية للمرأة (فيما يخص جنسية المرأة المتزوجة، و الرضا في الزواج) عام ١٩٥٧ و عام ١٩٦٢، و انتهاءً باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) عام ١٩٧٩، ثم درسنا نشأة و ظهور مفهوم تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية من خلال رصد التشريعات و القوانين التي تتناول قضايا المرأة، و وجدنا بأن الجمهورية العربية السورية كانت من أوائل الدول في المصادقة على الاتفاقيات و المواثيق الدولية التي تمنح المرأة حقوقها و تعترف بمساواتها مع الرجل في مجالات الحياة المتنوعة، كما أشرنا إلى أن دستورها صان حقوق النساء و نص بشكل صريح على أن المرأة و الرجل متساويان في الحقوق و الواجبات و ذلك في المادة ٤٥ منه. وذكرنا أن حكومة الجمهورية العربية السورية قد صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في عام ٢٠٠٢ مع بعض التحفظات.

اعتباراً من الفصل الثاني أنهينا الجانب النظري من الدراسة و بدأنا بالحديث عن أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة على المستوى الدولي من خلال دراسة مؤشرات إحصائية عن واقع النساء في العالم، ثم درسنا أسباب و دواعي الدعوة إلى تمكين المرأة على مستوى الجمهورية العربية السورية من خلال دراسة مؤشرات عن واقع النساء الصحي و التعليمي و واقعهن في قطاع العمل.

تناولنا في قطاع الصحة مؤشرات الرعاية الصحية للإناث في مختلف مراحل حياتهن بدءاً منذ ما بعد الولادة (مقارنة مؤشرات الرعاية الصحية للمواليد الإناث و الذكور) و انتهاء بسن الإنجاب (مؤشرات

الصحة الإنجابية، و معدلات وفيات الأمهات)، و درسنا مؤشرات الرعاية الصحية للإناث في سوريا و في بعض الدول العربية من أجل مقارنة الواقع الصحي للمرأة السورية مع الواقع الصحي للمرأة في دول أخرى. و أيضاً في قطاع التعليم تناولنا مؤشرات عدة (نسب أمية الإناث و مقارنتها مع النسب المماثلة لدى الذكور، نسب تسرب الإناث من التعليم، نسب الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم بعد الأساسي) و درسنا مؤشرات تعليم الإناث في سوريا و في بعض الدول العربية من أجل مقارنة واقع تعليم المرأة في سوريا مع واقع تعليم المرأة في دول أخرى.

أخيراً تناولنا واقع عمل المرأة في سوريا من خلال دراسة ثلاث مؤشرات، هي نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل، مقارنة أجور النساء مع أجور الرجال من نفس المستوى الوظيفي، و ربط نوع الوظيفة أو المنصب الوظيفي بالجنس، و درسنا نسب مساهمة المرأة في سوق العمل في سوريا و في بعض الدول العربية من أجل مقارنة واقع عمل المرأة في سوريا مع واقع عمل المرأة في دول أخرى. و وجدنا أن نسب مساهمة النساء في سوق العمل في سوريا منخفضة و غير كافية، و أن أجور النساء لا تختلف عن أجور الرجال إلا في القطاع غير الرسمي، أما فيما يخص المؤشر الثالث و هو ربط نوع الوظيفة أو المنصب الوظيفي بالجنس فوجدنا أن السمة العامة هي غلبة الطابع الذكوري على المناصب ذات الطبيعة القيادية أو الإدارية.

في الفصل الثالث تحدثنا عن الجهود الحكومية في مجال تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية، أولاً على صعيد التشريعات و القوانين التي وضعت من أجل تمكين المرأة، و ثانياً على صعيد إدماج تمكين المرأة في الخطط الاقتصادية للدولة، و أخيراً على صعيد التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال تمكين المرأة حيث تناولنا بالتفصيل توقيع الجمهورية العربية السورية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في عام ٢٠٠٢ و التحفظات التي وضعتها على هذه الاتفاقية (تحفظات على المادة /٢/ كاملة، و المادة /٩/ الفقرة الثانية المتعلقة بمنح الأطفال جنسية والدتهم، و المادة /١٥/ الفقرة الرابعة المتعلقة بحرية التنقل و السكن، و المادة /١٦/ البند الأول الفقرات (ج - د - و - ز) المتعلقة بالمساواة في الحقوق والواجبات أثناء الزواج وعند فسخه فيما يخص الولاية والنسب والنفقة والتبني، و المادة /١٦/ البند الثاني حول الأثر القانوني لخطوبة الطفل أو زواجه، و تحفظات على المادة /٢٩/ الفقرة الأولى المتعلقة بالتحكيم بين الدول في حال حصول نزاع بين الزوج و زوجته إذا كانت من جنسية أخرى)، و أسباب هذه التحفظات التي وردت في نص القانون (و هي مخالفة نصوص الشريعة الإسلامية أو المساس بسيادة الدولة و أمنها). و ذكرنا أن حكومة الجمهورية العربية السورية قد أحدثت عام ٢٠٠٣ بموجب القانون رقم /٤٢/ هيئة حكومية مهمتها العمل على رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) و مراجعة القوانين التمييزية ضد المرأة واقتراح تعديلها أو اقتراح قوانين جديدة لهذا الغرض، هي الهيئة السورية لشؤون الأسرة.

في الفصل الرابع تحدثنا عن المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال تمكين المرأة في نطاق الحديث عن الجهود غير الحكومية المبذولة من أجل هذا الغرض، مخصصين المبحث الأول للحديث عن منظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة (صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM) - صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) - منظمة الصحة العالمية (WHO) - صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) - اللجنة الدولية لحماية حقوق المرأة (IASC) - المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) - منظمة الإغاثة الدولية (IRD) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) - برنامج الغذاء العالمي (WFP))، و منظمات تابعة لمنظومة الاتحاد الأوروبي (منظمة الأيدوس الإيطالية لتنمية المرأة (AIDOS) - الهيئة الأوروبية المتوسطة للمشاريع التنموية (MEDC) - الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF))، والمبحث الثاني للحديث عن هيئات و جمعيات المجتمع المحلي الأهلية التنموية الفاعلة في ميدان تمكين المرأة و الدفاع عن حقوقها، و المبحث الثالث للحديث عن منظمات أخرى عالمية و عربية ناشطة في مجال تمكين المرأة من جوانب مختلفة.

أخيراً جاء الفصل الخامس بخلاصة و ثمرة دراسة النتائج العملية لسياسات و برامج تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية في كل من قطاع الصحة و التعليم والعمل، من خلال متابعة دراسة و تحليل مؤشرات تعكس حالة المرأة في مجالات الصحة و التعليم والعمل، حيث استكملنا دراسة المؤشرات نفسها المدروسة في الفصل الثاني (في قطاع الصحة: مؤشرات الرعاية مؤشرات الرعاية الصحية للمواليد الإناث، مؤشرات الصحة الإنجابية، و معدلات وفيات الأمهات، و مقارنة مؤشرات الرعاية الصحية للإناث في سوريا و في بعض الدول العربية الأخرى، و في قطاع التعليم مؤشرات: نسب أمية الإناث، نسب تسرب الإناث من التعليم، نسب الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم بعد الأساسي، و مقارنة مؤشرات تعليم الإناث في سوريا و في بعض الدول العربية الأخرى، و في قطاع العمل مؤشرات: نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل بالإضافة إلى تحليل معدلات بطالة النساء على مستوى الجمهورية العربية السورية ككل و على مستوى المحافظات، و مقارنة أجور النساء مع أجور الرجال من نفس المستوى الوظيفي، و ربط نوع الوظيفة أو المنصب الوظيفي بالجنس، و أخيراً مقارنة نسب مساهمة المرأة في سوق العمل في سوريا مع النسب في دول عربية أخرى) و ذلك للسنوات الأخيرة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و وصلنا إلى أن واقع النساء في سوريا في مجالات الصحة و التعليم يتحسن و لكن لا تزال أوضاع النساء في هذين المجالين بحاجة إلى المزيد من بذل الجهد و العمل من أجل إلى نتائج أفضل، أما واقع المرأة في مجال العمل فإنه أقل تحسناً و لا تزال معدلات بطالة النساء في سوريا مرتفعة، و نسب العائلات بدون أجر تشكل حصة كبيرة من قوة العمل النسائية المشغلة، الأمر الذي يستدعي مزيد من العمل الجاد و المتكامل لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل السورية بصورة فاعلة و ظروف عادلة.

الفصل الأول: مفهوم تمكين المرأة

مقدمة

المبحث الأول: توضيح وتعريف مفهوم تمكين المرأة

المبحث الثاني: نشأة وتطور هذا المفهوم وكيفية ظهوره في المجتمع السوري

مقدمة:

نتناول في المبحث الأول من هذا الفصل توضيح وتعريف مفهوم تمكين المرأة، ونستعرض ماهية هذا المصطلح من وجهات نظر متعددة ومتنوعة، فبينما ركز بعضها على الجانب الاقتصادي، توسع بعضها الآخر ليشمل التمكين في المجالات المعرفية و الثقافية و التعليمية و المادية، كما ركزت بعض التعريفات على أدوات التأثير في المجتمع كمقياس لتمكين الفرد.

و لم تنحصر التعريفات التي شملتها الدراسة لهذا المصطلح على مصادر محلية فقط بل شملت مصادر عالمية أيضاً مثل الأمم المتحدة في تقريرها عن التنمية الإنسانية، والمنظمات والهيئات التابعة لها والمتخصصة في قضايا السكان (صندوق الأمم المتحدة للسكان " UNFPA ") أو المتخصصة في قضايا المرأة (صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة " UNIFEM ") أو المتخصصة في قضايا الطفل (صندوق الأمم المتحدة للطفولة " UNICEF ") و ذلك بهدف الإحاطة بكافة المجالات التي يشملها تمكين المرأة.

من الجدير بالذكر أيضاً في هذا المبحث تقسيم التمكين إلى عدة أقسام: تمكين سياسي، و تمكين اقتصادي، و تمكين اجتماعي، و تمكين قانوني، و تعريف كل منها بالتفصيل.

بالنسبة للمبحث الثاني من هذا الفصل فقد تم تخصيصه لدراسة نشأة هذا المفهوم ومراحل تطور المذاهب الفكرية التنموية بدءاً من منهج المرأة في التنمية (WID) Women In Development الذي ينطلق من افتراض أن المرأة مغيبة تماماً عن التفكير عند إعداد الخطط الإنمائية مما ينجم عنه فشل مشاريع التنمية، مروراً بمنهج المرأة والتنمية (WAD) Women And Development الذي يرى أن المرأة مدمجة مسبقاً في عملية التنمية، ولكن بصفة غير متساوية مع الرجل، وانتهاءً بمنهج النوع الاجتماعي و التنمية (GAD) Gender And Development الذي يتمحور حول مفهوم النوع الاجتماعي و هو التمييز في المعاملة أو في الحقوق والواجبات الإنسانية أو الفرص المتاحة بين الرجال والنساء من منطلق الاختلافات البيولوجية بين الجنسين، و الذي تعود البدايات الأولى لظهوره إلى عقد الستينيات مترافقاً مع ظهور الحركة العالمية المناهضة بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين.

و في الختام يتناول المبحث كيفية ظهور مفهوم تمكين المرأة في المجتمع العربي السوري، بدءاً من مصادقة حكومة الجمهورية العربية على الشريعة الدولية لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية

والسياسية، وانتهاءً بمصادقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "CEDAW" مع بعض التحفظات عام ٢٠٠٢.

المبحث الأول: توضيح وتعريف مفهوم تمكين المرأة

يُقصد بتمكين المرأة بأنه امتلاك المرأة لعناصر القوة (الثقافية والتعليمية والمعرفية والمادية المختلفة)، وإتاحة الفرصة لها لتصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بشكل متكافئ مع الرجل سواء في المشاركة في عملية التنمية، أو في الاستفادة من نتائج وثمار التنمية (عبد المنعم، ٢٠٠٨).

كما عُرف تمكين المرأة على أنه تحسين واقع المرأة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك، وتعزيز دورها في اتخاذ القرار والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات، وتضييق الفجوة بين النساء والرجال بالنسبة إلى احتياجاتهم العملية والإستراتيجية، إضافة إلى توسيع الفرص والاختيارات أمام النساء في كافة المجالات (شاكر، ٢٠٠٦).

استخدم مفهوم تمكين المرأة ضمن أهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية للفترة ما بين عامي ٢٠٠١- ٢٠٠٥ على أنه امتلاك المرأة للقوة لتصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وامتلاكها القدرة على إحداث التغيير في الآخر الذي قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بأكمله (التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٥).

أما صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM) فقد أشار في تقريره " نساء العالم في العام ٢٠٠٠ " إلى أن مفهوم تمكين المرأة يعني تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين وتقديم كل وسائل الدعم اللازمة لتحقيق هذه المساواة على مستوى دول العالم كافة.

عرف صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) تمكين المرأة على أنه تلك العملية التي يتم من خلالها تعزيز القدرات الفردية والجماعية للنساء من أجل تجاوز مظاهر التمييز القائم على أساس الجنس، وتمكين النساء من إدارة شؤون حياتهن بأنفسهن.(١)

وحدد تقرير " دور المنظمات الأهلية العربية في تمكين المرأة " لعام ٢٠٠٥، مجالات تمكين المرأة كما يلي: التمكين القانوني، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والتمكين السياسي (٢) وسندرس فيما يلي كلاً منها.

أولاً: التمكين القانوني

يقصد به التعبير عن مطالب واحتياجات المرأة ذات الطبيعة القانونية وإنشاء المنظمات الحقوقية للدفاع عنها ونشر الوعي في المجتمع ككل بحقوق النساء الشرعية والدستورية وذلك ليس من منظور محلي

(١) الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان www.unfpa.org بتاريخ ٢٨/٦/٢٠٠٨.

(٢) الموقع الإلكتروني www.swmsa.com/women and development.doc بتاريخ ٢٨/٦/٢٠٠٨.

فقط بل ومن منظور عالمي دولي ضمن إطار اتفاقيات حقوق الإنسان، وتوعية النساء على وجه الخصوص بهذه الحقوق وبالصلاحيات المتاحة أمامهن في اللجوء إلى القانون لدفع الأذى عن أنفسهن أو للحصول على حقوقهن.

ويعني أيضاً العمل على إيجاد بيئة تشريعية وقانونية (محلية وعالمية) ملائمة لحصول المرأة على فرص متكافئة مع الرجل في كافة مجالات المشاركة المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: التمكين الاقتصادي

يدل على توفير التدريب والتأهيل للنساء ومساعدتهن في الحصول على فرص عمل أو قروض صغيرة أو متوسطة لإنشاء مشاريع بسيطة أو كبيرة حسب الحاجة، بما يحقق للنساء الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية، أو على الأقل بما يساهم في تخفيض حدة الفقر بين النساء باعتبارهن العنصر الأكثر معاناة منه في المجتمعات بشكل عام.

ثالثاً: التمكين الاجتماعي

يشمل هذا التمكين عدة مجالات، مثل مكافحة الأمية وتعليم النساء، وتقديم الخدمات الصحية المختلفة للنهوض بصحة المرأة بشكل عام وبالصحة الإنجابية بشكل خاص، ومحاربة العادات الاجتماعية الخاطئة والضارة صحياً ونفسياً بالمرأة ونذكر منها ختان البنات، كذلك يشمل أيضاً العمل من أجل تغيير الاتجاهات العقلية السائدة في المجتمع نحو المرأة بهدف إزالة كل المفاهيم المرتبطة بالنظرة الدونية أو العنصرية تجاه النساء، ويتضمن ذلك مشاركة وسائل الإعلام والمناهج التعليمية المختلفة في تحمل مسؤولية العمل من أجل التغيير المطلوب.

رابعاً: التمكين السياسي

يعني اتخاذ التدابير اللازمة لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في مراكز صنع القرار والحياة السياسية بشكل عام، وزيادة التمثيل النسائي في الهيئات التشريعية المختلفة، كما أنه يتضمن زيادة المشاركة النسائية الفعلية وليس الصورية سواء كناخبة أو كمنتخبة في مواقع صنع القرار المختلفة، وتشكيل نقابات أو

اتحادات ذات صفة قانونية شرعية من أجل تمثيل النساء في المجتمع والتعبير عن مواقفهن وآرائهن إزاء القضايا المختلفة، وحماية حقوقهن.

المبحث الثاني: نشأة وتطور مفهوم تمكين المرأة وكيفية ظهوره في المجتمع السوري

يُعد ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ أول معاهدة دولية تشير بعبارات محددة إلى تساوي النساء و الرجال في الحقوق، وانطلاقاً من إيمان المنظمة الدولية بالمساواة في الحقوق بين الجنسين، بدأت في وقت مبكر أنشطتها من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة، فأنشأت لجنة مركز المرأة في عام ١٩٤٦ لمراقبة أوضاع المرأة ونشر التوعية بحقوقها.

وعلى أثر شيوع مبدأ المساواة في العالم وفق ما نصت عليه المواثيق الدولية (ميثاق الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية) توالى القرارات الدولية لتحسين أوضاع المرأة حيث اعتمدت في عام ١٩٥٢ اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، وعام ١٩٥٧ اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة، وبعدها كانت اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج لعام ١٩٦٢، وعقدت بعدها العديد من المؤتمرات الدولية للمرأة.

أعلن عام ١٩٧٥ عاماً دولياً للمرأة، وتكاثرت الجهود الدولية إلى أن صدرت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعروفة باسم "CEDAW" والتي أقرت عام ١٩٧٩ ، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨١ ، وتعتبر ثمرة ثلاثين عاماً من الجهود والأعمال الدولية التي قام بها مركز المرأة التابع للأمم المتحدة الذي أسس عام ١٩٤٦ وتكريساً لأهمية إيجاد الحلول لمشكلة التمييز ضد المرأة، وقد وضعت هذه الاتفاقية قضايا المرأة ضمن أهداف منظمة الأمم المتحدة، وأنشئت لجنة خاصة بها لمتابعة ورصد تطبيق وتنفيذ بنودها. (٣)

تتألف الاتفاقية من ثلاثين مادة، حيث تُعرّف المادة الأولى منها التمييز ضد المرأة، وتُلزم الدولة باتخاذ التدابير التشريعية للقضاء عليه و تعديل القوانين والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً في المادة الثانية، و تدعو إلى القضاء على الأدوار النمطية لكلا الجنسين في المادة الخامسة، و تطالب بمكافحة الاتجار بالنساء في المادة السادسة، و المساواة في المشاركة في الحياة السياسية و العامة للبلدان في المادة السابعة، و حق النساء و الأطفال بالتمتع بالجنسية في المادة التاسعة و كذلك القضاء على التمييز في التعليم و العمل، و تتناول قضايا المرأة الريفية في المادة ١٤ ، و تكفل المساواة أمام القانون في المادة ١٥، و المساواة داخل الأسرة و تنظيم قضايا الزواج في المادة ١٦. (٤)

ورغم أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قد ركزت على تمكين المرأة كقضية محورية، إلا أن العديد من المواثيق الدولية الأخرى تطرقت أيضاً إلى هذا الموضوع بشكل أو بآخر، فقد

(٣) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التقرير الأولي، ٢٠٠٥، ص ٨٢.

(٤) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التقرير الأولي، ٢٠٠٥، ص ٦٧.

أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ الصادر عن الأمم المتحدة، أن التنمية التي لا تشارك فيها المرأة هي تنمية غير كاملة، و أن عدم المساواة بين الجنسين هي من الأمور التي يجب التصدي لها ضمن المشاريع التنموية، فالتنمية عملية يجب أن تشمل جميع أفراد المجتمع على نفس الدرجة و تبعاً لحاجاتهم الفردية.

كما حددت المنظمات الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرات تساعد على قياس و تقييم مستوى التنمية بمعناها الشامل و من أهم هذه المؤشرات، مؤشرات التنمية البشرية (الأجل المتوقع عند الولادة، مستوى التعليم، مستوى المعيشة باعتماد الناتج القومي لكل فرد) و جميع هذه المؤشرات شملت كلا الجنسين.

" شهدت فترة السبعينات تحولاً في الفكر التنموي باتجاه مراعاة دور المرأة في الخطط التنموية، فظهرت ثلاثة مناهج رئيسية هي:

١. المرأة في التنمية (WID) Women In Development

ينطلق هذا المنهج من الافتراض بأن المرأة مغيبة تماماً عن تفكير المخططين في مجال التنمية مما ينجم عنه فشل المشاريع التنموية.

٢. المرأة والتنمية (WAD) Women And Development

ظهر هذا المنهج في نهاية السبعينات كرد فعل على إهمال المنهج السابق لبعض الجوانب، حيث يرى أن المرأة مدمجة مسبقاً في عملية التنمية، و لكن بصفة غير متساوية مع الرجل.

٣. النوع الاجتماعي والتنمية (GAD) Gender And Development

يقصد بالنوع الاجتماعي التمييز في المعاملة أو في الحقوق و الواجبات الإنسانية أو الفرص المتاحة، بين الرجال و النساء من منطلق الاختلافات البيولوجية بين الجنسين، و تعود جذور هذا المفهوم إلى عقد الستينات من القرن الماضي، حيث ارتبط ظهوره بالحركة الاجتماعية المناهضة بالحقوق المدنية و الاجتماعية للمواطنين، ثم في السبعينات ارتبط استخدام مفهوم النوع الاجتماعي مع مفهوم تمكين المرأة.

(٥) عصام خوري، جهود تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية، سلسلة التثقيف القانوني، الجزء الثاني، الاتحاد العام النسائي، ٢٠٠٥، ص ٢٣.

ركّز هذا المنهج على ضرورة تحقيق المساواة الفعلية بين الرجل و المرأة في الخطط التنموية لتقليص فجوة التنمية بين الجنسين، الأمر الذي يعد ركناً أساسياً لنجاح أي عملية تنموية "(٥).

عاد مفهوم تمكين المرأة للظهور في عقد التسعينات بصورة أقوى إثر إعلان الحكومات في مؤتمر بيجين العالمي للمرأة ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية التزامهم بتمكين المرأة، وهو الالتزام الذي ساهم في وضع أجندة وخطط مؤتمر بيجين والتي أكدت على تمكين المرأة.

نادى مؤتمر بيجين "المؤتمر العالمي الرابع للمرأة" عام ١٩٩٥ بل . ي ر ر ر
تمكين المرأة في كافة مجالات الحياة من ممارسة دورها في عملية التنمية والاستفادة من مخرجاتها، وتضمن المؤتمر العديد من البنود التي تؤكد على تمكين المرأة، منها المساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية والتدريب والمعرفة التي تعزز المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

تم استخدام مفهوم تمكين المرأة من قبل المؤسسات الدولية ومنظمات وهيئات الإغاثة الدولية والبنك الدولي في لغتهم و خطاباتهم وتعالّت الأصوات المنادية بضرورة وضع أسس و تشريعات لتطبيق تمكين المرأة في شتى مناحي الحياة للنهوض بالمجتمع و تنميته.

كما بادرت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١ إلى تخصيص يوم عالمي لمناهضة العنف ضد المرأة و هو يوم الخامس والعشرين من تشرين الثاني من كل عام. (٦)

صادقت حكومة الجمهورية العربية السورية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "CEDAW" بالمرسوم رقم ٣٣٠ بتاريخ ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٢ وأودعت وثيقة المصادقة لدى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٨ / ٣ / ٢٠٠٣. (٧)

فعلياً، لم ينحصر اهتمام الجمهورية العربية السورية بقضايا المرأة في المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بل أيضاً في مصادقتها على العديد من الاتفاقات الدولية الأخرى في مجال حقوق الإنسان عامة، وحقوق المرأة على وجه الخصوص، فكانت سورية من أوائل الدول التي أقرت شرعة حقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية.

كما أحدثت حكومة الجمهورية العربية السورية منظمة شعبية لتمثيل المرأة في المجتمع و في الكيانات التشريعية المختلفة، بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٢١/ بتاريخ ٢٦ / ٨ / ١٩٦٨ وهي منظمة الاتحاد العام النسائي، التي وضعت تعزيز دور و مكانة المرأة في الدولة و المجتمع هدفاً أساسياً لها منذ تأسيسها.

(٨)

(٦) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التقرير الأولي، ٢٠٠٥، ص ١٤.

(٧) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التقرير الأولي، ٢٠٠٥، ص ١٥.

(٨) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التقرير الأولي، ٢٠٠٥، ص ٦٠.

حسب ما ورد في التقرير الأولي حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن النشاط النسائي في سوريا قد شهد تطورين هامين أدخلوا سوريا في منظومة القوانين الدولية المدافعة عن المرأة، تمثل الأول في إيجاد هيئة نازمة لعملية تنمية الأسرة هي الهيئة السورية لشؤون الأسرة عام ٢٠٠٣، و تمثل الثاني في التنام جهود عدة منظمات أهلية غير حكومية تعنى بحقوق المرأة والدفاع عن مصالحها (الهيئة السورية لشؤون الأسرة، ٢٠٠٥).

و بذلك يمكننا أن نقول بأن مفهوم تمكين المرأة ظهر في الجمهورية العربية السورية قبل مصادقتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بأكثر من عقد، حيث أوجدت المناخ التشريعي الملائم لتعزيز دور و مكانة المرأة في المجتمع و أنشأت منظمة الاتحاد العام النسائي عام ١٩٦٨ لإدارة و تفعيل مشاركة العنصر النسائي بصورة دستورية فاعلة و منظمة في عملية التنمية بكافة مناحيها، و فسحت كذلك المجال للقطاع الأهلي للمشاركة في تعزيز دور و مكانة المرأة في المجتمع عندما أوجدت الإطار التشريعي الملائم.

الفصل الثاني: أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة

مقدمة

المبحث الأول: أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة على المستوى الدولي

المبحث الثاني: أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية

أولاً: بيانات إحصائية في قطاع الصحة.

ثانياً: بيانات إحصائية في قطاع التعليم.

ثالثاً: بيانات إحصائية في قطاع العمل.

مقدمة:

في هذا الفصل نتطرق إلى أسباب و دواعي العمل من أجل تمكين النساء على مستوى دول العالم كافة، من خلال بيان ما تعانيه النساء من تمييز في الحصول على الحقوق و الفرص و ذلك باستخدام لغة الأرقام والإحصاءات، من مصادر عالمية كتقارير و دراسات الأمم المتحدة، واستطلاع للرأي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لمعرفة آراء و توجهات الرجال في دول مختلفة (شملت عدداً من الدول النامية و عدداً من الدول الآخذة في النمو بالإضافة إلى عدد من الدول الصناعية المتقدمة) تجاه قضايا تعليم و عمل المرأة، و نبين أن ظاهرة التمييز ضد المرأة هي ظاهرة عالمية تشمل البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، و لا تخص بلداً بعينه دون آخر إلا أنها تتفاوت في حدتها و أشكال ظهورها من بلد إلى آخر باختلاف التقاليد و القيم و الأعراف السائدة في كل مجتمع.

في المبحث الثاني من الفصل ندرس أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة على مستوى الجمهورية العربية السورية بشكل مفصل من خلال استخدام مؤشرات إحصائية عن حالة النساء الصحية (و تشمل مؤشرات الرعاية الصحية للمواليد الإناث، و بعض مؤشرات الصحة الإنجابية، و مؤشرات الرعاية الصحية للأمهات، و معدلات وفيات الأمهات) و مؤشرات عن حالة النساء التعليمية (و تشمل نسب أمية الإناث، و نسب تسرب الإناث من التعليم، و نسب الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم بعد الأساسي) و مؤشرات عن حالة النساء في قطاع العمل (و تشمل نسب مساهمة النساء في سوق العمل، و مقارنة أجور النساء مع أجور الرجال في مناصب وظيفية متماثلة في كل من القطاع الرسمي و غير الرسمي، و توزيع المناصب الوظيفية ذات الطبيعة القيادية أو الإدارية حسب الجنس)، و نقوم بمقارنة بعض المؤشرات عن حالة النساء الصحية والتعليمية مع مثيلاتها لدى الذكور من أجل رصد الفجوة في الرعاية الصحية و في التعليم ما بين الذكور و الإناث، كذلك نقارن بعض المؤشرات عن واقع صحة المرأة في سوريا وتعليمها وعملها مع مثيلاتها في دول عربية أخرى من أجل رصد مستويات معيشة النساء في سوريا و في غيرها من الدول في المجالات المذكورة.

نسلط الضوء نتيجة دراسة و تحليل المؤشرات السابقة على وجود حاجة إلى تحسين واقع النساء في سوريا في قطاعات الصحة و التعليم و العمل، و ثبت وجود فجوة في خدمات الرعاية الصحية و في التعليم بين الذكور و الإناث، و تدني مستوى مشاركة النساء في سوق العمل، كما نشير إلى ارتفاع نسبة العاملات في القطاع غير الرسمي (الذي يشمل القطاع العائلي غير المأجور، و القطاع الخاص غير المسجل بشكل رسمي في دوائر و سجلات الدولة).

المبحث الأول: أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة على المستوى الدولي

لا زالت المرأة حتى يومنا هذا تعاني من الاضطهاد و التمييز بدرجات متفاوتة في مختلف أنحاء العالم كما ورد في تقرير صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM) في مطلع عام ٢٠٠٨، و الذي أشار إلى أن ٧٠ % من فقراء العالم هم من النساء، و أن ١٪ فقط من الأراضي المملوكة، تعود ملكيتها للنساء، و أن ٢٥ دولة في العالم حتى الآن لا تزال قوانينها غير معترفة بأن اغتصاب حقوق المرأة هي جريمة توجب العقاب، كما أصبحت المرأة في عالمنا اليوم - في ظل أزمة غلاء الأسعار و ازدياد الفقر العالمي - تعاني من اضطهاد مضاعف، فهي تعاني كونها مواطنة كل ما يعانيه المواطن الرجل.

يضاف إلى ذلك معاناتها الخاصة لكونها امرأة إذ لا يعتبرها قانون الأحوال الشخصية في عدد كبير من البلدان إنساناً كامل الأهلية حتى لو كانت قاضية أي ولية من لا ولي له، و للدلالة على ما تقدم يُشار إلى أن المرأة لا يحق لها في بلدان كثيرة الولاية عن نفسها، و لا يحق لها الوصاية على أولادها حتى لو كانت هي الوحيدة المسؤولة عن تربيتهم و تنشئتهم و الإنفاق عليهم.

يُضاف لما تقدم وجود عدم مساواة بين الرجل و المرأة فيما يتعلق بقوانين الزواج و الطلاق و الحضانة و الإرث و الجنسية و العقوبات في الغالبية العظمى من البلدان النامية، عدا عن الاضطهاد الذي تعانيه بعض النساء بتأثير العادات و التقاليد و التي تأخذ سلطة أعلى من الدين و القانون في بعض الحالات (مثلاً المرأة في بلدان العالم الثالث - لاسيما في المناطق الريفية - لا ترث في أغلب الأحيان) (جمعية تنظيم الأسرة السورية، ٢٠٠٤).

أثبتت دراسات عديدة في بلدان مختلفة بأنه ليس هناك من أدوات تنمية أكثر جدوى و فاعلية من تعزيز مشاركة المرأة في المجتمع، إذ أن الفائدة التي تعود على المجتمع من جراء ذلك فائدة تراكمية مضاعفة، حيث لوحظ وجود ارتباط وثيق بين تعزيز دور النساء و رفع التعليم والوعي بينهن و بين تحسن مستوى التغذية و الارتقاء بالمستوى الصحي لدى الأطفال، مما لا يدع مجالاً للشك بأن الحرمان و الضرر الذي يعود على المجتمع جراء عدم تفعيل دور المرأة فيه، هو ضرر مضاعف لأن التمييز ضد المرأة و حرمانها من حقوقها و من المشاركة في بناء مجتمعها يحرم أطفال المجتمع جميعاً - وليس فقط الإناث و اللواتي يمثلن حوالي نصف المجتمع على الأقل - من فرصة بلوغ إمكاناتهم وطاقاتهم الكاملة.

في هذا السياق بيّن تقرير " العائد المزدوج للمساواة بين الجنسين " الصادر عن صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM) أن المساواة بين الجنسين في الفرص و الحقوق تحقق مكسباً مزدوجاً، فهي تفيد النساء و الأطفال على حد سواء، إذ أن النساء المتعافيات المتعلّمات الممكنات ينجبن أطفالاً أصحاء و متعلّمين و واثقين بأنفسهم.

كذلك فقد اتضح أنه عندما تتمتع النساء بالمشاركة في صنع القرارات داخل الأسرة فإن ذلك ينعكس بشكل إيجابي على تغذية أطفالهن ورعايتهم الصحية الجسدية و النفسية و على تعليمهم، و رغم ذلك فإن فوائد المساواة بين الجنسين تتجاوز تأثيرها على الأطفال، إذ أنها ضرورة لا بد منها و بدونها يستحيل خلق عالم تسوده العدالة و التسامح و المسؤولية المشتركة. (٩)

من الملاحظ أنه رغم تحقيق مكاسب ملموسة منذ صدور اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة " CEDAW " التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩، فإن التمييز بين الجنسين ما زال منتشراً في مناطق كثيرة من العالم، يظهر ذلك مثلاً في تفضيل الذكور على الإناث، و محدودية الفرص المتاحة في التعليم و العمل للفتيات و النساء بالمقارنة مع الرجال، و العنف الصريح والواسع القائم على أساس الجنس (ذكر/ أنثى) متخذاً أشكال متنوعة من ممارسات العنف الجسدي و الجنسي. لكن الأسوأ من ذلك هو أن الأشكال الأخرى من التمييز بين الجنسين، الأقل ظهوراً للعيان مدمرة بالقدر نفسه، فالتمييز المؤسسي يصعب التعرف عليه و تصحيحه، و بإمكان التقاليد و الثقافة المجتمعية السائدة إدامة التمييز و الإقصاء الاجتماعي الذي تعانيه النساء من جيل إلى جيل ما دامت الصور النمطية المستندة إلى النوع الاجتماعي " أي التمييز القائم على أساس الجنس " مقبولة على نطاق واسع دون اعتراض عليها.

تبين دراسات عديدة للأمم المتحدة أن قضية التمييز ضد المرأة هي ظاهرة عالمية لا تخص دولة أو دولاً بعينها، و إنما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى الأمر الذي يعكس بدوره مستوى التنمية السائد في المجتمع و يؤثر فيه بشكل جذري.

أظهرت دراسة لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لعام ٢٠٠٦، أن احتمال فقد الفتيات فرصة الالتحاق بالتعليم الثانوي أكبر من احتمال فقد الفتيان لتلك الفرصة في بلدان العالم الثالث كافة، و أوضحت هذه الدراسة أيضاً أن الإناث اليافعات في إفريقيا أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة " الإيدز " من الشبان اليافعين لأنهن أقل إلماماً بالمعرفة الشاملة عن هذا الفيروس.

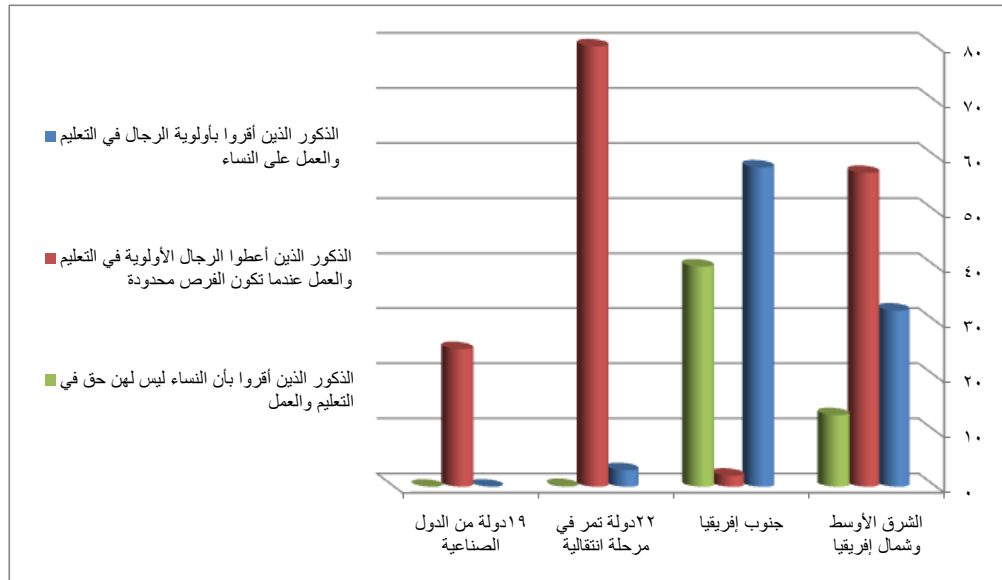
كذلك أوضحت الدراسة أن أكثر من ٥٢٪ من النساء في إقليم الشرق الأوسط و شمال إفريقيا يعانين من الحرمان من المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن المصروفات اليومية للأسرة، و أن أكثر من ٣٠٪ من الأزواج ينفردون باتخاذ القرار بشأن صحة زوجاتهم، و أظهرت كذلك بأن معدلات تعلم المرأة القراءة و الكتابة هي بالعموم أدنى من معدلات تعلم الرجل لهما في كافة البلدان النامية. بالإضافة لما تقدم فقد بينت الدراسة وجود ارتباط بين المعدلات المرتفعة لوفيات الأمهات و بين التمييز القائم على أساس الجنس بدليل أن أحد أهم أسباب ارتفاع وفيات الأمهات هو محدودية إمكانية حصول الحوامل على خدمات الرعاية الصحية.

(٩) اليونيسيف، العائد المزدوج للمساواة بين الجنسين، ٢٠٠٧، ص ٣٦.

و فيما يخص وضع المرأة في مراكز صنع القرار و المشاركة السياسية فهي شبه مغيبة في كثير من دول العالم، و يبرر الكثيرون ذلك بأن خصوصية المرأة تجعل ميولها و متطلباتها و أولوياتها مختلفة عن الرجل مما يجعل الرجل أقدر على التواجد في المراكز القيادية و المناصب السياسية، و لكن هذه المبررات بحد ذاتها ما هي إلا تجسيد للتمييز القائم على أساس الجنس (عيسى، ٢٠٠٦).

أظهر استطلاع للرأي شمل عينات من الرجال في البلدان النامية و عدد من البلدان الآخذة في النمو بالإضافة إلى ١٩ دولة صناعية أن التوجهات التمييزية للرجال نحو النساء تتفاوت عبر المناطق و نشر هذا الاستطلاع في تقرير لصندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠٠٤، و الشكل رقم (١) يظهر أهم نتائج هذا الاستطلاع.

الشكل رقم (١): استطلاع لآراء الرجال في بلدان مختلفة حول حق النساء في التعليم و العمل عام ٢٠٠٤



المصدر: الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان www.unfpa.org

نجد من الشكل السابق أن النسبة العظمى من الرجال الذين شملهم الاستطلاع في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا أقرروا بأن الأولوية للرجال على النساء في التعليم و العمل عندما تكون الفرص قليلة تليها نسبة الرجال الذين أقرروا بأولوية الرجال على النساء في التعليم و العمل بصورة مطلقة، و احتلت نسبة الرجال الذين أقرروا بأن النساء ليس لهن حق في التعليم و العمل إطلافاً النسب الأكبر في البلدان الأكثر فقراً و تخلفاً، أما الدول الصناعية المشمولة بالدراسة فجاءت آراء الرجال فيها مؤيدة لأولوية الرجال في التعليم و العمل فقط عندما تكون الفرص قليلة.

إذاً معاناة المرأة من التمييز موجودة في كافة دول العالم مع اختلاف شدة و مجالات هذا التمييز من دولة إلى أخرى و من ثقافة إلى أخرى، وهذا يبرر السعي نحو إلى تعزيز دور المرأة في كافة المجتمعات

و منحها فرصاً مكافئة للرجل في مجالات الحياة العلمية و العملية كافة، و ربط تحقيق التنمية أو ازدهارها في أي مجتمع بمشاركة نسائه و تفعيل دورهن على قدم المساواة مع الرجال، كما أن الواقع الذي تعيشه البلدان النامية اليوم يفرض عليها الاهتمام بقضية تمكين المرأة، إذ لم يعد منح المرأة حقوقها هبة و لا حتى اختياراً بل ضرورة و حاجة لا مفر منها للتكيف مع متطلبات الواقع، و الأهم من ذلك كله أن حقوق المرأة جزء لا ينفصل عن حقوق الإنسان و بالتالي لا يمكن النهوض بحقوق الإنسان دون النهوض بحقوق المرأة.

المبحث الثاني: أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية

تعدّ الجمهورية العربية السورية أحسن حالاً من الكثير من بلدان العالم الثالث من حيث أوضاع النساء فيها، كما أنّها واحدة من الدول العربية السّابقة في دعم قضايا المرأة و توفير إطار تشريعي ملائم لتعزيز و تفعيل دورها.

و رغم تصديق الحكومة السورية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أن بعض الممارسات الاجتماعية المجحفة بحق المرأة ما زالت مستمرة، فقد أظهرت دراسة لجمعية تنظيم الأسرة السورية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠٠٤ أن حالات العنف المنزلي التي تتعرض لها النساء في المجتمع السوري و يتم التصريح عنها هي حالة واحدة من أصل ٢٥٠ حالة، عدا عن الممارسات الأخرى من حرمان المرأة من الإرث و منعها من التعليم أو مزاولة العمل. نتناول في هذا المبحث واقع المرأة في سوريا من خلال دراسة أوضاع النساء الصحية و التعليمية و أوضاعهن في ميدان العمل.

أولاً: بيانات إحصائية في قطاع الصحة

تعدّ الموارد البشرية في أي مجتمع الأكثر أهمية و استمرارية، فبينما تستنزف الموارد المادية بعد فترة من استخدامها تزداد الموارد البشرية خبرة و كفاءة مع استخدامها و تنمو لتثبت أنها العامل الأهم في عملية التنمية.

وفقاً لما تقدم فإنّه لا بد من إعطاء الفرد رعايةً واهتماماً صحياً يكفل له أداءً حسناً في بناء مجتمعه على أي صعيد كان، و يكفل له استمرار القدرة على الإنتاج و العطاء، هذا العطاء الذي لا ينحصر فقط في العمل المنتج للدخل بصورة مباشرة، بل أيضاً يشمل العمل المنتج بصورة غير مباشرة و هو عمل ربّات المنازل، بمعنى أن المرأة منتجة دائماً إما بصورة مباشرة كالرجل عندما تكون عاملة أو بصورة غير مباشرة عندما تتفرغ لرعاية أسرتها و القيام بمتطلباتها، و بذلك فكل فرد ذكراً كان أم أنثى له دور مهم في بناء مجتمعه، و أي تقصير في إعطائه حقه من الرعاية الصحية أو عدم الاهتمام بحاجاته الأساسية و عدم تلبيةها، ينعكس سلباً عليه و على مجتمعه، كما أن تداعيات ذلك لا تتوقف فقط على حرمان المجتمع من أداء هذا الفرد بل تحوله إلى عالة على الآخرين، و حرمانه الفرصة في أن يحيا حياة كريمة.

إنّ بلدان العالم الثالث بشكل عام و من ضمنها الجمهورية العربية السورية، لا تزال فيها بعض الفئات التي تنظر إلى العنصر النسائي بأنه أقل شأناً من الناحية الإنتاجية، و بعض الأسر محدودة الموارد تميل إلى تفضيل الأبناء الذكور و إعطائهم الأولوية على الإناث في الرعاية الصحية و التغذية، و التعليم، من منطلق أنهم يمثلون استثماراً أفضل للأسرة في المستقبل.

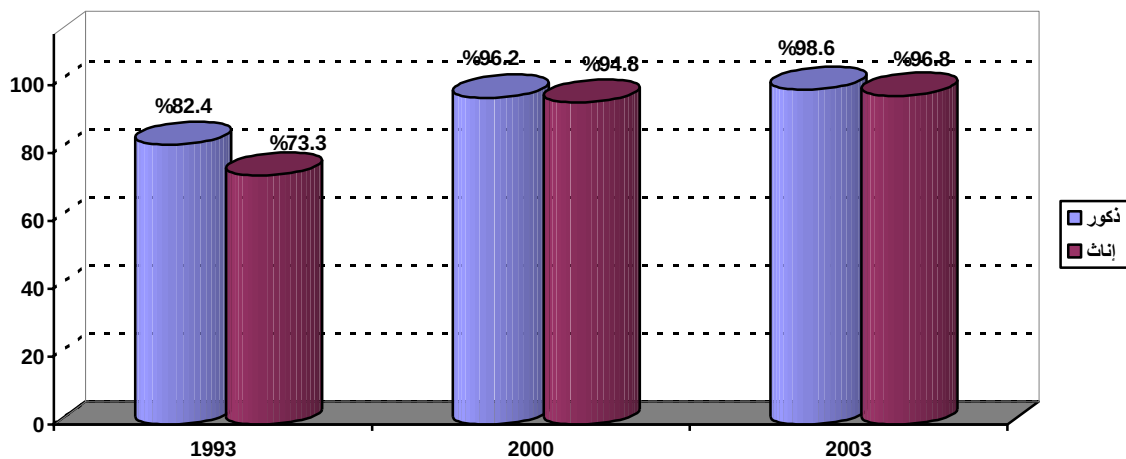
نتناول في هذا القسم من المبحث الثاني الواقع الصحي للإناث في الجمهورية العربية السورية بدراسة ثلاثة مؤشرات صحية أساسية هي: الرعاية الصحية للرضع، الرعاية الصحية للأمهات، معدلات وفيات الأمهات.

أ. الرعاية الصحية للرضع في الجمهورية العربية السورية

من حيث المبدأ يُفترض أن تكون الرعاية الصحية متكافئة داخل الأسرة و في المجتمع لجميع الأفراد ذكوراً و إناثاً أي ألا يرتبط مستوى الاهتمام و الرعاية الصحية بجنس الفرد و بشكل خاص في المراحل العمرية الأولى لاسيما مرحلة الأطفال الرضع.

عملياً، تبين في سوريا وجود تفاوت في مستوى الرعاية الصحية بين الرضع الإناث والذكور، لاسيما في المناطق النائية الفقيرة حيث يشير تقرير وحدة بيانات الطفل الصادر عام ٢٠٠٤ عن المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن نسبة الأطفال في الفئة العمرية (١٢-٢٣) شهراً الذين استكملوا كافة اللقاحات المقررة لهم عام ١٩٩٣ في صفوف الذكور ٨٢,٤٪، بينما كانت النسبة في صفوف الإناث ٧٣,٣٪ و ذلك طبقاً لبطاقات التلقيح التي تم مشاهدتها خلال ذلك العام. تطورت هذه النسبة عام ٢٠٠٠ حسب التقرير ذاته لتصبح ٩٦,٢٪ في صفوف الذكور مقابل ٩٤,٨٪ في صفوف الإناث، ثم أصبحت النسبة عام ٢٠٠٣ في صفوف الذكور ٩٨,٦٪، مقابل ٩٦,٨٪ في صفوف الإناث.

و من أجل الوقوف على تطور هذه النسب للأعوام من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٦ لدينا الشكل التالي الشكل رقم (٢): نسب المواليد الرضع (١٢- ٢٣) شهراً الذين استكملوا لقاحاتهم في الجمهورية العربية السورية موزعاً حسب الجنس خلال الفترة بين عام ١٩٩٣ و عام ٢٠٠٦

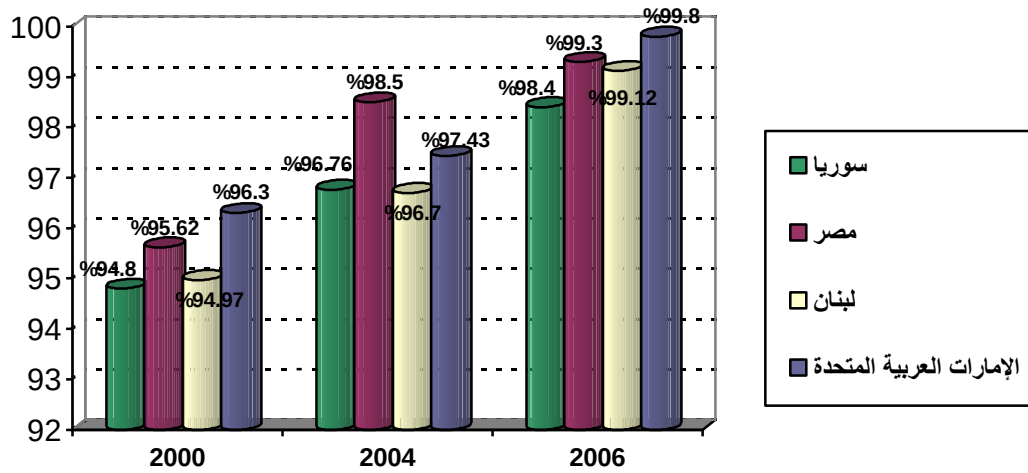


المصدر: تقرير وحدة بيانات الطفل، اليونيسيف، ٢٠٠٤، و تقرير وضع الأطفال في العالم، اليونيسيف، ٢٠٠٨.

يوضح هذا الشكل وجود تفاوت بين نسب الرضع (١٢- ٢٣) شهراً الذكور و الإناث الذين استكملوا لقاحاتهم المقررة لهم خلال الفترة من عام ١٩٩٣ و حتى عام ٢٠٠٦، و أنّ هذا التفاوت قد استمر على طول الفترة

المدرسة (و لكن بمعدل متناقص) مما يظهر وجود تمييز للذكور على الإناث في الرعاية الصحية منذ الطفولة المبكرة، و هذا يقتضي مزيداً من نشر الوعي بأهمية منح الإناث حقوقهن من الرعاية الصحية و الاهتمام، و أهمية متابعة المواليد الإناث باللقاحات و الفحوصات الطبية بالتساوي مع المواليد الذكور. من أجل مزيد من الإيضاح حول واقع الرعاية الصحية للمواليد الإناث في سوريا نقارن نسب المواليد الإناث الرضع من الفئة العمرية (١٢ - ٢٣) شهراً اللواتي استكملن اللقاحات المقررة لهن في كل من سوريا و مصر و لبنان و الإمارات العربية المتحدة للأعوام من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦.

الشكل رقم (٣): نسب المواليد الإناث (١٢ - ٢٣) شهراً اللواتي استكملن لقاحاتهن المقررة، في بعض الدول العربية من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦



المصدر: بثينة خليل قريو، ٢٠٠٩.

نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة حققت أعلى نسب لرعاية المواليد الإناث من بين الدول المدرسة تليها جمهورية مصر العربية، ثم لبنان، و احتلت الجمهورية العربية السورية المرتبة الأخيرة من بين الدول المدرسة.

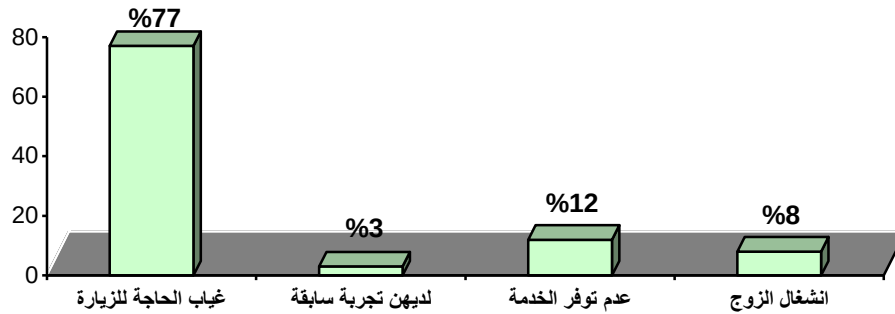
بالتالي فإن تحسن واقع الرعاية الصحية للمواليد الإناث في سوريا ليس كافياً بالمقارنة مع الدول العربية المذكورة للفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦، و هذا يدعم الاستنتاج الذي خلصنا إليه من دراسة المنحى العام لتطور نسب الرضع الإناث في سوريا في الفئة العمرية (١٢ - ٢٣) شهراً اللواتي استكملن لقاحاتهن خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٦ حيث وجدنا أنه اعتباراً من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦ حدث تحسن في هذه النسب، لكن لا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود من أجل تحسين مستوى الرعاية الصحية للإناث في سوريا.

ب. الرعاية الصحية للأمهات في الجمهورية العربية السورية

أظهرت نتائج مسح صحة الأسرة (PAPFAM) الذي أجري في سوريا عام ٢٠٠١ أن ٧١,٩ % من الأمهات قيد الدراسة ذهبن إلى مرفق صحي مرة واحدة على الأقل خلال فترة الحمل، و اختلفت النسبة بين المدن و الأرياف (٨١,١ % في المدن مقابل ٦٠,٦ % في الأرياف) (الهيئة السورية لشؤون الأسرة، ٢٠٠٥).

كما أظهر هذا المسح وجود أربعة أسباب رئيسة لعدم زيارة النساء الحوامل للمراكز الصحية خلال فترة الحمل كما يبين الشكل التالي.

الشكل رقم (٤): الأسباب التي ذكرتها النساء لعدم مراجعة أي مركز صحي خلال فترة الحمل عام ٢٠٠١



المصدر: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، ٢٠٠٥.

في عام ٢٠٠٤ أجرت جمعية تنظيم الأسرة السورية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمرأة (اليونيفيم) مسحاً مماثلاً لمعرفة نسبة الأمهات اللواتي راجعن المراكز الصحية ولو مرة واحدة خلال فترة الحمل فكانت نتيجة المسح أن نسبة النساء اللواتي ترددن على المراكز الصحية خلال فترة الحمل في عام ٢٠٠٤ بلغت ٨٧,٩ % من إجمالي الأمهات قيد الدراسة. (١٠)

و تابعت جمعية تنظيم الأسرة السورية إجراء المسح على نفس العينة المدروسة في عام ٢٠٠٤ لعام ٢٠٠٦ فكانت النتيجة أن نسبة النساء اللواتي ترددن على المراكز الصحية خلال فترة الحمل أصبحت ٩١ % من إجمالي الأمهات قيد الدراسة. (١١)

يمكننا بإيجاز معرفة التطور الحاصل في مستوى رعاية الحوامل في سوريا من خلال مقارنة النسب السابقة.

(١٠) جمعية تنظيم الأسرة السورية، تطور جودة الرعاية في خدمات الصحة الإنجابية، ٢٠٠٥، ص ٣٥.

(١١) جمعية تنظيم الأسرة السورية، تطور جودة الرعاية في خدمات الصحة الإنجابية، ٢٠٠٧، ص ٢٦.

الجدول رقم (١): نسبة النساء اللواتي ترددن على المراكز الصحية مرة واحدة على الأقل خلال الحمل في الجمهورية العربية السورية

النسبة	العام
٧١,٩ %	٢٠٠١
٨٧,٩ %	٢٠٠٤
٩١ %	٢٠٠٦

المصدر: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، ٢٠٠٥، وجمعية تنظيم الأسرة السورية، ٢٠٠٦.

نجد أن التحسن ملموس في واقع إقبال النساء المشمولين بالدراسة التي أجرتها جمعية تنظيم الأسرة السورية على المراكز الطبية المختصة خلال فترة حملهن، وذلك بسبب جهود التوعية التي قدمتها الجمعية وحملات التعريف بأهمية الصحة الإنجابية وكيفية الاهتمام بها وأثر ذلك على الأسرة والمجتمع.

ج. معدلات وفيات الأمهات في الجمهورية العربية السورية

يعد معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة من المقاييس الهامة لتقييم الحالة الصحية للأمهات والتغيرات التي تطرأ على الرعاية الصحية المقدمة لهن كمّاً ونوعاً.

أظهرت دراسة نشرها صندوق الأمم المتحدة للمرأة (اليونيفيم) في عام ٢٠٠٤ بأنّ الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٣) شهدت انخفاضاً ملحوظاً في معدل وفيات الأمهات وارتفاعاً في نسب انتشار وسائل تنظيم الأسرة، وكذلك ارتفاعاً في نسب الولادات التي تمت على أيدي كوادر طبية مدربة. كما أظهرت دراسة أخرى قام بها الصندوق في مطلع عام ٢٠٠٦ أنّ هذا الانخفاض في معدل وفيات الأمهات والارتفاع في نسب انتشار وسائل تنظيم الأسرة وفي نسب الولادات التي تمت على أيدي كوادر طبية مدربة قد استمر ولكن بصورة أقل وذلك خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، والجدول التالي يبين هذه النسب خلال السنوات المذكورة.

الجدول رقم (٢): تطور بعض مؤشرات الصحة الإنجابية في سوريا ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٦

المؤشر	١٩٩٩	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٦
معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية	٧١	٦٥,٤	٥٧,٦	٥١,٣	٥٠,٧٢
نسب الولادات التي تمت بإشراف كوادر طبية مدربة	٧٩,٥	٨٢,١٥	٨٦,٣	٨٩,٠٢	٨٩,٧١
نسب انتشار وسائل تنظيم الأسرة	٤٥,٨	٤٦,٦	٤٨,٥	٤٨,٧	٤٩,٥

المصدر: جمعية تنظيم الأسرة السورية ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩.

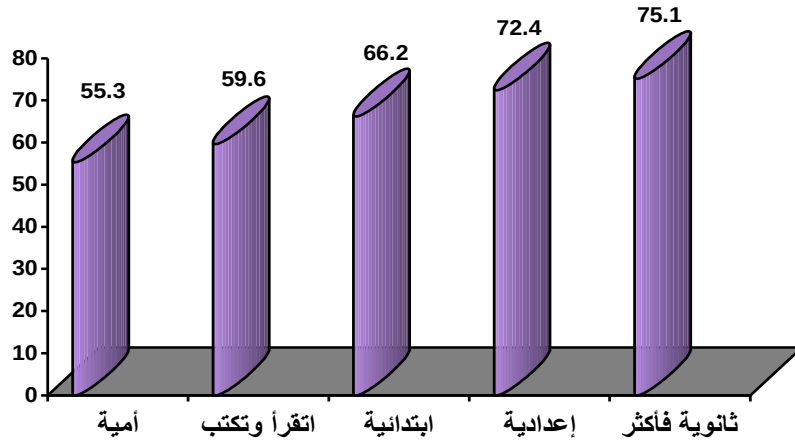
من خلال تتبع منحى تغير معدل وفيات الأمهات خلال سنوات الدراسة نجده يتناقص بشكل مستمر، حيث انخفض بمقدار (٥,٦ نقطة مئوية) بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١، ثم انخفض بمقدار أكبر (٧,٨ نقطة مئوية) بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، ثم تابع انخفاضه و لكن بمقدار أقل (٦,٣ نقطة مئوية) بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، و أخيراً سجل أقل انخفاض خلال فترة الدراسة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ (٠,٥٨ نقطة مئوية)، و بذلك فإن المنحى العام لمعدل وفيات الأمهات في سوريا خلال الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٦ هو التناقص بمعدل متباطئ. و يُظهر الجدول السابق وجود ارتباط عكسي بين عدد الولادات التي تتم تحت إشراف طبي و بين معدل وفيات الأمهات، و كذلك وجود ارتباط عكسي بين نسب انتشار وسائل تنظيم الأسرة و بين معدل وفيات الأمهات.

ثانياً: بيانات إحصائية في قطاع التعليم

يعد التعليم واحداً من أهم مؤشرات التنمية و أداة هامة لتطوير الموارد البشرية، و رفع أدائها و زيادة كفاءتها و فعاليتها مما ينعكس بشكل إيجابي على الإنتاج والدخل القومي و يساعد في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، عدا عن كونه ضرورة ملحة لمواكبة التطور التقني لهذا العصر (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢).

كذلك فإن عائدات التعليم من الناحية الاقتصادية تعود أيضاً على الفرد ذاته حيث يستطيع الارتقاء بمستواه الوظيفي و تحسين مردوده و بالتالي تحسين مستوى معيشتة و معيشة الأفراد الذين يعيلهم. كما أثبتت الدراسات أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مستوى التعليم للفرد و بين الحالة الصحية له و لمحيطه فكلما ازداد مستوى التعليم ازداد وعي الفرد بأهمية و كيفية الحفاظ على سلامته و سلامة أسرته، و ازداد اهتمامه بالحصول على خدمات الرعاية الصحية المختلفة، و في هذا المجال نذكر ما أورده دراسة لجمعية تنظيم الأسرة السورية حول واقع الصحة الإنجابية في الجمهورية العربية السورية عام ٢٠٠٢ و ارتباطه بالمستوى التعليمي حيث أجرت مسحاً لعدد من السيدات المتزوجات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة لمعرفة نسبة السيدات اللواتي اتبعن قواعد الأمومة الآمنة (أي المتابعة الطبية أثناء الحمل و بعد الولادة) و ذلك تبعاً للمستوى التعليمي للسيدات و كانت النتيجة كما في الشكل الآتي.

الشكل رقم (٥): نسبة السيدات المتزوجات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة اللواتي اتبعن قواعد الأمومة الآمنة موزعة حسب الحالة التعليمية لعام ٢٠٠٢



المصدر: جمعية تنظيم الأسرة السورية ٢٠٠٢.

يُظهر الشكل السابق الارتباط الكبير بين المستوى التعليمي للنساء وبين الالتزام بالمتابعة الطبية خلال الحمل و بعد الولادة، فالتعليم يزيد مستوى الوعي لدى الفرد، لاسيما حين يكون هذا الفرد مسئولاً عن رعاية وتنشئة أولاده، و المرأة من حيث كونها أمّاً و ربة أسرة لابد أن تتعلم لتزاد وعياً و إدراكاً و تصبح أقدر على أداء دورها التربوي بشكل أفضل، و تقديم الرعاية الصحية الضرورية لنفسها و لأبنائها و لأسرتها ككل.

لابد في هذا المجال، من الإشارة إلى وجود بعض الآراء عند فئات في المجتمع السوري تنطلق من فكرة كون الرجل عاملاً في معظم الأحيان في حين أن المرأة لا يشترط بالضرورة أن تكون عاملة، تستخدم هذه الفكرة من أجل إعطاء الذكور الأولوية في التعليم أو في متابعة التعليم إلى ما بعد مرحلة التعليم الإلزامي، الأمر الذي يحرم الإناث حقهن في الحصول على فرص تعليم متكافئة مع الذكور، و بالتالي يحرمهن من الفرصة في الحصول على عمل مناسب عند رغبتهن في دخول سوق العمل، و يمكن عد هذا أحد العوامل التي تؤدي إلى ما يعرف بظاهرة تأنيث الفقر أي انتشار الفقر بصورة أكبر في صفوف النساء، بسبب اعتمادهن على إعالة غيرهن و عدم قدرتهن على كسب عيشهن بأنفسهن، و غالباً ما يؤثر ذلك في نظرة المجتمع إلى المرأة و نظرة المرأة إلى نفسها.

فالتعليم هو الأساس لبناء قدرات المرأة و رفع مستواها الصحي و الاجتماعي و الاقتصادي و تمكينها من تعزيز دورها و مشاركتها في بناء و تنمية مجتمعاتها. (١٢)

(١٢) ليفين شورة، تمكين المرأة في سورية، ٢٠٠٨، ص ١٢.

نتناول في هذا القسم من المبحث الثاني واقع تعليم الإناث في الجمهورية العربية السورية من خلال دراسة ثلاثة مؤشرات هي: نسبة الأمية في صفوف الإناث في الفئة العمرية ١٥ سنة و ما فوق، نسبة تسرب الإناث من التعليم الأساسي، نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم فوق الأساسي.

أ. نسبة الأمية في صفوف الإناث

بلغت نسبة الأمية في صفوف الإناث في الجمهورية العربية السورية في الفئة العمرية (١٥ سنة وما فوق) ٢٦,٦% في عام ٢٠٠٠ بينما بلغت نسبة الأمية في صفوف الذكور لنفس الفئة العمرية في نفس العام ٩,٧% ثم في عام ٢٠٠٤ بلغت تلك النسبة في صفوف الإناث ١٤,٩% و في صفوف الذكور ٣,٢% (تقرير "تطور أوضاع الأطفال و الأمهات في الجمهورية العربية السورية"، ٢٠٠٤).

بمقارنة نسب الأمية ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ نلاحظ انخفاض فجوة التعليم بين الذكور و الإناث في الفئة العمرية (١٥ سنة وما فوق) من ١٦,٩ نقطة مئوية عام ٢٠٠٠ إلى ١١,٧ نقطة مئوية عام ٢٠٠٤ كما نلاحظ انخفاض نسب الأمية بشكل عام خلال تلك الفترة، الأمر الذي جاء ثمرة الحرص على تطبيق مبدأ إلزامية التعليم الصادر بموجب القانون رقم ٣٥ لعام ١٩٨١، و من ثم مد إلزامية التعليم حتى الصف التاسع بموجب القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٢، كما أن نشر التوعية بأهمية تعليم الفتيات من خلال منظمات و هيئات محلية و عالمية مثل هيئات و منظمات الأمم المتحدة المعنية بشؤون الأطفال و النساء، و وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل، و وزارة التربية و التعليم العالي، و وزارة الإعلام من خلال برامج إعلامية متعددة، كله لعب دوراً في تسليط الضوء على أهمية تعليم الفتيات و تخفيض نسبة الأمية. (١٣)

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه قد تم إدراج تخفيض نسب الأمية - لاسيما في صفوف النساء - و تحسين المستوى التعليمي و الصحي و الاقتصادي للمرأة السورية ضمن أهداف الخطة الخمسية العامة العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

هذا مؤشر إيجابي يبشر بأن رفع مستوى تعليم الإناث في سوريا أمر يمكن الوصول إليه و تحقيق نتائج كبيرة فيه إذا تم بذل الجهود الكافية من أجله، و رصد احتياجات قطاع التعليم من أجل الوصول إلى هذا الهدف، و نشر التوعية بشكل مستمر بأهمية تعليم الفتيات.

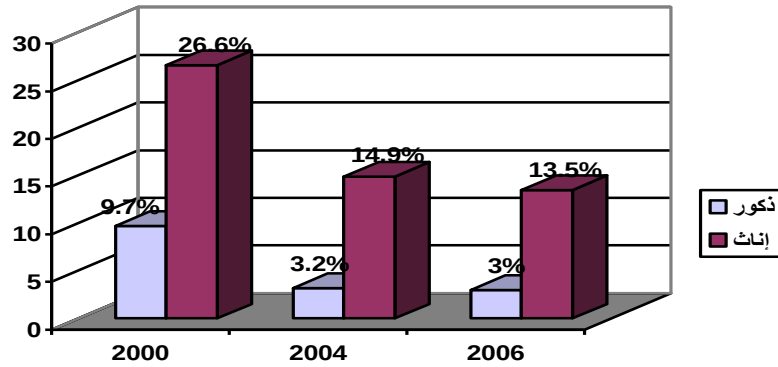
كما أن تحسين واقع تعليم الفتيات من شأنه أن يزيد من فرص مشاركة النساء في سوق العمل فيما بعد، و يحسن نوعية الفرص المتاحة لهن عندما يحصلن على تعليم عالي، و هذا ما يمكن اعتباره الأثر المباشر لرفع مستوى تعليم الإناث، إضافة إلى أن لذلك أثراً آخر غير مباشر يتمثل في تحسين التحصيل العلمي لدى

(١٣) هيئة تخطيط الدولة، التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٥، ص ٣٣.

الأجيال القادمة و تحسين مستواهم الثقافي و مستوى صحتهم و تغذيتهم و مستوى الرعاية التي يتلقونها من أمهاتهم في أي مجال.

فيما يلي التمثيل البياني للتغير الحاصل في هذه النسب لدى كل من الذكور و الإناث خلال الأعوام المذكورة.

الشكل رقم (٦): نسب الأمية في سوريا حسب الجنس (١٥ سنة وما فوق) بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦.

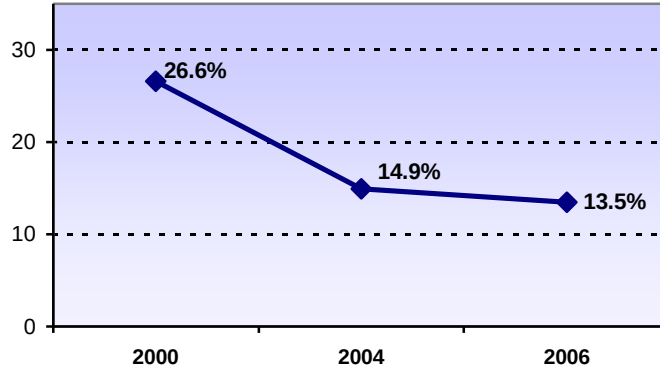


المصدر: اليونسيف ٢٠٠٤ والمجموعة الإحصائية ٢٠٠٧.

نجد أن نسبة الأمية في صفوف الإناث للفئة (١٥ سنة وما فوق) في سوريا ما تزال مرتفعة نسبياً ، و أنّ هناك فجوة في التعليم بين الذكور والإناث، كما نجد أنّ التحسن في واقع تعليم الفتيات في تلك الفئة العمرية هو تحسن غير كافٍ، خصوصاً و أن الفئة العمرية التي نتحدث عنها هي ذروة العطاء و الإنتاج في عمر المرأة سواءً من وجهة نظر القوة البشرية (أيدي عاملة) أو من وجهة نظر إنجابية (سن الإنجاب)، و هذا يدل على حجم الخسارة الكبيرة التي يتكبدها المجتمع نتيجة عدم تعليم الفتيات في هذه الفئة العمرية بالذات، لأنهن يشكلن خسارة لكفاءات عاملة و موارد بشرية من شأنها زيادة الإنتاج و بناء المجتمع، و خسارة لفرصة كان من الممكن أن تمنح لأجيال قادمة بأن يكونوا أفضل صحياً و فكرياً و تعليمياً و تربوياً إذا ما تمت تربيتهم من قبل أمهات و اعيان متعلمات و مثقفات.

من أجل الوقوف على التطور الحاصل في نسب أمية الإناث في الفئة (١٥ سنة وما فوق) خلال الأعوام المدروسة لدينا الشكل الآتي.

الشكل رقم (٧): تطور نسب أمية الإناث في سوريا للفئة (١٥ سنة وما فوق) بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦.



المصدر: اليونسيف ٢٠٠٤ والمجموعة الإحصائية ٢٠٠٧.

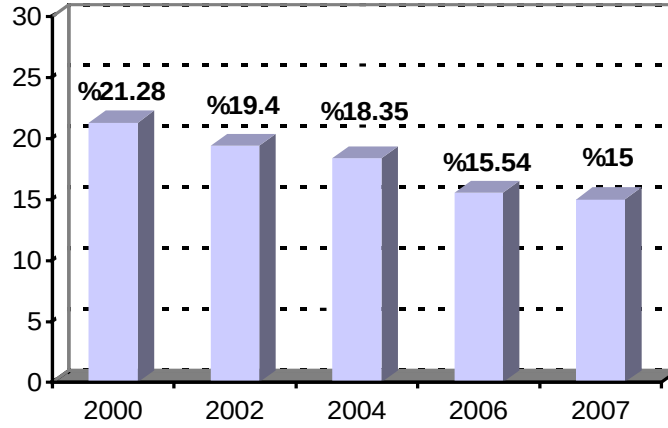
ب. نسبة تسرب الإناث من التعليم في المراحل الأولى

تعدُّ نسب التسرب من التعليم في المستويات التعليمية المختلفة من المقاييس الجيدة لدراسة و تتبع التغير الحاصل في المستوى التعليمي للطلاب في أي مجتمع أو بلد، فارتفاع نسب التسرب يعكس انخفاضاً في المستوى التعليمي للأفراد و تكون المشكلة أكبر كلما تركّز هذا التسرب في المراحل الأولى من التعليم و ذلك بغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا التسرب و التي تعد بدورها جانباً هاماً من المشكلة لا بد من البحث فيه و دراسته بشكل دائم و مستمر.

كما أن خطط التنمية لا يمكن لها أن تغفل العامل بعيد المدى أو ما يعرف باستمرارية و ديمومة التنمية، الأمر الذي يجعل من قطاع التعليم محوراً أساسياً لا غنى عنه عند رسم سياسات و خطط التنمية، فبدون تطوير هذا القطاع لا يمكن لجهود و مشاريع التنمية أن تحقق نتائج ملموسة، و إذا ما حققت نتائج فستكون منقوصة و غير مستمرة، و هذا ما يجعل من قطاع التعليم مؤشراً فعالاً لدراسة و قياس مدى نجاح سياسات و برامج التنمية.

وفيما يلي نسب تسرب الإناث من المدارس في المرحلة الأولى من التعليم في الفئة (٧-١٥) سنة، و ذلك خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦

الشكل رقم (٨): نسب تسرب الإناث في الفئة العمرية (٧-١٥) سنة من التعليم في سوريا خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧



المصدر: الموقع الإلكتروني للمكتب المركزي للإحصاء www.cbssyr.org

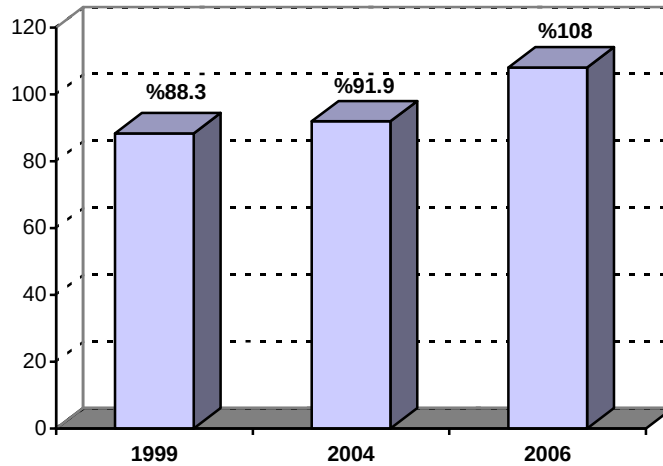
يبين الشكل أعلاه تراجعاً متواصلاً في نسب تسرب الطالبات الإناث خلال الفترة المدروسة، حيث انخفضت بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ بمقدار ١,٨٨ نقطة مئوية، ثم في عام ٢٠٠٤ انخفضت بمقدار ١,٠٥ نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٢، وفي عام ٢٠٠٦ انخفضت بمقدار ٢,٨١ نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٤، ثم انخفضت بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بمقدار ٠,٥٤ نقطة مئوية. يعكس هذا التغير تحسناً في مستوى التحاق الفتيات بالتعليم في مراحله الأولى الأمر الذي يعود بدوره كما سبق و ذكرنا إلى صدور قرار إلزامية التعليم بموجب القانون رقم ٣٥ لعام ١٩٨١ و من ثم مد إلزامية التعليم حتى الصف التاسع و دمج التعليم الابتدائي و الإعدادي في مرحلة واحدة إلزامية هي التعليم الأساسي بموجب القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٢. لكن على الرغم من ذلك فما تزال هذه النسب مرتفعة و لا تزال هناك حاجة لمزيد من العمل من أجل تخفيض نسب تسرب الفتيات من التعليم الأساسي.

ج. نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم بعد الأساسي

وفقاً للدراسات المتخصصة فإن للسياسة التعليمية نتائج متباينة على الذكور و الإناث، و ذلك بسبب العديد من العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، و يضعف دور هذه العوامل كلما ازداد مستوى تقدم البلد و ارتفعت سوية الوعي بين أبنائه (عمران ، ٢٠٠٧).

يمكن اعتبار نسبة الإناث إلى الذكور في أي مرحلة من مراحل التعليم مؤشراً جيداً لتقييم أثر السياسات التعليمية على كل من الذكور و الإناث، و في ما يلي نستعرض نسب الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم بعد الأساسي.

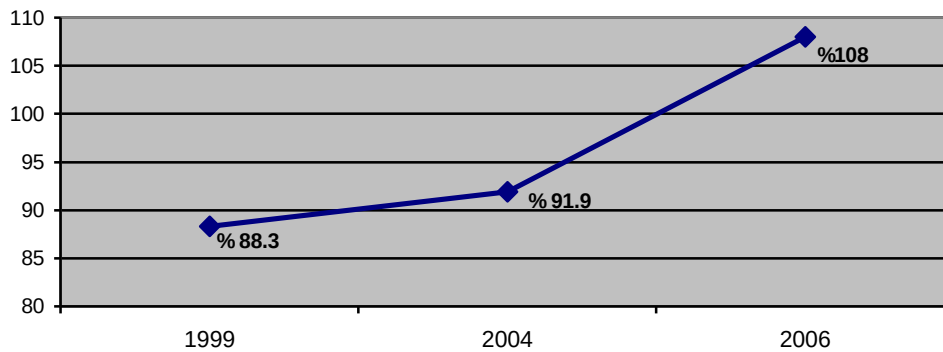
الشكل رقم (٩): نسبة الإناث إلى الذكور في سوريا في مراحل التعليم بعد الأساسي خلال الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٦



المصدر: التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية، ٢٠٠٥ و الموقع الإلكتروني للمكتب المركزي للإحصاء

نلاحظ أن نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم بعد الأساسي في حالة ازدياد طوال الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٦، ويتضح من هذه البيانات الزيادة الكبيرة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ (١٦ نقطة مئوية) نسبة إلى الفاصل الزمني غير الكبير (سنتين فقط)، مقارنة مع زيادة أقل بالنسبة إلى الأعوام السابقة حيث أن الزيادة خلال خمس سنوات (من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٤) بلغت (٦,٢ نقطة مئوية).

الشكل (١٠): الاتجاه العام لمؤشر نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم بعد الأساسي من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٦



المصدر: التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية، ٢٠٠٥ و الموقع الإلكتروني للمكتب المركزي للإحصاء

من خلال ملاحظة الزيادة الكبيرة في نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم بعد الأساسي بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، و التي تفوق الزيادة طوال الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٤ نستنتج أن هناك أعداداً من الفتيات المتسربات من التعليم عدن مجدداً إلى مقاعد الدراسة، و هذا مؤشر على ضرورة زيادة الوعي بأهمية تعليم الفتيات لما لذلك من دور مهم ليس فقط في زيادة نسب التحاق الفتيات بالتعليم، بل و أيضاً في عودة بعض المتسربات من التعليم إلى المدارس من جديد.

ثالثاً: بيانات إحصائية في قطاع العمل

منذ بداية الخليقة و الإنسان يسعى باستمرار لإشباع حاجاته غير المحدودة من خلال الموارد المحدودة المتوفرة في البيئة من حوله، و يكرس طاقاته لتحويل المواد من الشكل الخام البسيط إلى شكل أكثر تناسباً مع احتياجاته كي تصبح قابلة للاستهلاك و الاستخدام، و هذا هو المفهوم البسيط للعمل.

مع تطور الحياة و زيادة تعقيداتها و متطلباتها أصبح العمل متعدد المجالات و متنوع الاختصاصات، و أصبح حاجة اجتماعية بالإضافة إلى كونه حاجة اقتصادية، حيث أن قيام أي مجتمع و تقدمه و ازدهاره مرهون بالإنتاج (كمّاً و نوعاً)، و موقع و مكانة المجتمع في خارطة الأمم و المجتمعات مرتبط بمستوى العمل المنتج و نوعيته و مجالاته. على المستوى الفردي، يرتبط إشباع الحاجات الذاتية للفرد مادياً و معنوياً في معظم الأحيان بعمله، و قدرته على إثبات وجوده كعنصر فعال في بناء مجتمعه.

تاريخياً، عرفت المجتمعات البشرية البدائية تخصص الرجل في مجالات العمل المنتج اقتصادياً أي المدر للدخل النقدي، و تخصص المرأة في مجالات العمل غير المنتج اقتصادياً أي الذي لا ينجم عنه دخل نقدي مباشر. لكن تطور الحياة و الحاجة المستمرة لمواكبة هذا التطور جعل المجتمعات بحاجة لتسخير و حشد كل مواردها بل و البحث عن مواردها متجددة باستمرار لتحقيق تنمية مستمرة تلبي متطلبات الأعداد المتزايدة من السكان و التغيرات الاقتصادية المتعددة.

لذلك بدأت أنظار الفكر التنموي تلتفت إلى طاقات العنصر النسائي و أهمية استخدامه و تفعيله في العمل المنتج لاسيما بعد أن أثبتت التجارب فشل الجهود التنموية التي أغفلت دور و مساهمة المرأة، و تجاهلت أن إشراك العنصر النسائي في عملية التنمية أساس لنجاحها و استمرارها. فكان لا بد من دخول المرأة ميدان العمل، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف العبء الاقتصادي عن الرجل و بالتالي تحسن أحد المؤشرات الاجتماعية الهامة و هو معدل الإعالة، إذ أن المرأة تتحول من عالة إلى معيلة لنفسها على الأقل، أو مساهمة أحياناً في إعالة غيرها مما ينعكس أيضاً بشكل إيجابي على المكانة الاجتماعية للمرأة و على مستوى الثقافة و الوعي لديها و يعزز من ثققتها بنفسها و شعورها بأهميتها.

شهدت الجمهورية العربية السورية منذ عقود دخول المرأة إلى ميادين العمل، و رغم ذلك ما تزال مشاركة النساء في سوق العمل محدودة، و ما تزال العديد من النساء تعاني من أشكال مختلفة من التمييز في العمل (شورة، ٢٠٠٨).

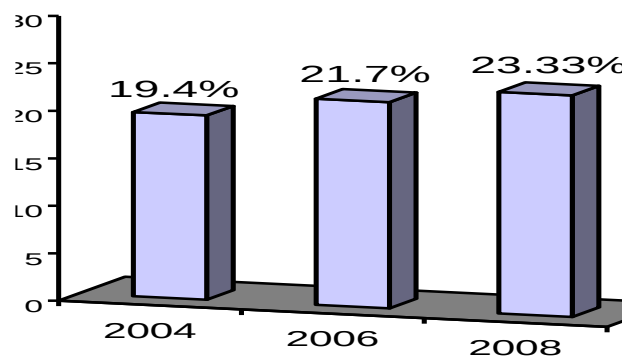
نتناول في هذا القسم من المبحث الثاني واقع المرأة في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية على ثلاث محاور رئيسية هي: مشاركة المرأة في سوق العمل، أجور النساء العاملات مقارنة بالرجال، ربط نوع الوظيفة أو المنصب الوظيفي بالجنس.

أ. مشاركة المرأة في سوق العمل

إن القوة الفاعلة في الاقتصاد هي قوة العمل، و بمقدار ما تقل أعداد من هم خارج قوة العمل من القوة البشرية، و ينخفض معدل البطالة بمقدار ما ينعكس ذلك إيجابياً على الاقتصاد الوطني. من هذا المنطلق فإن موضوع زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل يحظى بأهمية كبيرة ليس فقط في الجمهورية العربية السورية بل و في كل بلدان العالم لاسيما البلدان التي لم تحقق بعد مرحلة متقدمة من النمو و التقدم الاقتصادي.

بلغت نسبة قوة العمل في سوريا ٤٩,٧٪ من القوة البشرية وذلك عام ٢٠٠٤، وكانت نسبة مشاركة النساء فيها ١٩,٤٪ أما في عام ٢٠٠٦ فقد بلغت نسبة قوة العمل ٥١,٥٪ من القوة البشرية، وكانت نسبة مشاركة النساء فيها ٢١,٧٪، ثم في عام ٢٠٠٨ أصبحت نسبة قوة العمل ٥٤,٣٪ من القوة البشرية، وبلغت نسبة مشاركة النساء فيها ٢٣,٣٣٪.

الشكل رقم (١١): نسبة مساهمة المرأة السورية في قوة العمل للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨



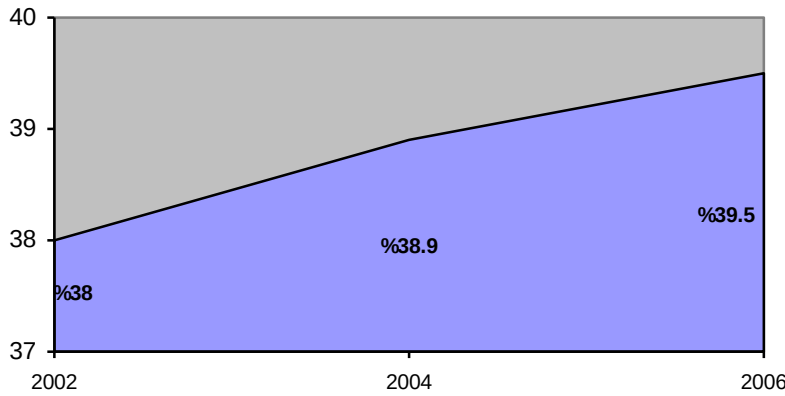
المصدر: الموقع الإلكتروني للمكتب المركزي للإحصاء www.cbssyr.org

نجد من الشكل (١١) أن مساهمة النساء في قوة العمل قد ازدادت خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ بنسبة ٢,٣٪ ثم ازدادت ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ بنسبة ١,٦٣٪، الأمر الذي يعود إلى عوامل اقتصادية و اجتماعية متعددة و إلى سياسات و برامج تمكين المرأة التي أصبحت محورا هاما

في كل خطط التنمية الخمسية في الجمهورية العربية السورية بدءاً من الخطة الخمسية السابعة ١٩٩١-١٩٩٥ وحتى الخطة الخمسية العاشرة الحالية ٢٠٠٦-٢٠١٠.

كما لا بد من الإشارة إلى أن العديد من النساء يعملن بدون أجر لدى أقاربهن، و لاسيما في المناطق الريفية، و كل ما ينتج منه يذهب بالكامل للمالك و لا يحصلن على أي أجر من منطلق الروابط الأسرية أو الواجبات الاجتماعية، و نتيجة لكون عملهن هذا خارج نطاق سجلات الدولة و حمايتها و رقابتها فإنه قد لا يوفر لهن شروط صحية تناسب احتياجاتهن. والشكل التالي يبين نسبة هؤلاء النساء للأعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤.

الشكل رقم (١٢): نسبة العاملات بدون أجر من إجمالي النساء العاملات في الفئة العمرية (١٥ سنة وما فوق) في الجمهورية العربية السورية في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦



المصدر: دليل التنمية الريفية، عدة أعداد.

تُظهر بيانات الشكل (١٢) ارتفاع نسبة العاملات بدون أجر من إجمالي النساء العاملات في الفئة العمرية (١٥ سنة وما فوق) ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ بمقدار ٠,٩ ٪، ثم ارتفاعها ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ بمقدار ٠,٦ ٪، و رغم أن الزيادة الإجمالية خلال الفترة المدروسة تبقى ضئيلة فهي مؤشر سلبي يدل على تردي الأوضاع المعيشية لدى طيف واسع من النساء في الفئة العمرية المذكورة.

يظهر مما سبق وجود حاجة إلى توعية النساء بحقوقهن لا سيما في المناطق الريفية التي تضم أكثر حالات العاملات بدون أجر، كما يظهر الحاجة إلى زيادة تفعيل دور و مشاركة النساء في قطاعات العمل المأجور، و ما يقتضيه ذلك من ضرورة منح النساء فرصاً في الحصول على التعليم و لو بحدده الأدنى على الأقل، و زيادة المشاريع التنموية الحكومية و الأهلية التي تعمل على توفير مراكز و برامج لتطوير قدرات السيدات المهمشات في المجتمع و تعليمهن حرفاً يدوية أو مهارات فنية معينة من أجل مساعدتهن على إعالة أنفسهن.

ب. أجور النساء العاملات مقارنة بالرجال

تتفاوت أجور النساء العاملات في القطاع المأجور بشكل كبير بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي و ذلك مقارنةً بأجور العاملين من الرجال.

يُقصد بالقطاع الرسمي ذلك القطاع الذي يسجل موظفيه بشكل رسمي في سجلات الشؤون الاجتماعية و العمل في الدولة مما يضمن لهم حقوقهم و يحفظ لهم مستوى من الأمان الوظيفي من خلال عقود رسمية بشروط واضحة و مدة محددة و تأمينات نهاية الخدمة و تعويض صحي، و طبعاً جميع مؤسسات القطاع الحكومي هي قطاع رسمي إلا أن مؤسسات القطاع الخاص قد لا تكون دائماً ضمن القطاع الرسمي.

فعلياً، يوجد الكثير من أرباب العمل في القطاع الخاص في الجمهورية العربية السورية لا يلتزمون بتسجيل موظفيهم بشكل رسمي في سجلات الشؤون الاجتماعية و العمل من أجل استغلال حاجة الشباب العاطل عن العمل في ظل قلة الفرص، أو انخفاض المؤهل العلمي مما يجعل مثل هؤلاء في كثير من الأحيان يضطرون للعمل بدون ضمانات أو يعملون في ظروف غير عادلة، و غالباً ما تكون النساء العاملات في مؤسسات القطاع الخاص غير الرسمي ضحايا للتمييز في الأجور من منطلق كونهن نساء، وليس من منطلق الكفاءة أو الأداء.

بناءً على ما سبق يمكننا تبرير سعي معظم النساء في الجمهورية العربية السورية للحصول على وظائف في القطاع الرسمي كونه أكثر إنصافاً في التعامل مع النساء العاملات، إذ من النادر أن تتفاوت الأجور فيه لموظفي مناصب وظيفية متساوية من منطلق الجنس، ويشير تقرير منظمة اليونسيف عام ٢٠٠٤ إلى أن تفاوت الأجور في سوريا بين النساء والرجال من موظفي القطاع الرسمي يكاد يكون معدوماً (٣٪) بينما يكون هذا التفاوت واضحاً بشكل كبير في القطاع غير الرسمي (٤٣٪) حيث تشكل أجور النساء العاملات في القطاع غير الرسمي في سوريا ٥٧٪ من أجور الرجال. (١٥)

ج. ربط نوع الوظيفة أو المنصب الوظيفي بالجنس

إنَّ ظاهرة تأثر المجال الوظيفي أو المنصب الوظيفي بالجنس هي ظاهرة عالمية تشترك فيها بلدان العالم الثالث مع العديد من البلدان المتقدمة، مع اختلاف الدوافع لذلك ما بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة حيث أنَّ نمط اقتصاد السوق الرأسمالي المهيمن في الكثير من البلدان الغربية يسعى دائماً لزيادة أرباح أصحاب العمل و تخفيض تكاليفهم، والمرأة العاملة بحكم كونها امرأة قد تضطر لإجازات من نوع خاص بسبب الحمل و الولادة كإجازة الأمومة المأجورة، مما يجعلها وفق المنطق الرأسمالي أكثر تكلفة و أقل إنتاجية و يجعل الرجل أقدر على التواجد في مجالات أو مناصب معينة.

(١٥) الاتحاد العام النسائي، ورشة عمل بعنوان " التنمية الإدارية و التنمية البشرية لتعزيز دور المرأة و قدراتها القيادية"، دمشق من ٢ - ٤ / ٣ / ٢٠٠٨، ص ١٢.

أما في البلدان النامية فالأمر يتعلق بالمنظور العام حول قدرات النساء و إمكاناتهن أي أن هناك معتقدات اجتماعية في بعض الأحيان تحصر النساء في أدوار نمطية معينة.

و الجمهورية العربية السورية واحدة من البلدان النامية و تتأثر فيها المجالات و المناصب الوظيفية بالنظرة الاجتماعية للرجل و للمرأة و التي تحدد بدورها أدواراً لكل منهما على أساس الجنس، و الجدول الآتي يوضح أعداد الذين يشغلون مناصب وظيفية مختلفة من الذكور و الإناث في الجمهورية العربية السورية خلال عام ٢٠٠٢

الجدول (٣): توزيع المناصب الوظيفية حسب النوع في الجمهورية العربية السورية عام ٢٠٠٢

المنصب الوظيفي	ذكور	إناث	المجموع	نسبة مساهمة المرأة
قاض	١٠٩٤	١٥٢	١٢٤٦	١٢٪
محامي	١٣٢٩٦	٢٤٦٧	١٥٧٦٣	١٦٪
وزير	٢٨	٢	٣٠	٧٪
سفير	٥٧	٤	٦١	٧٪
عضو نقابة	١٥٠٥٦٤	٣٨٤٥٣	١٨٩٠١٧	٢٠٪

المصدر: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، ٢٠٠٥.

نلاحظ غلبة الطابع الذكوري على المناصب القيادية و الوظائف ذات الطبيعة الحساسة من حيث التأثير في المجتمع، كما نجد أن مشاركة المرأة تقل بارتفاع المنصب الوظيفي، و لعلّ من أبرز العوامل التي تساعد على تكريس هذا التمييز هو موقف المرأة بحد ذاتها، فالمبادرات النسائية لتطوير وضع المرأة غير كافية، و بعض النساء تستسلم لمفاهيم المجتمع و تكرسها كجزء من الموروث الذي لا يتطلب إعادة النظر فيه أو محاولة تغييره.

للتبعية التغير الحاصل في نسب مساهمة المرأة السورية في المناصب الوظيفية الهامة و القيادية نستعرض الجدول التالي.

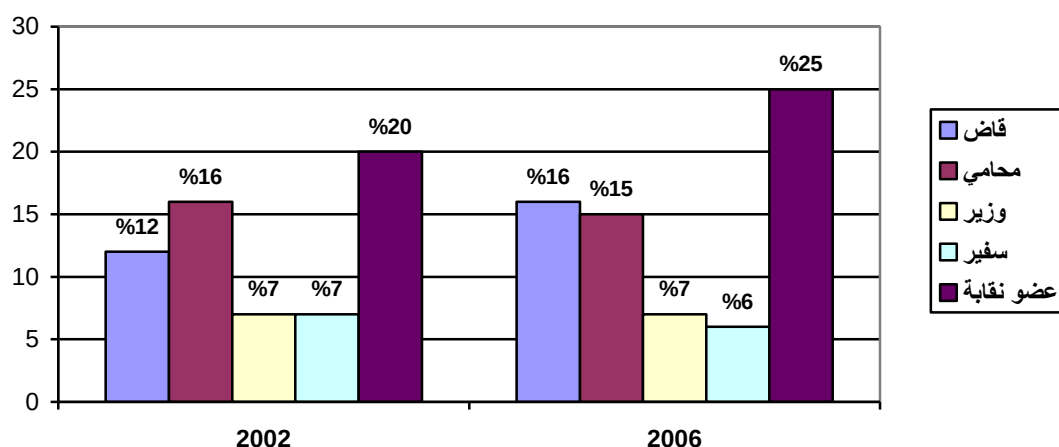
الجدول (٤): توزع المناصب الوظيفية حسب النوع في الجمهورية العربية السورية عام ٢٠٠٦

المنصب الوظيفي	ذكور	إناث	المجموع	نسبة مساهمة المرأة
قاض	١٢٠٢	١٨٧	١٣٨٩	%١٦
محامي	١٦٣٤٢	٢٥٠٠	١٨٨٤٢	%١٥
وزير	٢٨	٢	٣٠	%٧
سفير	٦٢	٤	٦٦	%٦
عضو نقابة	١٦١٠٠٣	٤٠٦٠٢	٢٠١٦٠٥	%٢٥

المصدر: ورشة عمل للاتحاد العام النسائي بتاريخ ٢ - ٤ / ٣ / ٢٠٠٨.

نلاحظ من الجدول رقم (٤) انخفاض نسبة مساهمة المرأة السورية في مجال المحاماة مقارنة مع عام ٢٠٠٢ بنقطة مئوية واحدة و ازدياد نسبة مساهمتها في مجال القضاء بمقدار أربع نقاط مئوية و قد يكون ذلك نتيجة تحول أعداد من النساء من المحاماة إلى سلك القضاء و هذا مؤشر جيد فيما يخص مجال القضاء، أما بالنسبة للتشكيلة الوزارية فلم تتغير نسبة مساهمة المرأة فيها ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦، بينما انخفضت نسبة مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي كسفيرة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ بنقطة مئوية واحدة و ارتفعت نسبة مشاركتها في عضوية النقابات بمقدار خمس نقاط مئوية. ولسهولة المقارنة سنوضح هذا التطور بيانياً.

الشكل رقم (١٣) تطور نسبة مساهمة المرأة في بعض المناصب الوظيفية في الجمهورية العربية السورية



المصدر: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، ٢٠٠٥ و ورشة عمل للاتحاد العام النسائي بتاريخ ٢ - ٤ / ٣ / ٢٠٠٨.

المحصلة الإجمالية هي لصالح المرأة العاملة في سوريا حيث ازدياد نسبة مساهمتها في المناصب الوظيفية المختلفة

بمقدار سبع نقاط مئوية ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، و هذا مؤشر جيد لكنه لا يعني أن النتائج المحققة كافية

و لا يلغي حقيقة أن المرأة في سوريا لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدعم و الفرص لإثبات جدارتها. من ناحية أخرى فإن تولي امرأة لمنصب نائب رئيس الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠٠٦ شكل نقطة مضيئة ميزت سوريا و جعلتها من أوائل الدول العربية في تقليد النساء منصباً على هذا المستوى الرفيع.(١٦)

(١٦) ليفين شورة، تمكين المرأة في سورية، ٢٠٠٨، ص ٢٢.

الفصل الثالث: الجهود الحكومية في مجال تمكين المرأة في سوريا

مقدمة

المبحث الأول: التشريعات و القوانين في مجال تمكين المرأة في سوريا

المبحث الثاني: إدماج تمكين المرأة في الخطط الاقتصادية للدولة

المبحث الثالث: صعيد التصديق على المعاهدات الدولية في مجال تمكين المرأة

مقدمة:

تتركز دراستنا في هذا الفصل على ما تم تحقيقه على المستوى الحكومي في مجال تمكين المرأة في سوريا من خلال البحث في التشريعات و القوانين التي وضعت من أجل تحقيق هذا التمكين في مختلف المجالات، و من خلال دراسة ما تم رصده في الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة في مجال تحسين واقع المرأة في قطاعات الصحة و التعليم و العمل، و أخيراً من خلال دراسة ما حققته حكومة الجمهورية العربية السورية على صعيد التصديق على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية في مجال تمكين المرأة. و وجدنا أن حكومة الجمهورية العربية السورية قد حققت إنجازات عديدة في مجال إصدار القوانين و سن التشريعات الداعمة للمرأة و أبرزها إحداث منظمة الاتحاد العام النسائي بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٢١/ بهدف إشراك المرأة بشكل رسمي في كافة مجالات التنمية والحياة، بالإضافة إلى أن الدستور السوري قد نص بشكل صريح في المادة ٤٥ منه على مساواة الرجل و المرأة في جميع الحقوق و الواجبات. و ضمن القانون السوري للمرأة حق الاقتراع و الانتخاب و الترشيح إلى الهيئات النيابية و المنتخبة، و حق التعليم بما في ذلك الالتحاق بالمؤسسات التعليمية بجميع أنواعها، كما ضمن للمرأة حقها في الإرث. أما في مجال إدماج تمكين المرأة ضمن الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية فقد أقرت الحكومة السورية في الخطة الخمسية التاسعة ٢٠٠١-٢٠٠٥ فصلاً خاصاً بقضايا المرأة يتضمن أهدافاً تنموية شملت قطاعات الزراعة والصحة و التعليم إضافة إلى قطاعات أخرى و تم تخصيص نسب من اعتمادات بعض الوزارات لإحداث أنشطة و وحدات لدعم المرأة العاملة، و تمويل بعض الأنشطة الإعلامية و الندوات التثقيفية لرفع الوعي بقضايا المرأة، علاوة على ذلك فإن الخطة الخمسية العامة العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠ وضعت ضمن أهدافها الإستراتيجية رفع مستوى المرأة التعليمي و الاقتصادي و الصحي من خلال ثلاثة محاور هي: زيادة التمكين الاقتصادي للنساء بإعطائهن الأولوية في حق الحصول على القروض و التمويل لمشاريعهن الصغيرة أو المتوسطة من هيئة مكافحة البطالة، و زيادة التمكين التعليمي للمرأة من خلال دورات محو أمية الحاسب التي تقام في وحدات تدريبية تابعة لمنظمة الاتحاد العام النسائي، على أن تشمل كافة محافظات و مناطق القطر و بشكل مجاني، و تحسين المستوى الصحي للمرأة بزيادة مخصصات مشاريع و برامج الرعاية الصحية الموجهة للأمهات من أجل خفض معدلات وفيات الأمهات. أخيراً أشرنا إلى ما حققته حكومة الجمهورية العربية السورية فيما يخص التصديق على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة حيث صادقت على العهدين الدوليين للحقوق المدنية و السياسية عام ١٩٤٦ و على اتفاقيات الحقوق السياسية و المدنية للمرأة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٢ و أقرت ما صدر عن جميع المؤتمرات الدولية للمرأة من عام ١٩٧٥ و حتى عام ١٩٨١. و صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "CEDAW" عام ٢٠٠٢ مع وضع تحفظات على بعض المواد، و ذكرناها بالتفصيل مع بيان أسبابها.

المبحث الأول: التشريعات و القوانين في مجال تمكين المرأة

سنتناول التشريعات و القوانين الحكومية التي وضعت من أجل تمكين المرأة السورية خلال فترة الخمسين سنة الأخيرة، و هي حسب تسلسلها الزمني:

١- أحدثت حكومة الجمهورية العربية السورية منظمة الاتحاد العام النسائي بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٢١/ بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢٦ و هي منظمة شعبية هدفها تنظيم طاقات المرأة و رفع مستوى وعيها القانوني والصحي و التربوي و السياسي و تهيئتها لممارسة دور فعال في عملية التنمية جنباً إلى جنب مع الرجل. (١٧)

يضم الاتحاد العام النسائي ١٦٣٨ وحدة نسائية موزعة على أحياء و نواحي و قرى القطر، و هي القاعدة الشعبية لهرم المنظمة التنظيمي، كما تضم ١١٤ رابطة و ١٤ مكتباً إدارياً على مستوى المحافظات. (١٨)

٢- بعد صدور اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "CEDAW" عام ١٩٧٩ قامت منظمة الاتحاد العام النسائي بالترويج للاتفاقية و نشرها بين مختلف الفئات و بخاصة النساء، وذلك على امتداد المحافظات السورية إما بشكل مباشر أو من خلال أنشطة تنطرق إلى المواضيع المتعلقة بحقوق المرأة و التي نصت عليها مواد الاتفاقية، ونذكر من هذه الأنشطة: (١٩)

- تأسيس رابطة النساء السوريات عام ١٩٨٤ و التي تركزت أهدافها في رفع مستوى المرأة الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي و إشراكها في مختلف ميادين الحياة و التأكيد على حصولها على حقوقها.
- إعداد مجموعة دراسات للقوانين السورية المتعلقة بشؤون المرأة و الأسرة و مقارنتها بمواد الاتفاقية و إقامة عدد من الندوات و ورشات العمل حول الاتفاقية لمناقشة جدواها و حث الحكومة السورية على المصادقة عليها.

- في عام ١٩٩٥ تم إدراج بند خاص في خطة العمل السنوية لرابطة النساء السوريات التابعة للاتحاد العام النسائي حول ضرورة مصادقة حكومة الجمهورية العربية السورية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعملت مع المنظمات الشعبية الأخرى و الجمعيات الأهلية العاملة في قضايا المرأة من أجل تحقيق هذا الهدف.

- أقامت رابطة النساء السوريات التابعة للاتحاد العام النسائي بتاريخ ٦ / ٧ / ٢٠٠١ ورشة عمل حول مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و مدى تطابقها أو اختلافها عن القوانين المحلية، و قد شارك في ورشة العمل هذه نخبة من المختصين و المختصات في القانون و عدد من الباحثين و الباحثات في قضايا المرأة.

(١٧) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التقرير الأولي، ٢٠٠٥، ص ٢٤.

(١٨) اليونيفيم بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة، نحو التمكين السياسي للمرأة السورية، ٢٠٠٦، ص ١٣.

(١٩) اليونيفيم بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة، نحو التمكين السياسي للمرأة السورية، ٢٠٠٦، ص ١٣.

• كما أقامت الرابطة أيضاً في آذار ٢٠٠٢ بالتعاون مع منتدى الحوار الثقافي ندوة حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك بمشاركة العديد من ناشطي و ناشطات المجتمع الأهلي.

• قدم الاتحاد العام النسائي بتاريخ ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٤ من خلال رابطة النساء السوريات مذكرة إلى مجلس الشعب السوري يطالب فيها بتعديل قانون الجنسية الذي يحرم المرأة السورية الحق بإعطاء الجنسية لأبنائها خلافاً للرجل، كما أقام جلسة استماع لعدد من النساء السوريات المتزوجات من رجال غير سوريين و أولادهن بحضور عدد من أعضاء مجلس الشعب وذلك بتاريخ ١٧ / ٥ / ٢٠٠٤.

٣- لم تنحصر الجهود الحكومية التشريعية في إنشاء الاتحاد العام النسائي، بل شملت أيضاً تهيئة و بناء المناخ التشريعي و الإطار القانوني الملائم لتفعيل الطاقات المحلية من خلال الجمعيات الأهلية لدعم قضايا المرأة و النهوض بمستواها الصحي و التعليمي و الاجتماعي، و مع قيام ثورة الثامن من آذار أخذت الجمعيات النسائية فرصة كبيرة في المشاركة بشكل فاعل في المجتمع عندما سمحت لها الحكومة السورية من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل بمزاولة أنشطتها الهادفة لتعزيز دور و مكانة المرأة و زيادة الوعي بحقوقها.

٤- سعت الحكومة السورية إلى تكريس تمكين المرأة دستورياً من خلال تضمين الدستور الدائم للبلاد مواد تؤكد على أهمية مشاركة المرأة في بناء المجتمع و تفعيل دورها، و نص دستور الجمهورية العربية السورية بشكل صريح على مبدأ المساواة بين الجنسين كمواطنين في الحقوق والواجبات، و في المادة ٤٥ منه ورد ما يلي "تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة و الكاملة في الحياة السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، و تعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها و مشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي". (٢٠)

٥- تم وضع الأسس لتمكين المرأة في المناهج السياسية لحزب البعث العربي الاشتراكي حيث جاء في دستور الحزب في المادة ١٢ منه أن المرأة العربية السورية تتمتع بحقوق المواطن كلها، و أنّ الحزب يناضل في سبيل رفع مستوى المرأة لتصبح قادرة على التمتع بهذه الحقوق، و جاء نص المادة ١٣ منه كما يلي "تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم و الحياة الاقتصادية، كي يظهر المواطنون في جميع مجالات النشاط الإنساني كفاءاتهم على وجهها الحقيقي و في حدودها القصوى دون تفريق بين المواطنين على أساس الجنس". (٢١)

٦- نص دستور حزب البعث العربي الاشتراكي على أن الخلية الأساسية في تكوين الأمة هي الأسرة

(٢٠) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التقرير الأولي، ٢٠٠٥، ص ٦٣.

(٢١) اليونيفيم بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة، نحو التمكين السياسي للمرأة السورية، ٢٠٠٦، ص ١٣.

المكونة من شراكة المرأة و الرجل، و جاء في المنطلقات النظرية له أن ممارسة الديمقراطية الشعبية ستبقى مبتورة ما دامت المرأة بعيدة عن الحياة العامة والمجتمع. (٢٢)

٧- ضمن الدستور السوري للمرأة حق الاقتراع و الانتخاب و الترشيح إلى الهيئات النيابية و المنتخبة، و حق التعليم بما في ذلك الالتحاق بالمؤسسات التعليمية بجميع أنواعها، و حق الإرث المضمون بموجب القانون، و منح المرأة في المادة ٤٠ منه اسماً و لقباً مستقلاً عن لقب زوجها. (٢٣)

٨- عام ١٩٧٠ تم إحداث وحدات و مديريات تمكين المرأة في عدد من الوزارات مثل وزارة الزراعة، و وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل، و المكتب المركزي للإحصاء و هيئة تخطيط الدولة من أجل العمل على تصحيح المفاهيم التربوية التي تعزز مفهوم النوع الاجتماعي أي التمييز القائم على أساس الجنس، في المناهج التعليمية. (٢٤)

٩- عام ١٩٧٥ دخلت المرأة السورية في السلك الدبلوماسي، و سلك القضاء، بالإضافة إلى دخولها في الشرطة و في سلك ضباط الجيش و القوات المسلحة، و في التدريس الجامعي و في المراكز الصحية و في مجالات الحياة المتنوعة. (٢٥)

١٠- عام ١٩٧٦ بدأت المرأة السورية مشاركتها بالوزارة بمنصب وزاري واحد هو وزارة الثقافة. (٢٦)
١١- عام ١٩٩١ أصبح للمرأة السورية منصبان في الوزارة بعد تسلم المرأة الثانية لحقيبة وزارة التعليم العالي في الحكومة المشكلة، و انتقلت هذه الحقيبة في عام ٢٠٠٠ إلى وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل و الثانية إلى وزارة المغتربين. (٢٧)

١٢- عام ٢٠٠٠ صدرت تعليمات رسمية عن وزير الداخلية بمنح المرأة الحق في الحصول على جواز سفر و تجديده بناء على طلبها الشخصي دون الحصول على موافقة الزوج. (٢٨)

١٣- عام ٢٠٠١ صدر القانون رقم ٧٨/ لمنح المرأة العاملة حق توريث معاشها التقاعدي لورثتها الشرعيين. (٢٩)

١٤- عام ٢٠٠٢ صدر القانون رقم ٣٢/ القاضي بدمج المرحلتين التعليميتين الابتدائية و الإعدادية في مرحلة واحدة هي التعليم الأساسي الإلزامي المجاني مما مكن الكثير من الفتيات من متابعة الدراسة. (٣٠)

(٢٢) و (٢٣) اليونيفيم بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة، نحو التمكين السياسي للمرأة السورية، ٢٠٠٦، ص ١٤.

(٢٤) و (٢٥) عفاف شمدن، عمل المرأة، الوضع القانوني و الإداري للمرأة العاملة في التشريع السوري و التشريعات المقارنة، ١٩٩٧، ص ١١٣.

(٢٦) و (٢٧) و (٢٨) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، مرجع سابق، ص ١٩.

(٢٩) و (٣٠) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٠.

- ١٥ - عام ٢٠٠٢ صدر المرسوم التشريعي رقم/٣٣٠/ القاضي بالمصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع وضع بعض التحفظات. (٣١)
- ١٦ - عام ٢٠٠٣ صدر القانون رقم /٤٢/ الذي تم بموجبه إحداث هيئة حكومية مهمتها مراجعة القوانين التمييزية ضد المرأة و اقتراح تعديلها أو اقتراح قوانين جديدة لهذا الغرض، هي الهيئة السورية لشؤون الأسرة. (٣٢)
- ١٧ - عام ٢٠٠٣ صدر المرسوم التشريعي رقم /٥٣/ لزيادة مدة إجازة الأمومة المدفوعة الأجر. (٣٣)
- ١٨ - عام ٢٠٠٣ أقرت حكومة الجمهورية العربية السورية أهداف الإستراتيجية العربية للتنمية القوى العاملة و التشغيل التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته الثلاثين في تونس و التي كان من أبرزها زيادة فرص تشغيل النساء. (٣٤)
- ١٩ - عام ٢٠٠٤ تم تخصيص ٠,٢٥٪ من الاعتمادات الاستثمارية للوزارات و الجهات العامة للدولة لدعم نشاطات المرأة و زيادة مساهمتها في التنمية. (٣٥)
- ٢٠ - أقرت الحكومة السورية الإستراتيجية الوطنية للمرأة وذلك للفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٥، وكانت هذه الإستراتيجية أول وثيقة حكومية رسمية بدأت بمعالجة مسألة الحقوق القانونية للمرأة في الجمهورية العربية السورية. (٣٦)
- ٢١ - عام ٢٠٠٩ تم تعديل المادة /٤٦٤/ من قانون العقوبات العائد لعام ١٩٤٩ الذي يخص جرائم الشرف. (٣٧)

(٣١) و (٣٢) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٣٣) و (٣٤) اليونيفيم بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة، مرجع سابق، ص ١٤.

(٣٥) اليونيفيم بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة، مرجع سابق، ص ١٥.

(٣٦) و (٣٧) ليفين شورة، مرجع سابق، ص ٣٤.

المبحث الثاني: إدماج تمكين المرأة في الخطط الاقتصادية للدولة

بعد انعقاد المؤتمر الدولي الأول للسكان والتنمية عام ١٩٦٦ الذي أشار إلى أهمية التركيز على العامل السكاني في السياسات و الخطط التنموية كضرورة لتحقيق الاستدامة في نتائج التنمية، و إلى ضرورة جعل تحسين مستوى المرأة الاقتصادي و الاجتماعي جزءاً أساسياً من خطط التنمية، قامت الحكومة السورية بإدراج تمكين المرأة ضمن أولوياتها، و بدأت بتخصيص فصول كاملة ضمن خططها الخمسية العامة من أجل هذا الغرض بدءاً من عام ١٩٧٠. (٣٨)

أقرت حكومة الجمهورية العربية السورية في الخطة الخمسية السابعة ١٩٩١-١٩٩٥ بأن إرساء قواعد العدالة الاجتماعية و تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على القطاع الزراعي يتطلب إحداث نهضة بأوضاع المرأة في الريف و زيادة مساهمتها بصورة فعالة في تنمية مجتمعتها. (٣٩)

كما أقرت الحكومة السورية كذلك في الخطة الخمسية التاسعة ٢٠٠١-٢٠٠٥ فصلاً خاصاً بقضايا المرأة يتضمن أهدافاً تنموية شملت قطاعات الزراعة والصحة و التعليم إضافة إلى قطاعات أخرى، حيث تم وضع إستراتيجية لتنمية المرأة الريفية، و إستراتيجية للصحة الإنجابية، و إستراتيجية للسكان خُصص فيها بند لتمكين المرأة و وضعت فيه مجموعة من التدابير من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية و التعليمية و الصحية للمرأة السورية. (٤٠)

من جهة أخرى، خُصصت نسب من اعتمادات بعض الوزارات لإحداث أنشطة و وحدات لدعم المرأة العاملة، و شمل الدعم إنشاء دور حضانة و مراكز رعاية لأطفال السيدات العاملات في بعض المؤسسات الحكومية، كما شمل تمويل بعض الأنشطة الإعلامية و الندوات التثقيفية حول أهمية عمل المرأة و المساهمة في إنتاج العديد من الأعمال التلفزيونية التي تسلط الضوء على مزايا عمل المرأة و تطرح صورة المرأة العاملة بشكل إيجابي و فعال. (٤١)

كذلك تم تخصيص جزء من الميزانية المرسودة لوزارة الزراعة من أجل تمويل نشاطات دعم المرأة الريفية ضمن إطار مشروع عرف باسم "مشروع القروض الدوّارة" هدفه تمكين النساء الريفيات من إعالة أنفسهن و المساهمة في تحسين دخول أسرهن و من أجل ذلك أُحدثت مديرية خاصة تابعة لوزارة الزراعة و هي مديرية تنمية المرأة الريفية و ذلك عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع الأمانة السورية لتنمية الريف، حيث تم توزيع قطعان من الأغنام على بعض السيدات في عدة مناطق ريفية شملها مشروع القروض الدوّارة لتمكين هؤلاء السيدات من كسب عيشهن بأنفسهن كما تم تقديم معدات و أدوات لتصنيع الألبان و الأجبان و المواد

(٣٨) و (٣٩) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٤٠) ليفين شورة، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٤١) جمعية تنظيم الأسرة السورية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة " اليونيفيم"، الحقوق القانونية و الاجتماعية للمرأة في سوريا، ٢٠٠٦، ص ١١.

الغذائية من منتجات المواشي لبعض السيدات في مراحل أخرى من أجل توسيع نطاق المشاريع المولدة للدخل لديهن، و تم التنسيق معهن من خلال مديرية تنمية المرأة الريفية لتسويق منتجاتهن بشكل دائم عبر قنوات تسويق تابعة للمديرية لضمان دخل ثابت ومستقر. (٤٢)

بالإضافة لذلك تم التنسيق بين مديرية تنمية المرأة الريفية التابعة لوزارة الزراعة و بين الأمانة السورية لتنمية الريف من أجل إدراج الندوات و الحملات و ورشات العمل التثقيفية و التدريبية في المهرجانات و المواسم الزراعية لرفع مستوى الوعي بأهمية تطوير قدرات المرأة في الريف بشكل خاص و المرأة السورية بشكل عام، و تعزيز سبل مساعدة المرأة الريفية في أن تصبح عنصراً مساهماً في إعالة أسرته و مجتمعها و إعالة نفسها قبل كل شيء. (٤٣)

في إطار التعاون المشترك بين وحدة السوسنة الإنتاجية التابعة للاتحاد العام النسائي و بين الأمانة السورية لتنمية الريف عام ٢٠٠٦ تم تمويل عدة دورات تدريبية للنساء في مناطق مختلفة من الأرياف السورية أقامتها فرق تدريب جواله جرى فيها تدريب النساء على أعمال الخياطة و التطريز و صناعة البسط من القش و صناعات يدوية بسيطة متنوعة بالاعتماد على موارد البيئة المحلية المتوفرة لدى النساء، و اختتمت فعاليات هذه الفرق بورشة عمل بعنوان "كيف تنشئين مشروعك الخاص" حيث قدمت وحدة السوسنة الإنتاجية عرضاً للسيدات بكيفية تسويق منتجاتهن و إيصالها إلى منافذ البيع المختلفة. (٤٤)

كل هذه الأنشطة هي ثمار قيام الحكومة السورية بإدراج تمكين المرأة ضمن خططها الاقتصادية و على مختلف المستويات من أجل دعم المرأة السورية لاسيما في المناطق التي تكون فيها النساء أكثر حرماناً من التعليم و من إمكانية الوصول إلى الاستقلال المادي، سواء كانت هذه الأنشطة عن طريق دعم مادي مباشر (كتزويدهن برؤوس من المواشي أو بإعانات مادية) أو عن طريق دعم غير مباشر (كتدريبهن و تزويدهن بمهارات و حرف تساعدن على إعالة أنفسهن و كسب عيشهن مما يتوافر في بيئتهن من موارد).

علاوة على ذلك فإن الخطة الخمسية العامة العاشرة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ وضعت ضمن أهدافها الإستراتيجية رفع مستوى المرأة التعليمي و الاقتصادي و الصحي من خلال ثلاثة محاور: (٤٥)

- زيادة مساهمة النساء في السيطرة على الموارد الاقتصادية بإعطائهن الأولوية في حق الحصول على القروض و التمويل لمشاريعهن الصغيرة أو المتوسطة من هيئة مكافحة البطالة.
- رفع نسبة الوعي بعلوم الحاسوب و أساسيات استخدامه بين النساء من خلال دورات محو أمية الحاسب التي تقام في وحدات تدريبية تابعة لمنظمة الاتحاد العام النسائي، على أن تشمل كافة محافظات و مناطق القطر و بشكل مجاني.
- زيادة مخصصات مشاريع و برامج الرعاية الصحية الموجهة للأمهات من أجل خفض معدلات وفيات الأمهات و معدلات وفيات الأطفال.

(٤٢) و (٤٣) و (٤٤) ليفين شورة، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٤٥) اليونيفيم بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة، مرجع سابق، ص ١٥.

المبحث الثالث: التصديق على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية في مجال تمكين المرأة

بادرت الجمهورية العربية السورية إلى المصادقة على العهدين الدوليين للحقوق المدنية و السياسية عام ١٩٤٦ اللذان تضمنتا مساواة المواطنين في الحقوق و الواجبات و الحصول على الفرص و الإمكانات، و المعاملة بشكل متساوٍ أمام القانون، و رغم أن هذين العهدين لم يشيرا بشكل مباشر و محدد إلى المرأة إلا أنهما و بشكل غير مباشر ضمنا لها جميع حقوقها من خلال كونها مواطن يتمتع بكافة الحقوق و يلتزم بكافة الواجبات تجاه دولته.

كما صادقت الجمهورية العربية السورية عام ١٩٥٢ على اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، و عام ١٩٥٧ على اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة، و بعدها صادقت على اتفاقية الرضا بالزواج و الحد الأدنى لسن الزواج و تسجيل عقود الزواج و ذلك عام ١٩٦٢، و أقرت ما صدر عن جميع المؤتمرات الدولية للمرأة من عام ١٩٧٥ و حتى عام ١٩٨١. (٤٦)

كذلك صادقت الجمهورية العربية السورية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "CEDAW" بالمرسوم رقم ٣٣٠ بتاريخ ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٢ و أودعت وثيقة المصادقة لدى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٨ / ٣ / ٢٠٠٣، إلا أنها تحفظت على المادة /٢/ كاملة، و المادة /٩/ الفقرة الثانية المتعلقة بمنح الأطفال جنسية والدتهم، و المادة /١٥/ الفقرة الرابعة المتعلقة بحرية التنقل و السكن، و المادة /١٦/ البند الأول الفقرات (ج - د - و - ز) المتعلقة بالمساواة في الحقوق و الواجبات أثناء الزواج و عند فسخه فيما يخص الولاية و النسب و النفقة و التبني، و المادة /١٦/ البند الثاني حول الأثر القانوني لخطوبة الطفل أو زواجه و ذلك لتعارضه مع الشريعة الإسلامية كما جاء في نص المرسوم، كذلك تحفظت على المادة /٢٩/ الفقرة الأولى المتعلقة بالتحكيم بين الدول في حال حصول نزاع بين الزوج و زوجته إذا كانت من جنسية أخرى. قامت الهيئة السورية لشؤون الأسرة (هيئة حكومية) بعقد /٤/ ورشات عمل حوارية عام ٢٠٠٥ حول المواد المتحفظ عليها مع أغلبية أعضاء مجلس الشعب في أربع مدن سورية بهدف الترويج للاتفاقية و العمل على رفع بعض التحفظات عنها، و حرصت الهيئة على وجود رجال الدين في جميع ورشات العمل لتقديم وجهة نظرهم في التحفظات و مدى تعارضها أو توافقها مع الشريعة الإسلامية. (٤٧)

نتج عن هذه الورشات موافقة أغلبية المشاركين من أعضاء مجلس الشعب على رفع جميع التحفظات ما عدا التحفظات على البندين /ج/، /و/ من المادة /١٦/ و على المادة /٢٩/، و من ثم قامت الهيئة برفع

(٤٦) و (٤٧) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، مرجع سابق، ص ٦٣.

اقترح إلى رئيس الحكومة السورية لرفع التحفظات، و أحيل الاقتراح إلى المكتب القانوني لإبداء الرأي، و ما زالت الهيئة تعمل مع مختلف الجهات الحكومية الأخرى و مع الجهات الأهلية المعنية أيضاً من أجل رفع التحفظات و البدء بالإجراءات التنفيذية لمواد الاتفاقية. (٤٨)

كانت المذكرة التي قدمتها الهيئة السورية لشؤون الأسرة عام ٢٠٠٥ بمشاركة عدد من المنظمات و الهيئات الحكومية و الأهلية المهتمة بقضايا المرأة، و التي طالبت فيها برفع التحفظات عن بعض مواد الاتفاقية، تركز على الانطلاق من أحكام و مبادئ الدستور في الجمهورية العربية السورية، و من حاجة المجتمع السوري بنسائه و رجاله لتطوير القوانين الأمر الذي يتماشى مع برنامج الإصلاح الذي تطرحه القيادة السياسية للبلاد، و من تطلعات منظمات المجتمع المدني و بخاصة النسائية منها التي قدمت أكثر من مذكرة من أجل المطالبة بتعديل المواد التمييزية في بعض القوانين مثل قانون الجنسية حيث طالبت منظمة الاتحاد العام النسائي - من خلال رابطة النساء السوريات المنبثقة عنها - بتعديل قانون الجنسية و رفعت اقتراحها بهذا الخصوص بشكل رسمي إلى مجلس الشعب عام ٢٠٠٤ و الذي بدوره رفع هذا الاقتراح إلى مجلس الوزراء و مازال حتى الآن في طور النقاش. (٤٩)

يمكننا أن نشير هنا إلى بعض الاقتراحات التي قدمها السيدات و السادة أعضاء مجلس الشعب في ورشات العمل التي ناقشت مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: (٥٠)

- رفع التحفظات عن المادة ٢/ من الاتفاقية و التي تخص قانون الجنسية
 - تشكيل لجنة لمراجعة و إعادة صياغة بنود قانون الأحوال الشخصية المتعلقة بالوصاية و الحضانة
 - تعديل قانون العقوبات فيما يخص جرائم الشرف
- و من الجدير بالذكر أن مذكرة الهيئة السورية لشؤون الأسرة التي قدمتها عام ٢٠٠٥ ذكرت و بشكل صريح أن أغلب القوانين السورية هي قوانين غير تمييزية فيما يخص المرأة باستثناء بعض القوانين المتعلقة بالأسرة و الحياة الخاصة للمرأة (مثل: قانون الجنسية، قانون الأحوال الشخصية، قانون العقوبات). (٥١)

و يعود الدور الفعال و النشاط الكبير الذي تقوم به الهيئة السورية لشؤون الأسرة في دعم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "CEDAW" و حث الحكومة السورية على وضعها موضع التطبيق و رفع التحفظات عن العديد من موادها إلى أن هذه الهيئة قد تم إحداثها أصلاً لهذا الغرض وذلك بموجب القانون رقم ٤٢/ عام ٢٠٠٣ الصادر عن حكومة الجمهورية العربية السورية ضمن إطار مجموعة من التدابير التشريعية للحد من التمييز ضد المرأة. فالهيئة هي الجهة الحكومية التي يدخل في مهامها مراجعة

(٤٨) و (٤٩) و (٥٠) و (٥١) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، مرجع سابق، ص ٦٣.

القوانين التمييزية و اقتراح تعديلها أو اقتراح قوانين جديدة، كتعديل قانون الأحوال الشخصية رقم /١٨/ الذي يخصص سن الحضانة ليصبح ١٣ سنة للصبي و ١٥ سنة للبنات، و تعديل مواد التأمينات الاجتماعية في القانون رقم /٧٨/ من أجل إعطاء المرأة العاملة حق توريث راتبها التقاعدي لورثتها الشرعيين، و زيادة إجازة الأمومة مدفوعة الأجر (شورة، ٢٠٠٨).

كما صادقت الجمهورية العربية السورية على اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية، و التي تم توقيعها في القاهرة و ذلك في تاريخ ١٥ /٧/ ٢٠٠٢ . (٥٢)

(٥٢) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، مرجع سابق، ص ٦٣.

الفصل الرابع: الجهود غير الحكومية في مجال تمكين المرأة في سوريا

مقدمة

المبحث الأول: المنظمات الدولية العاملة في مجال تمكين المرأة

أولاً: المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة

- أ- صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM)
- ب- منظمة الصحة العالمية (WHO)
- ت- صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)
- ث- اللجنة الدولية لحماية حقوق المرأة (IASC)
- ج- المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)
- ح- منظمة الإغاثة الدولية (IRD)
- خ- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
- د- برنامج الغذاء العالمي (WFP)

ثانياً: المنظمات الدولية التابعة للاتحاد الأوروبي

- أ- منظمة الأيدوس الإيطالية لتنمية المرأة (AIDOS)
- ب- الهيئة الأوروبية المتوسطة للمشاريع التنموية (MEDC)
- ت- الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)

المبحث الثاني: المنظمات المحلية غير الحكومية العاملة في مجال تمكين المرأة

- أ- مؤسسة مورد للتنمية
- ب- الأمانة السورية لتنمية الريف (فردوس)
- ج- مؤسسة بداية للتنمية
- د- جمعية تنظيم الأسرة السورية
- هـ- جمعية الندى للتنمية
- ز- جمعية خير الشام للتنمية
- ل- جمعية المبرة النسائية
- ك- منظمة راهبات الراعي الصالح
- ن- مؤسسة المبادرة الاجتماعية النسائية
- و- الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة
- ي- جمعية آفاق الروح للنساء المعاقات

المبحث الثالث: منظمات أخرى ناشطة في هذا المجال

- صندوق الأوبك للتنمية الدولية
- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الإسكوا)
- برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)
- جامعة الدول العربية (مشروع صحة الأسرة العربية)
- منظمة حماية الأطفال السويدية

مقدمة:

نكمل ما بدأناه في الفصل السابق من الحديث عن الجهود المبذولة في مجال تمكين المرأة في سوريا على المستوى الحكومي، بالحديث في هذا الفصل عن الجهود غير الحكومية في هذا المجال و التي تشمل المنظمات الدولية، و المنظمات المحلية الأهلية.

خصصنا المبحث الأول من الفصل الحالي للحديث عن المنظمات الدولية العاملة في مجال تمكين المرأة و ما حققته من إنجازات في سوريا، و قسمناها إلى منظمات دولية تابعة للأمم المتحدة هي: صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM)، و منظمة الصحة العالمية (WHO)، و صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، و اللجنة الدولية لحماية حقوق المرأة (IASC)، و المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)، و منظمة الإغاثة الدولية (IRD)، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، و برنامج الغذاء العالمي (WFP)، و منظمات دولية تابعة للاتحاد الأوروبي هي: منظمة الأيدوس الإيطالية لتنمية المرأة (AIDOS)، و الهيئة الأوروبية المتوسطة للمشاريع التنموية (MEDC)، و الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).

و خصصنا المبحث الثاني للحديث عن المنظمات المحلية الأهلية العاملة في مجال تمكين المرأة (مؤسسة مورد التنمية، الأمانة السورية لتنمية الريف (فردوس)، مؤسسة بداية التنمية، جمعية تنظيم الأسرة السورية، جمعية الندى للتنمية، جمعية خير الشام للتنمية، جمعية المبرة النسائية، منظمة راهبات الراعي الصالح، مؤسسة المبادرة الاجتماعية النسائية، الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة، جمعية آفاق الروح للنساء المُعاقات) و ما حققته كل منها من إنجازات في تحسين أوضاع النساء الصحية أو التعليمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

و أخيراً تحدثنا في المبحث الثالث عن منظمات أخرى ناشطة في مجال تمكين المرأة، منها منظمات عربية و عالمية لا تتطوي بشكل رسمي تحت أي من منظمات الأمم المتحدة أو منظمات الاتحاد الأوروبي (صندوق الأوبك للتنمية الدولية، و المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب، و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الإسكوا)، و برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)، و جامعة الدول العربية (مشروع صحة الأسرة العربية)، و منظمة حماية الأطفال السويدية.

المبحث الأول: المنظمات الدولية (الأمم المتحدة – الاتحاد الأوروبي)

أولاً: المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة

أ. صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM) (٥٣)

هو ممثل المرأة في الأمم المتحدة أنشئ في عام ١٩٧٦، جهوده مكرسة لحماية حقوق النساء في العالم و تحقيق المساواة بين الجنسين، و يعمل على توفير المساعدة المالية و التقنية للبرامج و الاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز تمكين المرأة.

ينطلق هذا الصندوق من مبدأ أن لكل امرأة الحق في أن تعيش حياة خالية من التمييز و العنف، و بأن المساواة بين الجنسين أمر أساسي لتحقيق التنمية و بناء مجتمعات عادلة. يحافظ على علاقات قوية مع كل من المنظمات النسائية الأهلية و الحكومية من أجل ربطها مع منظومة الأمم المتحدة في السعي نحو تحسين أوضاع النساء.

تشمل نشاطات الصندوق المواضيع التالية:

- تحسين أوضاع نساء العالم من الناحية الاقتصادية
- تحسين أوضاع نساء العالم من الناحية الصحية
- تحسين أوضاع نساء العالم من الناحية التعليمية
- تحسين أوضاع نساء العالم من ناحية المشاركة السياسية

كما يقوم صندوق المرأة بوضع مؤشرات إحصائية تقيس مستويات معيشة النساء في كل دولة تعتمد عليها منظومة الأمم المتحدة ضمن مجموعة أخرى من المؤشرات الإحصائية كمعيار لقياس مستوى تقدم الدولة أو نموها.

ب. منظمة الصحة العالمية (WHO) (٥٤)

وهي السلطة التوجيهية و التنفيذية في مجال الصحة داخل منظومة الأمم المتحدة، و قد أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية في ٧ نيسان عام ١٩٤٨، و تقوم بتصميم برامج البحوث الصحية و وضع قواعد و معايير السلامة العالمية كما تقوم بتوفير الأدلة المستندة إلى خيارات السياسة الصحية العامة في منظومة الأمم المتحدة، و نشرها بين دول العالم كافة، إضافة إلى توفير الدعم التقني في المجالات الطبية لكافة البلدان و رصد الاتجاهات الصحية و تقييمها.

تركز منظمة الصحة العالمية على صحة جميع الأفراد كباراً و صغراً بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللون - كما ورد في مبادئها الأساسية - إلا أن انعقاد مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥ جعل منظمة الصحة

(٥٣) الموقع الإلكتروني www.unifem.org بتاريخ ٢٨/١/٢٠١٠.

(٥٤) الموقع الإلكتروني www.who.org بتاريخ ٢٨/١/٢٠١٠.

العالمية تركز على صحة النساء بشكل كبير و ذلك بهدف تحقيق غرضين اثنين، أولهما حماية فئة مستضعفة تمثلها النساء، و ثانيهما تقديم الدعم لشريحة يمكنها إحداث تغيير فعلي، إذ أن هناك دراسات عديدة تثبت أنه يمكن من خلال تقديم الدعم إلى النساء تحسين الأحوال الصحية و المعيشية على مستوى الأسرة و المجتمع ككل، و من هذا المنطلق اعتبرت التغيرات التي تطرأ على أحوال النساء الصحية و المعيشية مؤشراً هاماً لقياس أداء المنظمة بشكل عام.

ت. صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) (٥٥)

أنشئ عام ١٩٦٩، و يعد هذا الصندوق أكبر مصدر في العالم لتمويل البرامج السكانية و برامج التنمية الدولية و الصحة الإنجابية، حيث قدّم منذ تأسيسه حتى عام ٢٠٠٨ ما يعادل ٦ بلايين دولار كمساعدات إلى البلدان النامية.

يُعطى تمويل هذا الصندوق بالكامل من تبرعات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوصفه وكالة إنمائية دولية، و ينطلق في برامجه و مشاريعه من هدف أساسي وهو حق كل امرأة و رجل و طفل في التمتع بحياة تنسم بالصحة و بتكافؤ الفرص.

كما يقوم الصندوق أيضاً بدعم البلدان في استخدامها للبيانات السكانية اللازمة لرسم سياسات و برامج مكافحة الفقر و للبرامج التي تمكّن من تخفيض وفيات الأمهات و الأطفال، و زيادة نسب الولادات الآمنة، و مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، و ضمان الحياة الكريمة لكل فرد رجلاً كان أو امرأة.

و قد ورد في تقرير أهداف التنمية الألفية الصادر عن الصندوق عام ٢٠٠٥ الأهداف التالية:

- إتاحة سبل التمتع بخدمات الصحة الإنجابية للجميع بحلول عام ٢٠١٥
- إتاحة التعليم الأساسي للجميع و سد الفجوة بين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠١٥
- خفض معدل وفيات الأمهات بما نسبته ٧٥ % بحلول عام ٢٠١٥
- خفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥
- زيادة العمر المتوقع عند الولادة بشكل عام
- خفض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)

ث. اللجنة الدولية لحماية حقوق المرأة (IASC) (٥٦)

هي لجنة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أنشئت عام ٢٠٠٠ بهدف تحسين فعالية و كفاءة النشاطات التنموية التي تستهدف النساء في البلدان المنكوبة أو في حالات الحروب و الكوارث وذلك من أجل ضمان إمكانيات أفضل للوصول إلى النساء المهمشات أو اللاتي يعانين ظروفًا معيشية صعبة.

(٥٥) الموقع الإلكتروني www.unfpa.org بتاريخ ٢٨/١/٢٠١٠.

(٥٦) الموقع الإلكتروني www.iasc.un بتاريخ ٢٨/١/٢٠١٠.

تقوم منهجية عملها على تعزيز الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية و حركة الصليب الأحمر و الهلال الأحمر و وكالات الأمم المتحدة، و بذلك فإن مجال عملها ينحصر في التوجيه و التنسيق و الإشراف و من ثم المتابعة و التقييم، أما التمويل فهو محصور بالمنظمات التي يقع على عاتقها التنفيذ و ذلك حسب اختصاص كل منها، سواء منظمة الصحة العالمية أو صندوق الأمم المتحدة للطفولة أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو الهلال أو الصليب الأحمر أو صندوق الأمم المتحدة للتنمية المرأة.

ج. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) (٥٧)

هي إحدى وكالات الأمم المتحدة، تأسست في كانون الأول عام ١٩٥٠ بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة و قد تم منحها مهمة رعاية و تنسيق الجهود الدولية لحماية حقوق اللاجئين وحل مشكلاتهم في كل دول العالم، مع التركيز على الفئات الأشد حاجة و الأكثر عرضة للعنف و التشريد وهي النساء و الأطفال، و تغطي تكاليفها بالكامل من خلال تبرعات الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة، و تتمثل نشاطاتها في توفير العيش الكريم للاجئين و طلب اللجوء و الأمان لكل فرد من بلد آخر يفد هارباً من الاضطهاد أو الحروب، و العمل على الإيفاء بمتطلبات الحياة الأساسية لكل لاجئ سواء من الناحية الصحية أو التعليمية أو الاقتصادية، و ذلك عبر شبكة من العلاقات مع مختلف المنظمات الحكومية و الأهلية و الدولية العاملة في مجالات التنمية و حقوق الإنسان.

ح. منظمة الإغاثة الدولية (IRD) (٥٨)

هي منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة، أنشئت عام ١٩٩٨، و ينحصر نطاق عملها في مشاريع الإغاثة و التنمية الإنسانية للدول المنكوبة أو خلال الأزمات و الحروب و الكوارث، و نظراً لكون ضحايا الحروب من النساء و الأطفال نسبة كبيرة في معظم الحالات فإنها تقوم بتخصيص جزء من مواردها لتمويل مشاريع متنوعة تجارية و زراعية و حرفية الهدف منها دعم النساء الناجيات من الحروب و الأزمات و تمكينهن من إدارة شؤون حياتهن بأنفسهن و إعالة أطفالهن و رعايتهن.

(٥٧) الموقع الإلكتروني www.unhcr.org بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٨.

(٥٨) الموقع الإلكتروني www.ird.un بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٨.

خ. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (٥٩)

تتمثل جهوده في تمكين النساء حول العالم من خلال دعم صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (اليونيفيم)، بالتعاون مع الشركاء المحليين، و المطالبة بإصدار القوانين الكفيلة بمكافحة الاتجار بالنساء و العنف الجنسي، و الأحكام الخاصة بالاغتصاب و بعض البنود المجحفة في قوانين الأسرة و الأحوال الشخصية. تحققت نتيجة لذلك تعديلات في قوانين الأسرة في العديد من الدول منها كولومبيا و سيراليون و فييتنام و زمبابوي، و الجهود مستمرة لتحقيق نتائج مماثلة في دول أخرى لاسيما تلك الدول الأشد تمييزاً ضد النساء، و التي لا تمنحهن أبسط حقوق الإنسان. كما أسهم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى زيادة واضحة في نسب تمثيل النساء في البرلمان في رواندا عام ٢٠٠٧.

كذلك كانت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العامل الأكبر وراء قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي و شركاء آخرين، بإنشاء الشبكة المعنية بالعنف القائم على أساس الجنس، التي تستعرض الالتزامات القانونية على الصعيدين العالمي و الإقليمي و التزامات الدول بالقضاء على الممارسات المجحفة بحق النساء.

د. برنامج الغذاء العالمي (WFP) (٦٠)

يستهدف البرنامج تخفيض نسب الجوع و الفقر و المعاناة بين سكان العالم، و التي تتركز في البلدان الفقيرة و النامية و في أوساط النساء أكثر من الرجال حسب ما أورده تقرير صندوق الأمم المتحدة للتنمية و السكان. لا يقتصر عمل البرنامج على تقديم المساعدات الغذائية لكسر حلقة الفقر بل أيضاً إقامة مشروعات المعونات الغذائية المبتكرة أي تقديم المعونات الغذائية بصورة غير تقليدية (كربط حصص المعونات الغذائية بعدد الفتيات المتعلّقات في الأسرة) و ذلك كجزء من عمليات الإغاثة و إعادة التأهيل و التنمية التي يضطلع بها البرنامج من أجل الفقراء و المحتاجين بما فيهم المشردين نتيجة الكوارث الطبيعية و اللاجئين العائدين و أيتام مرضى الإيدز و الأمهات العاطلات. تسهم هذه المشروعات في التخفيف من حدة قلق هؤلاء الأشخاص بشأن إمكانية حصولهم على الغذاء، و بالتالي تتيح لهم الفرصة لبناء مستقبل أفضل. ينظم برنامج الأغذية حملات للتوعية عن مرض الإيدز و كيفية الوقاية منه أثناء عمليات توزيع المساعدات الغذائية، كما يقوم بالتشجيع على تعليم النساء من منطلق نتائج الدراسة التي اضطلع بها المعهد الدولي لأبحاث السياسات الغذائية في واشنطن التي تناولت ٦٣ دولة و التي أظهرت أن تعليم المرأة يؤدي إلى خفض أعداد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بنسبة ٥٠٪.

فيما يلي توضيح لأبرز البرامج و المشاريع التي قامت بها منظمات الأمم المتحدة في مجال تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية لأعوام مختلفة.

(٥٩) الموقع الإلكتروني www.undp.org بتاريخ ٢٨/١/٢٠١٠.

(٦٠) الموقع الإلكتروني www.wfp.un بتاريخ ٢٨/١/٢٠١٠.

الجدول رقم (٥): أهم مشاريع و برامج تمكين المرأة التي نفذتها أو تنفذها منظمات الأمم المتحدة في سوريا

المنظمة	المشروع أو البرنامج	المكان	التاريخ
صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM)	برنامج المشاريع الرشيدة لرائدات الأعمال النساء	دمشق- حمص- حلب- السويداء- القنيطرة	٢٠٠٨-٢٠١٠
صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM)	تمويل ملقّي المرأة السورية في إدارة الأعمال والاستثمار	سوريا	٢٠٠٨
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	مشروع دعم القدرات المحلية لتنفيذ برامج الأمم المتحدة لتنمية المرأة	سوريا	٢٠٠٧-٢٠١١
صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)	مشروع حاضنة سيدات الأعمال	اللاذقية	٢٠٠٤
صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية	المشروع العربي لصحة المرأة والطفل	سوريا	١٩٩٩-٢٠٠٥
منظمة الصحة العالمية (WHO) بالتعاون مع منظمة اليونيسيف	المشروع العربي لصحة المرأة والطفل	سوريا	١٩٩٩-٢٠٠٥
صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)	إنشاء وحدة بيانات المرأة والطفل	المكتب المركزي للإحصاء	٢٠٠٣
منظمة الصحة العالمية (WHO)	مشروع تحسين صحة الأمهات	سوريا	٢٠٠٦
المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) بالتعاون مع منظمة الإغاثة الدولية (IRD) و صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)	مشروع دعم وتنمية موارد النساء والأطفال اللاجئين في دول العالم	سوريا	٢٠٠٥

المصدر: الموقع الإلكتروني www.un.org.sy

ثانياً: المنظمات الدولية التابعة للاتحاد الأوروبي

أ- منظمة الأيدوس الإيطالية لتنمية المرأة (AIDOS) (٦١)

هي منظمة أهلية إيطالية اعترف بها رسمياً من قبل وزارة الشؤون الخارجية في إيطاليا عام ١٩٩٣، و مهمتها تنصب على تحسين أوضاع النساء في العالم من خلال مكافحة الفقر و الجهل و المرض، و العمل على نشر الوعي في صفوف النساء بحقوقهن و تمكينهن من إدارة شؤون حياتهن بأنفسهن و ذلك بمكافحة البطالة و الأمية في صفوف النساء لاسيما الشابات منهن، و تعمل على تعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين في الحقوق و الفرص.

ب- الهيئة الأوروبية المتوسطة للمشاريع التنموية (MEDC) (٦٢)

تأسست في تشرين الثاني عام ١٩٩٥، و تشمل مشاريع تنموية مشتركة لدول حوض البحر المتوسط و تضم عدداً من الدول العربية و منها الجمهورية العربية السورية، و تغطي مشاريعها و برامجها أهدافاً تنموية على الصعيدين الاقتصادي و الإنساني من حيث تأهيل و إعداد الموارد البشرية لمواكبة التنمية الاقتصادية الحاصلة مع التركيز على إشراك العنصر النسائي و تفعيل دوره في عملية التنمية بكافة جوانبها.

ت- الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) (٦٣)

تأسس عام ١٩٥٢ في لندن، و الغرض من تأسيسه هو العمل على تحسين الصحة الإنجابية للرجال و النساء على حد سواء من أجل أجيال أفضل و أسر أفضل، و يشمل نطاق عمله دول أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و دول جنوب شرق آسيا كما يشمل أيضاً عدة دول من العالم العربي، منها تونس و سوريا و مصر و السودان و المغرب و ليبيا و الجزائر و لبنان و الأردن.

يولي هذا الاتحاد اهتماماً كبيراً بصحة المرأة كونها هي التي تتعرض للحمل و الإنجاب وبالتالي فإن حياة الأطفال و صحتهم و سلامتهم مرتبطة بما تحصل عليه الأم من رعاية و اهتمام و تغذية، كما أن نشر الوعي في صفوف النساء بأهمية و كيفية استخدام وسائل تنظيم الأسرة من أجل تنظيم عملية الإنجاب و المباشرة بين الحمل و الآخر هو محور أساسي في عمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة من أجل الوصول إلى هدف تخفيض معدل وفيات الأمهات و الأطفال الرضع.

من أبرز الخدمات التي يقدمها: الرعاية الصحية و المتابعة الطبية للنساء الحوامل بأجور زهيدة أو بالمجان في بعض الحالات، بالإضافة إلى توزيع مواد و وسائل تنظيم الأسرة مع توضيح و شرح كيفية و أهمية استخدامها للنساء و الرجال و خصوصاً في الفترة الأولى من الزواج، كما يقوم بنشر التوعية في صفوف

(٦١) الموقع الإلكتروني www.aidos.it بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٦.

(٦٢) الموقع الإلكتروني www.medc.eu بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٦.

(٦٣) الموقع الإلكتروني www.ippf.org بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٦.

الشباب و الشبابات حول الأمراض الجنسية و طرق الوقاية منها مع التركيز على فئة النساء والشابات دوماً بصورة أكبر نظراً لكونهن الأكثر عرضة للأمراض الجنسية و كونهن الفئة الأكثر جهلاً بهذه الأمراض و طرق انتقالها و ذلك في معظم الدول النامية بناء على ما ذكرته دراسات عديدة لمنظمة الصحة العالمية و صندوق الأمم المتحدة للطفولة حسب ما ورد في تقرير الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة عام ٢٠٠٥. و فيما يلي نذكر أبرز مشاريع المنظمات السابقة في مجال دعم و تمكين النساء في سوريا.

الجدول رقم (٦): مشاريع منظمات الاتحاد الأوروبي في مجال تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية

المنظمة	المشروع أو البرنامج	المكان	التاريخ
منظمة الأيدوس الإيطالية لتنمية المرأة (AIDOS)	مركز أعمال المرأة الريفية (VPI)	منطقة عين التينة التابعة لمحافظة اللاذقية	٢٠٠٤
الهيئة الأوروبية المتوسطية للمشاريع التنموية (MEDC)	تأسيس حاضنة الأعمال القروية للمشاريع النسائية الصغيرة	المنطقة الساحلية و المنطقة الوسطى في سوريا	٢٠٠١
الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)	مشروع تعزيز جودة خدمات الصحة الإنجابية و رعاية الأمومة	الجمهورية العربية السورية	٢٠٠٠

المصدر: جمعية تنظيم الأسرة السورية، ٢٠٠٧.

المبحث الثاني: المنظمات المحلية غير الحكومية

أ- مؤسسة مورد التنمية (٦٤)

هي مؤسسة أهلية غير ربحية تأسست في نيسان عام ٢٠٠٣ بتوصية من لجنة سيدات الأعمال في غرف التجارة و الصناعة السورية، و دعم من مركز الأعمال السوري الأوربي. تهدف المؤسسة إلى تفعيل و تطوير مشاركة المرأة السورية في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عبر تقديم جميع وسائل الدعم الممكنة للمشاريع النسائية القائمة و الجديدة، وذلك من خلال بناء شبكة حاضنات أعمال تغطي المدن السورية و تقدم استشارات فنية و إدارية و قانونية للمشاريع النسائية الناشئة و غير الناشئة، مستفيدة من ارتباطها مع شبكة معلومات دولية لها فروع في ٢٩٠ بلداً في جميع أنحاء العالم.

من أهم أولويات المؤسسة التركيز على الربط بين التنمية الاقتصادية و تنمية المرأة، و تحقيق مفهوم العدالة و المساواة بين الجنسين بما يعنيه من توزيع صحيح للأدوار الاقتصادية و الاجتماعية و إلغاء كل أشكال التمييز على أساس الفوارق الجسدية بين النساء و الرجال، و تسعى مورد إلى مساعدة النساء اللواتي يملكن أفكاراً عملية على تأسيس مشاريع خاصة بهن وإدارتها، و تدريب النساء وتأهيلهن على كيفية بناء المشاريع الجديدة، بدءاً بالتخطيط و بلورة الأفكار في خطة عمل محددة و انتهاءً بإقلاع المشروع و دخوله مرحلة الإنتاج الفعلي، و قد شاركت مؤسسة مورد عام ٢٠٠٤ مع دار إيتانا للنشر في إصدار مطبوعات حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و محاور عمل مؤتمر بكين للمرأة.

ب- الأمانة السورية لتنمية الريف (فردوس) (٦٥)

تسعى إلى تعزيز التنمية المستدامة في الأرياف السورية و الوصول إلى النساء لتقديم الدعم لهن و تمكينهن من إدارة شؤون حياتهن و كسب عيشهن بأنفسهن. تم تأسيس هذه المنظمة كمبادرة من السيدة أسماء الأسد عقيلة السيد رئيس الجمهورية العربية السورية في الأول من تموز ٢٠٠١، و يقوم تمويل مشاريعها على المنح و الهبات و من خلال التعاون مع السفارات و الهيئات المحلية و الدولية و وكالات الأمم المتحدة. تهدف مؤسسة فردوس إلى تعزيز التنمية الاقتصادية و النهوض بأوضاع النساء كأساس لتحقيق التنمية الشاملة في الأرياف السورية و تركّز على قطاعات الزراعة، السياحة، الموارد البشرية، الموارد المائية، الطاقة المتجددة، التعليم، الصحة. قامت المؤسسة منذ عام ٢٠٠٤ بعدة مشاريع لتنمية النساء من خلال تقديم دورات تدريبية لهن في إدارة المشاريع و الأعمال الصغيرة، و من خلال استشارات تدريبية و عملية مختلفة لتزويدهن بمهارات يدوية و حرفية بالاعتماد على ما توفره بيئتهن المحلية من موارد. شملت

(٦٤) و (٦٥) اليونيفيم بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة، نحو التمكين السياسي للمرأة السورية، ٢٠٠٦، ص ٤٣.

هذه المشاريع منطقة عين التينة التابعة لمحافظة اللاذقية، و منطقة إيبلا، و ريف حلب، و ريف إدلب، و ريف القنيطرة، و ريف حمص، و ريف حماه، كما ركزت على قطاع التعليم من خلال مشروع الشباب و سوق العمل في عام ٢٠٠٨ و الذي شمل محافظات حلب و دمشق و دير الزور بهدف الوصول إلى الشباب و الشبان و تعريفهم بقطاع العمل خارج الأفكار السائدة من خلال الرؤية الجديدة لمشروع الأمانة السورية لتنمية الريف الذي ينطوي على فتح آفاق جديدة للعمل المبدع للشابات و الشبان بالاعتماد على تمويل من الأمانة السورية و موارد من البيئة المحلية و أفكار الشباب و الشابات الخلاقة.

اهتمت هذه المنظمة أيضاً بقطاع الثقافة و التراث من خلال دعم النساء الريفيات على إحياء الصناعات التقليدية و الحرف التراثية و اللباس الفلكلوري الشعبي و ترويج نتائجهن في هذه المجالات للمنظمات الأجنبية الناشطة في مجال التبادل الثقافي و المنظمات الأجنبية التنموية المختلفة و منها على سبيل المثال منظمة الأيدوس الإيطالية لتنمية المرأة (AIDOS) التي تعاونت مع الأمانة السورية لتنمية الريف ضمن إطار مشروع (VPI) لترويج منتجات السيدات الريفيات في منطقة عين التينة و بيعها بدون أي أرباح أو فوائد للمنظمة بل مجرد قناة لتسويق المنتجات اليدوية البسيطة و المتميزة التي أنتجتها السيدات من الموارد المتوفرة في بيئتهن المحلية.

ج- مؤسسة بداية التنمية (٦٦)

بدأت فكرة مؤسسة بداية عندما قامت السيدة أسماء الأسد عقيلة السيد رئيس الجمهورية العربية السورية بزيارة إلى المملكة المتحدة عام ٢٠٠٢، و خلال هذه الزيارة تعرفت على المؤسسات الشبابية و طبيعة عملها و ناقشت مع فريق شبكة الأعمال الدولية للشباب (YBI- Youth Business International) منهجية المؤسسة – التي كانت مجرد مشروع في طور الدراسة – في إطار المحتوى السوري، وفي عام ٢٠٠٤ أطلقت مؤسسة "بداية" مشروعاً بمساعدة منظمات شريكة لها، مثل الأمانة السورية لتنمية الريف (فردوس)، و مؤسسة مورد التنمية.

و جاء اسم المؤسسة " بداية " لأن هذه الكلمة تمثل الأحرف الأولى للجملة الإنكليزية " دعم وحفز الشباب "، كما تعني "البداية" كونها تقدم فرصة البدء للطاقات الشابة غير المستغلة بأن تساعدنهم على إطلاق أعمالهم الخاصة، في عام ٢٠٠٦ تلقت مؤسسة بداية رخصتها كمؤسسة خاصة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل كما حصلت على ترخيص من قبل الجمعية العالمية لأعمال الشباب (YBI) كأحد أعضائها المرخصين.

(٦٦) اليونيفيم بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة، نحو التمكين السياسي للمرأة السورية، ٢٠٠٦، ص ٤٣.

تسعى مؤسسة بداية إلى تفعيل و تنشيط الريادة لدى الشباب و الشابات المتحمسين للبدء بأعمالهم الخاصة في الجمهورية العربية السورية، أي أن هدفها اجتذاب الفئات الشابة التي تمتلك أفكاراً لأعمال ناجحة إضافة إلى الأشخاص المتميزين بالخبرة والتجارب الناجحة.

تقوم بداية بتقديم قروضاً للشابات و الشباب أصحاب الأفكار الطموحة بعد أن تستعين بمرشدين متطوعين مهمتهم تقديم النصح في مجال الأعمال طوال فترة تسديد القرض أي أن الشابة أو الشاب يحصل على مشورة و متابعة مستمرة ريثما يسدد القرض و ينهض بمشروعه ليستقل بنفسه و عادة ما تكون فترة تسديد قرض التمويل الذي تقدمه مؤسسة بداية ثلاث سنوات، و تكون خلالها الشابة أو الشاب المستفيد من القرض تحت إشراف خبير متمرس في مجال إدارة الأعمال أو في مجال التسويق أو المحاسبة أو العلاقات الإنسانية و ذلك حسب الحاجة تبعاً لفكرة المشروع أو العمل، أما شروط التقدم إلى مؤسسة بداية من أجل الحصول على تمويل لفكرة مبدعة أو مشروع للشباب فهي:

- ١- أن يتراوح عمر المتقدم بين ١٨ - ٣٥ سنة
- ٢- أن يكون غير موظف لدى أي جهة حكومية
- ٣- أن يكون ذو شخصية ريادية
- ٤- أن يتقدم بخطة عمل مبدئية لمشروع خاص لا تتجاوز قيمة تمويله المطلوبة مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ل.س
- ٥- أن تكون فكرة المشروع جديدة أو مبتكرة أو متميزة بشكل ما
- ٦- أن يكون موقع المشروع المقترح مدينة دمشق و ضواحيها أو مدينة حلب و ضواحيها
- ٧- أن الأولوية للنساء أو المشاريع التي تخدم النساء

و في حال تم استيفاء هذه الشروط فتقوم مؤسسة بداية بتقديم عرض بدون ضمانات أو فوائد على أن يتم التسديد خلال ثلاث سنوات و أن يتم دراسة المشروع من قبل لجنة لتقييم المشاريع و أن يخضع المستفيد لمشورة و متابعة مستمرة من لجنة خبراء تعينهم المؤسسة.

د- جمعية تنظيم الأسرة السورية (٦٧)

تعمل هذه الجمعية في إطار الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة و تقوم منذ تأسيسها عام ١٩٧٤ بتنفيذ دورات تأهيلية للنساء و بخاصة في الريف، و نشر التوعية بقضايا المرأة و تعريفها بحقوقها القانونية و الاجتماعية و الصحية، و زرع مبدأ المساواة مع الرجل في الحقوق و الواجبات و المشاركة في اتخاذ القرار. قامت هذه الجمعية عام ٢٠٠٤ بتنفيذ جلسات توعية و إرشاد قانوني و نفسي للنساء في معاهد الأحداث في دمشق و ذلك بالتعاون مع عدد من الأخصائيين و الأخصائيات، و استعرضت للنساء في

(٦٧) اليونيفيم بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة، نحو التمكين السياسي للمرأة السورية، ٢٠٠٦، ص ٤٤.

معاهد الأحداث مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما أعدت دراسة حول بعض حالات العنف ضد النساء في المجتمع السوري بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة "اليونيفيم" عام ٢٠٠٦.

هـ- جمعية الندى التنموية (٦٨)

تأسست الجمعية عام ٢٠٠٥ و أشهرت بموجب القرار رقم /١٨٦٨/ بتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٥ ، و هي تقوم على تبرعات أصحاب الخير من المجتمع السوري، و ترعى مشاريع لتحسين أوضاع النساء والأطفال و الأسر الفقيرة، و هدفها إيصال المحتاجين إلى مرحلة الكفاف و القدرة على دعم أنفسهم بأنفسهم. تتركز جهودها على النساء أكثر من الرجال كونهن الفئة الأكثر فقراً و اعتماداً على الآخرين من الناحية الاقتصادية في معظم الأحيان، لذلك فهي تقدم دورات تدريبية و تأهيلية للنساء (تعليم كمبيوتر- تعليم لغات أجنبية - تعليم خياطة و تطريز - تعليم فنون الحلاقة و التجميل - تعليم حرف و صناعات يدوية) بشكل مجاني أو شبه مجاني و في نهاية كل دورة تقوم بتزويد المتدربات بشهادات مصدقة و في بعض الأحيان تقوم بتأمين فرص عمل للمتفوقات.

ز- جمعية خير الشام التنموية (٦٩)

أشهرت هذه الجمعية بموجب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل رقم /١٠٥٠/ بتاريخ ٢٥/٧/٢٠٠٧ و تهدف إلى دعم المحتاجين من النساء و الأطفال و العائلات الفقيرة كما تسعى إلى تمكين النساء العاطلات عن العمل من إعالة أنفسهن من خلال نشاطات مركزها المهني و التشغيلي الخيري الذي يضمن للنساء الحصول على تأهيل مهني مناسب ثم توفير العمل الذي يتلاءم مع قدراتهن ومؤهلاتهن.

ل- جمعية المبرة النسائية (٧٠)

تأسست هذه الجمعية بتاريخ ٢١ / ٥ / ١٩٥٩، و يتناول نشاطها مدينة دمشق و ريفها، و تهدف إلى تحسين أوضاع النساء من خلال تقديم المعونة و المساعدة إلى الفتيات العاطلات عن العمل و تعليمهن الحرف اليدوية التي تكفل لهن مستقبلاً صالحاً، و تأمين سكن جامعي للفتيات المحتاجات، كما تهدف إلى تأسيس مراكز تعليم و ترفيه للأطفال في جميع الأحياء الفقيرة، و تمول العديد من المشاريع لخدمة الأطفال عموماً و الفتيات على وجه التحديد، و تسعى إلى الاتصال و التعاون مع الجمعيات المماثلة في جميع أنحاء العالم الحكومية منها و غير الحكومية.

(٦٨) و (٦٩) و (٧٠) جمعية تنظيم الأسرة السورية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة "اليونيفيم"، الحقوق القانونية و الاجتماعية للمرأة في سوريا، ٢٠٠٦، ص ٣٢.

ك- منظمة راهبات الراعي الصالح (٧١)

وهي جزء من رهبانية الراعي الصالح العالمية، وقد تأسس الفرع في الجمهورية العربية السورية عام ١٩٨١ تحت رعاية بطريركية الروم الكاثوليك، ورسالتها الأساسية الاهتمام بالمرأة و الفتاة المشردة و ذات الاحتياجات الخاصة، و احتضان النساء اللواتي يتعرضن للعنف المنزلي و الفتيات اللواتي لا مأوى لهن. تقوم المنظمة بإيواء هؤلاء الفتيات و النساء في دار الإيواء و تعمل على إعادة تأهيلهن للانخراط في الحياة العامة، و قد أقامت الراهبات فيها ندوة بتاريخ ١٠/٢٥ / عام ٢٠٠٣ بمناسبة اليوم العالمي للمرأة ، و شارك فيها عدد من الجمعيات الأهلية و الناشطين في قضايا المرأة قدمت خلالها دراسات حول أشكال العنف الذي تتعرض له بعض النساء في المجتمع السوري و عن الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد النساء و عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و مواد الاتفاقية المتعلقة بالتمييز القانوني ضد المرأة. كذلك أقامت الراهبات عام ٢٠٠٤ ورشة عمل لعدد من العاملات في الجمعيات الأهلية المعنية بقضايا المرأة، لتأهيلهن للتعامل مع حالات النساء المعنفات و دامت هذه الورشة التأهيلية ستة أشهر بالتعاون مع منظمة حماية الأطفال السويدية.

ن- مؤسسة المبادرة الاجتماعية النسائية (٧٢)

تأسست عام ٢٠٠٢، بهدف توعية المجتمع بقضايا المرأة و إعداد الأبحاث القانونية و الاجتماعية لخدمة قضايا المرأة، و قد شاركت في ندوة دار الشموخ عام ٢٠٠٢ تحت عنوان " المرأة صور ووقائع" و التي تضمنت فعاليات محاضرات و نقاش حول مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما قدمت عريضة إلى مجلس الشعب ضمت آلاف التوقيعات عام ٢٠٠٤ من أجل تعديل المواد المتعلقة بالحضانة في قانون الأحوال الشخصية، إضافة إلى مشاركتها عام ٢٠٠٣ في ندوة "المرأة بين القانون و الشريعة" من أجل الوقوف على أوضاع المرأة في المجتمع السوري و وجهة نظر كل من الشريعة و القانون في ذلك.

و- الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة (٧٣)

أسست الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة في عام ٢٠٠٤، بغرض الدفاع عن قضايا المرأة و النهوض بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للنساء في المجتمع السوري، و قد ساهمت الجمعية بعدد من الندوات حول جرائم الشرف و لكن أهم إنجاز يحق للجمعية أن تفخر به هو إنشاء معهد الرعاية الاجتماعية للفتيات، و هو بالإضافة إلى المأوى الذي تديره منظمة الراعي الصالح، أول معهد لإيواء و رعاية الفتيات المعنفات في سوريا.

(٧١) و (٧٢) و (٧٣) اليونيفيم بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة، نحو التمكين السياسي للمرأة السورية، ٢٠٠٦، ص ٤٤.

ي - جمعية آفاق الروح للنساء المُعاقات (٧٤)

الهدف العام لهذه الجمعية الأهلية التي أنشئت في دمشق عام ٢٠٠٥ هو خلق تدابير و أنشطة هادفة لدمج النساء المُعاقات في المجتمع، و إيجاد الحلول لمختلف المشاكل المتعلقة بهن من خلال تلبية احتياجاتهن و العمل على تحقيق تكافؤ الفرص بينهن و بين باقي فئات المجتمع و نشر الوعي الصحي بينهن و توعيتهن بحقوقهن و بناء مؤسسات و مراكز نفع عام تُعنى بذوي الإعاقات بشكل عام و النساء المُعاقات بشكل خاص. كما تقوم آلية عمل هذه الجمعية على التعاون الفعّال بين كافة الفعاليات و موارد المجتمع المحلي التي تشكل العصب الرئيسي للجمعية، إضافة إلى المتطوعين، و تستند هذه النشاطات إلى ما يقدمه مجلس المدينة و إدارة جمعيات الصحة الخيرية و الهلال الأحمر و مختلف منظمات المجتمع المدني و الهيئات المعنية من دعم و تمويل و مساعدة، إضافة إلى ما يقدمه الأهالي و الأفراد المتطوعون.

و من أبرز الأنشطة التي قامت بها الجمعية خلال عام ٢٠٠٩ ما يلي:

- إعداد قاعدة بيانات خاصة بنسب الإعاقة في صفوف النساء في المحافظات السورية بعمر (١٥-٢٤) سنة لرصد احتياجاتهن.

- القيام بزيارات منزلية لأسر بعض المُعاقات بهدف التوعية و الإرشاد.

- تقديم الاحتياجات الأساسية للنساء المُعاقات و خاصة الفقراء منهن.

- تقديم النصح و الإرشاد إلى القائمين على مراكز رعاية ذوي الإعاقات لتحسين الأوضاع الصحية و الاجتماعية للمُعاق.

- دورات تأهيلية للمتطوعين ذكوراً و إناثاً حول كيفية التعامل مع المُعاق.

- دورات و لقاءات توعية خاصة لأمهات ذوي الاحتياجات الخاصة.

في الجدول التالي تلخيص لأبرز و أهم إنجازات المنظمات المذكورة في مجال تمكين المرأة في سوريا

(٧٤) الموقع الإلكتروني www.nesasyr.org بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٨.

الجدول رقم (٧): إنجازات المنظمات الأهلية السورية في مجال دعم و تمكين النساء في المجتمع.

المنظمة	أعمالها	المكان	التاريخ
مؤسسة مورد التنمية	إقامة دورات تدريب مهني للنساء	ريف دمشق	٢٠٠٤
مؤسسة مورد التنمية	إصدار مطبوعات حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالتعاون مع دار إيتانا	دمشق	٢٠٠٤
الأمانة السورية للتنمية الريف (فردوس)	مشروع القروض الدوارة لدعم ربات الأسر	اللاذقية- إدلب- حلب- حمص- حماه- القنيطرة	٢٠٠٤
الأمانة السورية للتنمية الريف (فردوس)	مشروع الشباب و سوق العمل	دمشق- حلب- دير الزور	٢٠٠٨
مؤسسة بداية التنمية	مشروع رواد و رائدات الأعمال الشباب	كافة المحافظات السورية	٢٠٠٦
جمعية تنظيم الأسرة السورية	مشروع تعزيز الصحة الإنجابية	دمشق- حلب- حمص- حماه- دير الزور- اللاذقية	٢٠٠٤
جمعية تنظيم الأسرة السورية	مشروع نشر الوعي بحقوق المرأة الإنجابية	دمشق- ريف دمشق	٢٠٠٧
جمعية الندى للتنمية	إقامة دورات تدريبية مجانية للسيدات في مجال الفنون اليدوية و دورات محو أمية و دورات تعليم حاسوب	دمشق- ريف دمشق	٢٠٠٩ - ٢٠٠٤
جمعية خير الشام للتنمية	إقامة مشغل خيري لتشغيل النساء اللواتي يملكن مهارات حرفية	دمشق- ريف دمشق	٢٠٠٧
منظمة راهبات الراعي الصالح	إقامة ملجأ لإيواء الفتيات والسيدات المعرضات للعنف و المشردرات	دمشق	٢٠٠٣
منظمة راهبات الراعي الصالح	ورشة عمل حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	دمشق	٢٠٠٤

المنظمة	أعمالها	المكان	التاريخ
مؤسسة المبادرة الاجتماعية النسائية	رفع مذكرة إلى مجلس الشعب لطلب تعديل بنود قانون الأحوال الشخصية المتعلقة بحضانة الأطفال و مواد قانون العقوبات المتعلقة بجرائم الشرف	دمشق	٢٠٠٤
الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة	إقامة ملجأ لإيواء السيدات المعرضات للعنف	دمشق	٢٠٠٤
جمعية آفاق الروح للنساء المعاقات	تقديم الدعم المادي للمعاقات و إقامة دورات تدريبية حول كيفية التعامل مع المعاق لأسر النساء المعاقات	دمشق- ريف دمشق	٢٠٠٩

المصدر: جمعية تنظيم الأسرة السورية، ٢٠١٠، و الموقع الإلكتروني www.nesasy.org

المبحث الثالث: منظمات أخرى ناشطة في هذا المجال

• صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٧٥)

تأسس عام ١٩٧٦ بهدف تقديم المعونات و المساعدات إلى الدول النامية و الفقيرة، و ذلك إما بشكل مساعدات مالية مباشرة أو بشكل غير مباشر من خلال تمويل مشاريع لتنمية المرأة و الطفل و قطاعات المجتمع المختلفة.

من حيث المبدأ يحق لجميع الدول النامية باستثناء الدول الأعضاء في المنظمة الحصول على مساعدات الصندوق، غير أن الدول الأقل نمواً تحظى بالأولوية، و من ثم فهي تحظى بالنصيب الأكبر من مساعدات الصندوق، كما أن الفئات الأكثر فقراً و هي النساء والأطفال تحظى مشاريعها بالأولوية ضمن مجموعة مشاريع و برامج التنمية التي يعمل الصندوق على تنفيذها.

• المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب (٧٦)

كانت البداية ثمرة لقاءات متكررة عام ١٩٧٥ بين بعض وزراء الصحة العرب حول أهمية تنسيق المواقف و التعاون فيما بين وزارات الصحة في منطقة الخليج و العالم العربي ككل، و لقيت الفكرة تجاوباً و تم عقد اللقاء الأول في شهر شباط عام ١٩٧٦، و استمر اللقاء سنوياً تحت مسمى (مؤتمر وزراء الصحة للدول العربية)، و أصبح له أمانة ترعى أعماله و تنظم لجانته على مدار العام. تتم في عام ١٩٩١ تغيير اسم مؤتمر وزراء الصحة العرب ليصبح "المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب"، و اعتُمد رسمياً بأنه الجهاز الفني و المالي و الإداري الذي يقوم بمتابعة قرارات مجلس وزراء الصحة العرب في إطار من الرقابة و الإشراف من قبل جامعة الدول العربية. أما مهام هذا المجلس فهي:

- ١ - وضع وتطوير الاستراتيجيات و السياسات و الأنظمة الصحية التي تهدف إلى تطوير الخدمات الصحية بدول الجامعة.
- ٢ - تحقيق التنسيق و التكامل و تعميق أوجه التعاون في المجالات الصحية المختلفة بين دول الجامعة.
- ٣ - العمل على مكافحة الأمراض المعدية و السارية و الأمراض غير المعدية ذات الأولوية بدول الجامعة.
- ٤ - العمل على حماية دول الجامعة من الأمراض الوافدة و توحيد الأنظمة الخاصة بذلك.
- ٥ - توحيد المواقف المشتركة في المحافل الدولية، و توثيق العلاقات المشتركة مع جميع المنظمات الإقليمية و الدولية ذات العلاقة.

(٧٥) و (٧٦) الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، واقع صحة الأمهات في العالم العربي، ٢٠٠٩، ص ٥٣.

- ٦ - تشجيع الدراسات و الأبحاث المشتركة و تقديم المقترحات و المشورة الفنية لدول الجامعة في المجالات الصحية و بما يخدم الأهداف المرجوة.
- ٧- تحديد مفاهيم القضايا الصحية والعلمية المختلفة و العمل على توحيدها و ترتيب أولوياتها و تبنى تنفيذ البرامج المشتركة لدول الجامعة العربية مثل: صحة الأسرة- الرعاية الصحية- جودة الخدمات الطبية- التخطيط الصحي- تطوير أداء النظم الصحية.... الخ.
- ٨- تقييم ما هو سائد من نظم و استراتيجيات في مجال الرعاية الصحية مع تدعيم التجارب الناجحة في بعض دول الجامعة من أجل تعميمها و الاستفادة منها في باقي الدول الأعضاء.
- ٩- فتح قنوات الالتقاء مع التجارب العالمية و التنسيق و تعزيز التعاون مع المنظمات العربية الأخرى و المنظمات الدولية العاملة في المجال الصحي.
- ١٠- التركيز على قطاعي صحة المرأة و صحة الطفل من منطلق إقليمي بهدف توحيد سياسات الدول الأعضاء للنهوض بواقع المرأة و الطفل في المجتمع العربي.
- ١١- ربط مفهوم الجودة في الخدمات الطبية و مفهوم صحة الأسرة بصحة المرأة و رفع مستوى وعيها بحقوقها.

• اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الإسكوا) (٧٧)

تأسست الإسكوا (لجنة دول غربي آسيا للشؤون الاقتصادية والاجتماعية) في آب عام ١٩٧٣ بموجب القرار رقم ١٨١٨/ الصادر عن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، و تضم الإسكوا ١٣ بلداً عربياً في منطقة غربي آسيا هي: الأردن و الإمارات العربية المتحدة و البحرين و الجمهورية العربية السورية و العراق و عمان و فلسطين و قطر و الكويت و لبنان و مصر و المملكة العربية السعودية و اليمن.

و تتمثل أهداف الإسكوا في:

- ❖ تحفيز عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بلدان المنطقة
- ❖ تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة
- ❖ تحقيق التفاعل بين بلدان المنطقة و تبادل المعلومات حول التجارب و الدروس المكتسبة
- ❖ تحقيق التكامل الإقليمي بين البلدان الأعضاء
- ❖ تحقيق التفاعل بين منطقة غربي آسيا و سائر مناطق العالم، و إطلاع العالم الخارجي على ظروف بلدان هذه المنطقة و احتياجاتها.

(٧٧) الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، واقع صحة الأمهات في العالم العربي، ٢٠٠٩، ص ٥٤.

و تعمل على تمويل وتنفيذ برامج تنموية تشمل قطاعات الصحة و التعليم و خدمة المجتمع مع التركيز في السنوات العشر الأخيرة على قضايا المرأة و الصحة الإنجابية و ذلك من خلال التعاون مع شركائها في عملية التنمية سواء من منظمات الأمم المتحدة (صندوق الأمم المتحدة للطفولة، و صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة، و صندوق الأمم المتحدة للسكان) و الوكالات المتخصصة و المنظمات الدولية التابعة للاتحاد الأوروبي كالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بالإضافة إلى جامعة الدول العربية و منظماتها، و مجلس التعاون الخليجي.

• برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) (٧٨)

هي منظمة إقليمية أهلية تنموية غير ربحية تأسست عام ١٩٨٠ و هي تتبع لدول مجلس التعاون الخليجي، و تعمل بتمويل من الدول الأعضاء في المجلس و ذلك خدمة لغرض دعم جهود منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، حيث تعمل على برامج مشابهة لبرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان و التنمية و صندوق الأمم المتحدة للمرأة، كما تدعم جهود الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في إيصال الوعي و الخدمات الطبية إلى أكبر قدر ممكن من النساء، و تعريفهن بحقوقهن و كيفية حماية أنفسهن و الحفاظ على صحتهن و سلامتهن.

• جامعة الدول العربية (مشروع صحة الأسرة العربية) (٧٩)

تأسست جامعة الدول العربية عام ١٩٤٩ و ذلك بهدف إيجاد تكتل إقليمي يشمل دول العالم العربي لحماية مصالحها و الدفاع عن حقوقها في زمن التكتلات و التحالفات، و من أجل تمثيل قوة ذات وزن في إطار عصبة الأمم أو ما يعرف اليوم بمنظومة الأمم المتحدة.

تعمل جامعة الدول العربية على محاور متعددة تشمل إلى جانب العمل السياسي مجالات العمل التنموي الاقتصادي و الاجتماعي و الصحي و التعليمي، و ذلك ضمن إطار برامج ومشاريع سنوية تغطي تكاليفها من موارد الجامعة، من هذه المشاريع مشروع صحة الأسرة العربية منذ عام ٢٠٠٤ الذي ركّز على مفهوم صحة المرأة بشكل خاص والصحة الإنجابية بشكل عام كمفتاح رئيس للوصول إلى أسرة عربية صحيحة و سليمة، واضعاً مؤشرات ثلاث لقياس مدى تحقيق هذا الهدف و هي: معدل وفيات الأمهات، معدل وفيات الرضع، و معدل إتباع قواعد الأمومة الآمنة (والتي تعني المتابعة الطبية خلال الحمل وبعده).

(٧٨) الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، واقع صحة الأمهات في العالم العربي، ٢٠٠٩، ص ٥٤.

(٧٩) الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، واقع صحة الأمهات في العالم العربي، ٢٠٠٩، ص ٥٥.

• منظمة حماية الأطفال السويدية (٨٠)

أنشئت في عام ١٩١٩ و ذلك بعد توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي اعتمدت في عام ١٩٨٩ و صدقت عليها حتى الآن جميع بلدان جنوب و وسط آسيا، و عدد كبير من دول العالم العربي منها الجمهورية العربية السورية.

هذه المنظمة السويدية هي عضو في التحالف الدولي لإنقاذ الأطفال، و هي واحدة من أكبر و أقدم منظمات حماية حقوق الأطفال في العالم و تغطي نشاطاتها أكثر من ١٢٠ بلداً. تسعى هذه المنظمة إلى إنقاذ و حماية حقوق الأطفال في العالم بالإضافة إلى تقديم الغذاء و المأوى و الرعاية الصحية و التعليم و تحرير الأطفال من العنف و إساءة المعاملة و الاستغلال.

بعد انعقاد مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ بدأ اهتمام هذه المنظمة بحقوق النساء يأخذ شكلاً واضحاً من خلال تخصيص جزء من مواردها لدعم مشاريع تنمية النساء في المناطق الفقيرة، تشمل مواضيع صحية و تعليمية و إنسانية متنوعة منها تسيير الفرق الطبية الجواله في الأحياء و المناطق الفقيرة بهدف العناية بصحة النساء و خصوصاً خلال الحمل و بعد الولادة في المناطق البعيدة عن الخدمات الطبية.

(٨٠) الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، واقع صحة الأمهات في العالم العربي، ٢٠٠٩، ص ٥٥.

الفصل الخامس: النتائج المحققة في مجال تمكين المرأة في سوريا

مقدمة

المبحث الأول: النتائج المحققة في مجال تمكين المرأة في قطاع الصحة

- أولاً: دراسة مؤشر الرعاية الصحية للمواليد الإناث في سوريا خلال عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨
- ثانياً: دراسة مؤشرات الرعاية الصحية للأمهات في سوريا خلال عام ٢٠٠٨
- ثالثاً: دراسة معدلات وفيات الأمهات في سوريا للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩
- رابعاً: مقارنة مؤشر الرعاية الصحية للمواليد الإناث في سوريا و في دول أخرى خلال عام ٢٠٠٨
- خامساً: مقارنة مؤشرات الرعاية الصحية للأمهات في سوريا و في دول أخرى ٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩
- سادساً: مقارنة معدلات وفيات الأمهات في سوريا و في دول أخرى خلال عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨

المبحث الثاني: النتائج المحققة في مجال تمكين المرأة في قطاع التعليم

- أولاً: دراسة نسب الأمية في صفوف الإناث خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨
- ثانياً: دراسة نسب أمية الإناث (١٥ - ٢٤) سنة للأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨
- ثالثاً: دراسة نسب تسرب الإناث من التعليم في المراحل الأولى في عام ٢٠٠٨
- رابعاً: دراسة نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم بعد الأساسي في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨
- خامساً: مقارنة مؤشرات التعليم في سوريا و في دول أخرى لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨

المبحث الثالث: النتائج المحققة في مجال تمكين المرأة في قطاع العمل

- أولاً: دراسة توزيع قوة العمل النسائية في سوريا عام ٢٠٠٨
- ثانياً: دراسة معدلات بطالة النساء في سوريا ما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٨
- ثالثاً: دراسة نسب بطالة النساء على مستوى المحافظات السورية ما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٨
- رابعاً: مقارنة مؤشرات العمل في سوريا و في دول أخرى عام ٢٠٠٨

مقدمة:

نتناول في هذا الفصل النتائج المحققة على صعيد تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية، وذلك في كل من قطاعات الصحة و التعليم و العمل، حيث ذكرنا في الفصل الثاني "أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة في سوريا " بيانات عن واقع صحة النساء و تعليمهن و عملهن و ذلك لسلسلة من السنوات كان آخرها عام ٢٠٠٦، و هنا نكمل نفس البيانات و ذلك للأعوام الأخيرة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ للوقوف على ما تم إنجازه في مجال تحسين حالة النساء في سوريا و تطبيق سياسات و برامج تمكين المرأة سواء في مجال الصحة أو التعليم أو العمل.

في المبحث الأول ندرس النتائج المحققة في مجال التمكين الصحي للمرأة في سوريا بدراسة مؤشرات عدة، هي مؤشرات الرعاية الصحية للمواليد الإناث خلال عامي ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ و مقارنتها مع المؤشرات المماثلة في أعوام سابقة، ومقارنتها مع مؤشرات الرعاية الصحية للمواليد الإناث في دول عربية أخرى خلال نفس الفترة، و مؤشرات الرعاية الصحية للأمهات خلال عام ٢٠٠٨ و مقارنتها مع المؤشرات المماثلة خلال أعوام سابقة، و مقارنتها مع مؤشرات الرعاية الصحية للأمهات في دول عربية أخرى خلال نفس الفترة، ومعدلات وفيات الأمهات للأعوام ٢٠٠٧- ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ و مقارنتها مع معدلات وفيات الأمهات في أعوام سابقة، و مع معدلات وفيات الأمهات في دول عربية أخرى خلال نفس الفترة. و في المبحث الثاني ندرس النتائج المحققة في مجال التمكين التعليمي للمرأة في سوريا بدراسة عدة مؤشرات أيضاً، هي نسب الأمية في صفوف الإناث خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، و نسب أمية الإناث (١٥ - ٢٤) سنة للأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨، و نسب تسرب الإناث من التعليم في المراحل الأولى خلال عام ٢٠٠٨، و نسب الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم بعد الأساسي في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، و النسب المئوية لتوزع الإناث في الفئة العمرية (٦-٢٤) سنة حسب الحالة التعليمية في عدد من الدول العربية من بينها الجمهورية العربية السورية لكل من عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨. و أخيراً نتناول في المبحث الثالث النتائج المحققة في مجال تمكين النساء في سوريا في قطاع العمل من خلال دراسة نسبة مساهمة النساء في قوة العمل لعام ٢٠٠٨، و دراسة معدلات بطالة النساء ما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٨ على مستوى القطر ككل ثم على مستوى المحافظات، و دراسة معدلات بطالة النساء في عام ٢٠٠٨ في عدد من الدول العربية و مقارنتها مع المعدلات في سوريا.

في نهاية الدراسة و التحليل لجميع المؤشرات السابقة نتوصل إلى أن المستوى الصحي و التعليمي للنساء في سوريا قد شهد نوعاً من التحسن، لكنه لا يزال غير كافٍ، ولا تزال النساء بحاجة للمزيد من التمكين الصحي و التعليمي، و أنه يجب بذل المزيد من الجهود على كافة المستويات الحكومية و الأهلية من أجل تحسين مستوى خدمات الرعاية الصحية و خدمات التعليم المقدمة للنساء و من أجل تسهيل و زيادة إمكانية وصولهن إلى هذه الخدمات، أما فيما يخص قطاع العمل فإن التحسن كان أقل مما شهده كل من قطاعي

الصحة و التعليم، حيث لا تزال المرأة مغيبية أو شبه مغيبية عن المشاركة في العملية الاقتصادية، و لم تصل نسب مشاركة النساء في سوق العمل إلى مستوى مقبول بعد، إضافةً إلى أن نسب العاملات في القطاع غير الرسمي لا تزال تشكل النسب الأكبر من النساء العاملات في سوريا.

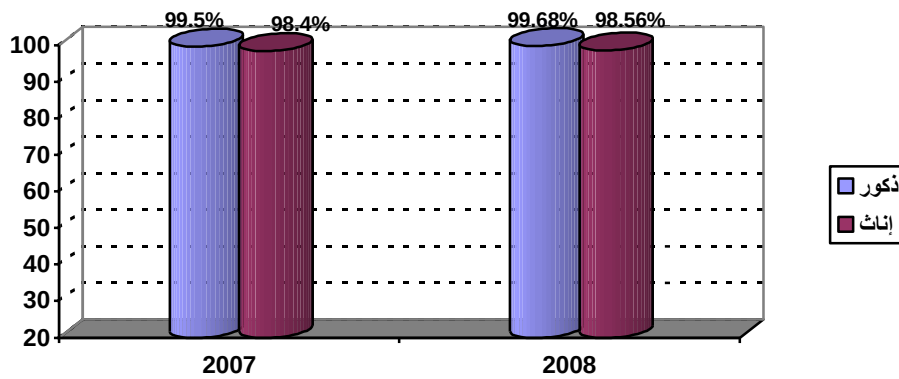
المبحث الأول: النتائج المحققة في مجال تمكين المرأة في قطاع الصحة

تناولنا في الفصل الثاني دراسة و تحليل التغيرات الحاصلة في الحالة الصحية للنساء في سوريا و توصلت الدراسة إلى وجود حاجة ملحة إلى زيادة الاهتمام بمستوى الرعاية الصحية للإناث بشكل عام، و مستوى الرعاية الصحية للنساء في مرحلة الإنجاب بشكل خاص، و قد تناولنا عدة مؤشرات لسلسلة من السنوات انتهت في عام ٢٠٠٦ أو ٢٠٠٧ و في هذا المبحث سوف نستكمل دراسة و تحليل بيانات المؤشرات المدروسة ذاتها و لكن للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ذلك بهدف تقييم مدى التغير الحاصل في هذا المجال و تحديد مستوى تأثير مشروعات تمكين المرأة المختلفة على صحة النساء في سوريا.

أولاً : دراسة مؤشر الرعاية الصحية للمواليد الإناث في سوريا خلال عامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

نبدأ أولاً بتقييم التغير في مؤشرات الرعاية الصحية للمواليد و ذلك من خلال دراسة نسب تلقيح المواليد الرضع الإناث و الذكور لمعرفة ما إذا كانت الفجوة بينهما - التي لا حظنا وجودها عند دراسة هذه المؤشرات لأعوام سابقة في الفصل الثاني - ما تزال موجودة، و في حال كانت موجودة هل طرأ عليها تغير أم لا.

الشكل رقم (١٤): نسب المواليد الرضع (١٢ - ٢٣) شهراً الذين استكملوا لقاحاتهم في الجمهورية العربية السورية موزعاً حسب الجنس لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨



المصدر: اليونيسيف، ٢٠٠٨.

يُظهر الشكل أعلاه تحسناً بسيطاً في نسب التلقيح للمواليد الإناث و كذلك للذكور و هي تقترب من الحد الأعلى الممكن (١٠٠٪)، كذلك ما تزال نسب تلقيح الرضع الذكور أعلى منها عند الرضع الإناث و لكن بفارق بسيط جداً. و وفقاً للحالة التي تم التوصل إليها في هذا المجال فإن سوريا بحاجة لمتابعة و استمرار الجهود من أجل المحافظة على نسب عالية لتلقيح الرضع و ضمان مستوى صحي جيد لهم، بالرغم من التحسن الحاصل في هذه النسب عام ٢٠٠٨ مقارنة مع عام ٢٠٠٦ سواء لدى الذكور (٠,٢٨ نقطة مئوية) أو لدى الإناث (٠,١٦ نقطة مئوية).

ثانياً: دراسة مؤشرات الرعاية الصحية للأمهات في سوريا خلال عام ٢٠٠٨

بيّنت الدراسة في الفصل الثاني وجود حاجة إلى رفع مستوى الدعم و الرعاية الصحية المقدمة للمرأة في سوريا فيما يتعلق بنسب الولادات التي تتم تحت إشراف طبي، و نسب انتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين السيدات المتزوجات، و ذلك لسلسلة من الأعوام انتهت بعام ٢٠٠٦. نتابع دراسة هذين المؤشرين لعام ٢٠٠٨ بهدف التحقق من حجم التقدم الحاصل في هذا المجال

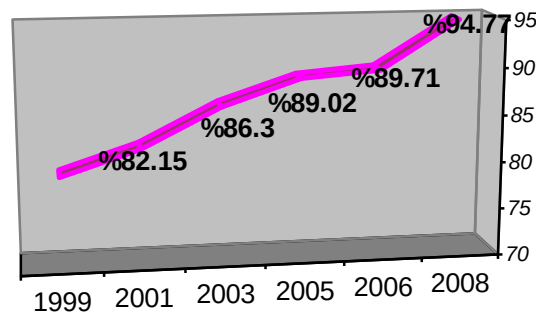
الجدول رقم (٨) : مؤشرات الرعاية الصحية للأمهات في الجمهورية العربية السورية عام ٢٠٠٨

المؤشر	عام ٢٠٠٨
نسب الولادات التي تمت بإشراف كوادرات طبية مدربة	٩٤,٧٧
نسب انتشار وسائل تنظيم الأسرة	٥١,٣

المصدر: جمعية تنظيم الأسرة السورية ٢٠٠٩، و الموقع الإلكتروني www.ippfawr.org

نلاحظ تحسن مستوى الخدمات الطبية المقدمة للأمهات ما بين خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بالأعوام السابقة (حيث كانت نسب الولادات التي تمت بإشراف كوادرات طبية مدربة للأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي ٧٩,٥ - ٨٢,١٥ - ٨٦,٣ - ٨٩,٠٢ - ٨٩,٧١) أي أن نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف كوادرات طبية مؤهلة قد ازدادت عام ٢٠٠٨ بمقدار ٥,٠٦ نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٦، و بمقدار ٥,٧٥ نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٥، ومن أجل توضيح المنحى العام لتطور نسب الولادات التي تمت بإشراف طبي خلال تلك الأعوام لدينا الشكل التالي.

الشكل رقم (١٥): تطور نسب الولادات التي تمت تحت إشراف طبي ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٨

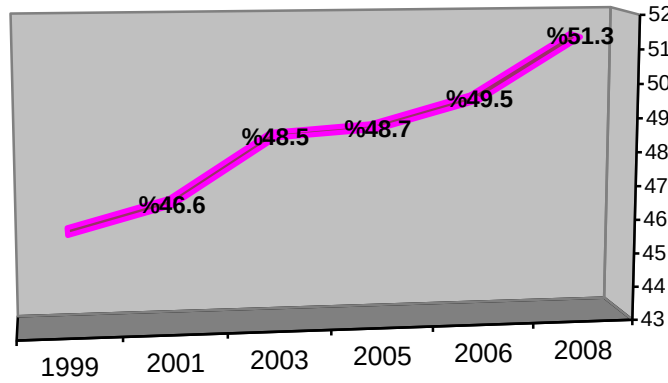


المصدر: جمعية تنظيم الأسرة السورية ٢٠٠٩.

أيضاً نلاحظ تحسن مستوى خدمات الصحة الإنجابية خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بالأعوام السابقة حيث ازدادت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة عام ٢٠٠٨ بمقدار ١,٨ نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٦، و بمقدار

٢,٦ نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٥، و من أجل توضيح المنحى العام لتطور نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة خلال عدة أعوام لدينا الشكل التالي.

الشكل رقم (١٦): تطور نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٨



المصدر: الموقع الإلكتروني لجمعية تنظيم الأسرة السورية www.sfpa-scs.sy

إذاً فقد شهدت مستويات الرعاية الصحية للأمهات تحسناً خلال عام ٢٠٠٨ عن الأعوام السابقة، بالاستناد إلى نتائج دراسة مؤشري نسب الولادات التي تمت تحت إشراف كوادر طبية مؤهلة و نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة و مقارنتها في عام ٢٠٠٨ مع الأعوام السابقة.

تعكس هذه النتائج من جهة أولى زيادة مستوى الوعي بين النساء بأهمية الولادة تحت إشراف طبي و بالمخاطر المترتبة على الولادات التي تتم في ظروف غير آمنة، و زيادة وعيهم كذلك بأهمية استخدام وسائل تنظيم الأسرة تجنباً لأي حمل غير مرغوب و الذي قد ينتج عنه في بعض الأحيان إجهاض غير آمن، أو تداعيات خطيرة على صحة الأم، خاصة عندما تكون الفواصل بين الحمل والآخر متقاربة.

كما تعكس هذه النتائج أيضاً، من جهة ثانية تزايد الجهود المبذولة في مجال تمكين المرأة الصحي في الجمهورية العربية السورية، سواء من القطاع الحكومي أو الأهلي أو المنظمات و الهيئات الدولية المختلفة و التي تعمل ضمن إطار تنسيق و تعاون مع القطاع الصحي الحكومي من أجل تطبيق السياسة العامة للدولة في مجال تحسين واقع الخدمات الصحية بشكل عام كماً و نوعاً، و خدمات رعاية المرأة على وجه الخصوص كجزء من سياسات و برامج تمكين المرأة.

ثالثاً: دراسة معدلات وفيات الأمهات في سوريا للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

كما بيّنا سابقاً فإن معدلات وفيات الأمهات من أهم المؤشرات الصحية المستخدمة لتقييم الحالة الصحية عند النساء و كذلك السكان بشكل عام لذلك نتابع دراسة معدل وفيات الأمهات في سوريا لاستكمال ما درسناه في الفصل الثاني من الأطروحة حين تناولنا هذا المؤشر لغاية عام ٢٠٠٦ من أجل معرفة التطور الحاصل في السنوات اللاحقة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

الجدول رقم (٩): معدل وفيات الأمهات في الجمهورية العربية السورية ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩

العام	معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية
٢٠٠٦	٥٠,٧٢
٢٠٠٧	٤٦
٢٠٠٨	٤٤,٩
٢٠٠٩	٤٢,٢١

المصدر: جمعية تنظيم الأسرة السورية ٢٠٠٩.

من خلال مقارنة معدل وفيات الأمهات عام ٢٠٠٧ بما كان عليه عام ٢٠٠٦ (الذي كان العام الأخير في الدراسة في الفصل الثاني) نجده قد انخفض بمقدار ٤,٧٢ بالألف و هذا مؤشر جيد على تحسن مستوى الرعاية الصحية للأمهات في عام ٢٠٠٧ عن عام ٢٠٠٦، أيضاً نجد أن المعدل قد استمر في الانخفاض في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ليصل إلى ٤٤,٩ و ٤٢,٢ على التوالي.

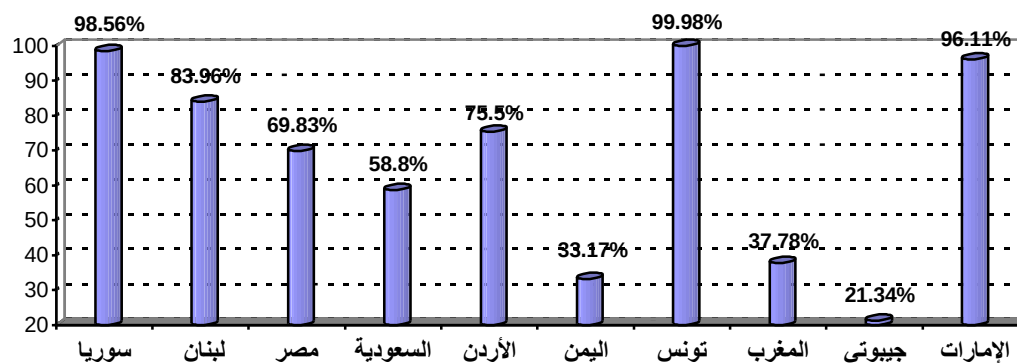
بالرغم من التحسن المستمر و المتسارع في هذا المجال و الذي يمكن إرجاع جزء منه إلى نتائج برامج تمكين المرأة الصحية الحكومية و غير الحكومية فإننا نجد حاجة لاستمرار هذه الجهود من أجل تخفيض معدلات وفيات الأمهات إلى أدنى القيم الممكنة و بما يساعد النساء على التمتع بأفضل الحالات الصحية و التي تساهم في تمكين النساء في سوريا بشكل عام.

رابعاً: مقارنة مؤشرات الرعاية الصحية للإناث في سوريا و في دول أخرى خلال عام ٢٠٠٨

من أجل معرفة التطور الحاصل في واقع الرعاية الصحية للإناث في الجمهورية العربية السورية نقارن بعض المؤشرات الصحية في سوريا و في دول أخرى و ذلك لعام ٢٠٠٨ استكمالاً لما بدأناه من مقارنة في سياق بيان أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة في سوريا.

أ- مؤشر الرعاية الصحية للمواليد الإناث (٢٣-١٢) شهراً

الشكل رقم (١٧): نسبة الإناث (٢٣-١٢) شهراً اللواتي استكملن لقاحاتهن لعام ٢٠٠٨ في عدد من الدول العربية



المصدر: د. أحمد عبد المنعم، المشروع العربي لصحة الأسرة، ٢٠٠٩.

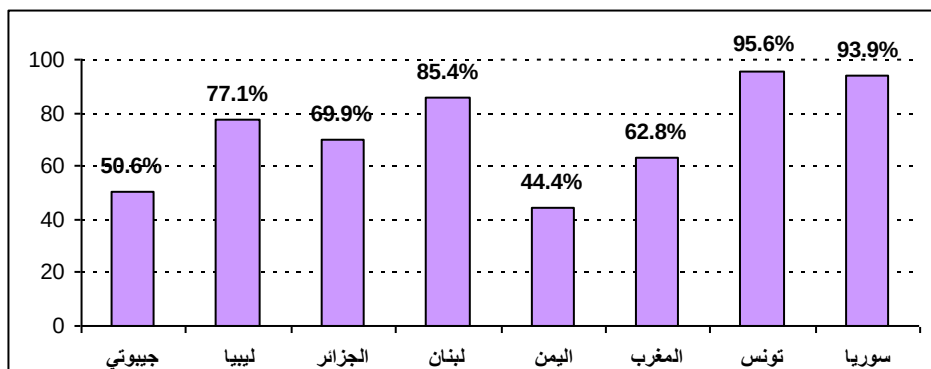
تظهر البيانات أن سوريا و تونس و الإمارات العربية المتحدة قد حققت نسب عالية جداً و تقترب من الحد الأعلى و هي الأفضل بين مجموعة الدول العربية المدروسة من ناحية الرعاية الصحية للمواليد الإناث حيث احتلت تونس المركز الأول في نسبة الإناث (٢٣-١٢) شهراً اللواتي استكملن لقاحاتهن لعام ٢٠٠٨ بينما جاءت الجمهورية العربية السورية في المركز الثاني، تليها الإمارات العربية المتحدة، ثم باقي الدول المدروسة.

ب- مؤشرات الرعاية الصحية للأمهات

سندرس عدة مؤشرات من خلال مقارنتها في سوريا و في دول عربية أخرى ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ لمعرفة ترتيب الجمهورية العربية السورية بين مجموعة الدول المدروسة في مستوى الرعاية الصحية للأمهات، و هذه المؤشرات هي: نسب السيدات اللواتي تلقين رعاية أثناء الحمل بآخر مولود، معدل وفيات الأمهات، نسب الولادات التي تمت تحت إشراف طبي، نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة لدى السيدات المتزوجات.

ب- أ- نسب السيدات اللواتي تلقين رعاية طبية أثناء حملهن بآخر مولود خلال عام ٢٠٠٧
الشكل رقم (١٨): نسبة السيدات اللواتي تلقين رعاية أثناء الحمل بآخر مولود في عدد من الدول العربية لعام

٢٠٠٧



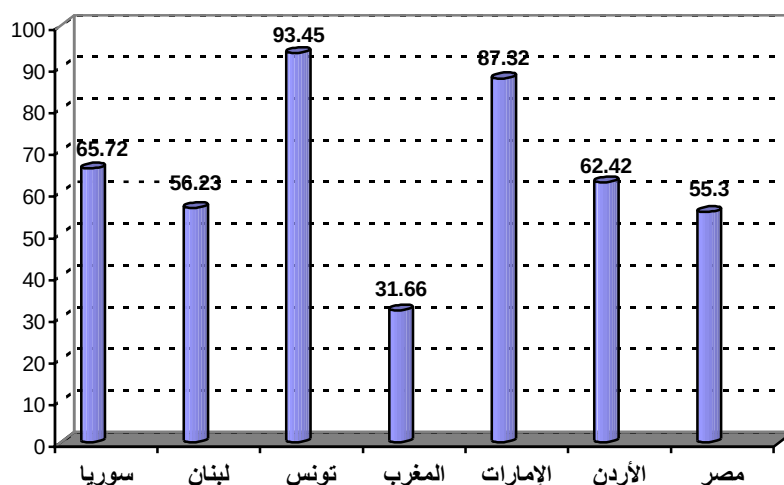
المصدر: د. أحمد عبد المنعم، المشروع العربي لصحة الأسرة، ٢٠٠٩.

تظهر البيانات لعام ٢٠٠٧ أن سوريا و تونس و لبنان هي الأفضل بين مجموعة الدول العربية المدروسة من حيث نسبة السيدات اللواتي تلقين رعاية طبية أثناء الحمل بآخر مولود حيث احتلت تونس المركز الأول بينما جاءت الجمهورية العربية السورية في المركز الثاني، تليها لبنان، و بعدها باقي الدول العربية.

ب- ب- نسب السيدات اللواتي تلقين رعاية طبية أثناء حملهن بآخر مولود خلال عام ٢٠٠٩
ندرس فيما يلي نسب السيدات اللواتي تلقين رعاية صحية أثناء الحمل بآخر مولود في عدد من الدول العربية لمقارنتها مع النسب في سوريا.

الشكل رقم (١٩): نسبة السيدات اللواتي تلقين رعاية أثناء الحمل بآخر مولود في عدد من الدول العربية لعام

٢٠٠٩



المصدر: الموقع الإلكتروني www.ippfawr.org

أيضاً نجد من بيانات عام ٢٠٠٩ أن تونس و سوريا و الإمارات العربية المتحدة هي الأفضل بين مجموعة الدول العربية المدروسة من حيث نسبة السيدات اللواتي تلقين رعاية طبية أثناء الحمل بآخر مولود لكن يلاحظ هنا و جود تفاوت واضح بين دول هذه المجموعة حيث احتلت تونس المركز الأول بنسبة (٩٣٪) و جاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني (٨٧٪) تليها الجمهورية العربية السورية (٦٦٪)، ثم الأردن ثم لبنان ثم مصر، فيما جاء المغرب في المرتبة الأخيرة.

ب - ج- نسب الولادات التي تمت تحت إشراف طبي عام ٢٠٠٨، و نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة

عام ٢٠٠٨

الجدول رقم (١٠): بعض مؤشرات الصحة الإنجابية في عدد من الدول العربية خلال عام ٢٠٠٨

اليمن	الأردن	المغرب	تونس	مصر	لبنان	سوريا	المؤشر/ الدولة
٢٣,١١	٦٢,١٥	٣٤,٥	٩٩,٧١	٧٢,٥٣	٨٧,٤	٩٤,٧٧	نسب الولادات التي تمت بإشراف كوادرات طبية مدربة
٣٣,٢	٤٦,٦	٣٥,٨	٨٦,٥	٤٨,٧	٤٨,٥	٥١,٣	نسب انتشار وسائل تنظيم الأسرة بين السيدات المتزوجات

المصدر: الموقع الإلكتروني www.ippfawr.org

تبين بيانات الجدول أعلاه أن الجمهورية العربية السورية أفضل من حيث نسب الولادات التي تمت بإشراف كوادرات طبية مدربة من كل من لبنان و مصر و المغرب و الأردن و اليمن، في حين تسبقها تونس ضمن مجموعة الدول العربية المدروسة.

من جهة أخرى فقد حققت سوريا ثاني أعلى نسبة لانتشار وسائل تنظيم الأسرة بين السيدات المتزوجات مقارنة مع باقي الدول العربية المدروسة بعد تونس. بشكل عام يمكن ملاحظة التحسن في مؤشرات الوضع الصحي في سوريا مقارنة مع غيرها من الدول العربية و ذلك نتيجة الاهتمام الحكومي مدعوماً بجهود المنظمات الدولية الهادفة إلى تمكين المرأة. وفقاً لما تقدم فإننا مازلنا لمتابعة تنفيذ من برامج التمكين الصحي من أجل المحافظة على هذا التحسن و كذلك اللحاق بالدول المتقدمة في هذا المجال.

سادساً: مقارنة معدلات وفيات الأمهات في سوريا وفي دول أخرى خلال عامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

نقارن معدل وفيات الأمهات (الذي يقاس لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية) في الجمهورية العربية السورية و في بعض الدول العربية الأخرى، و ذلك للسنوات الأخيرة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من أجل التعرف على مدى التحسن أو التراجع في واقع رعاية صحة الأمهات في سوريا عما كان عليه في السنوات السابقة قياساً إلى غيرها من الدول العربية.

الجدول رقم (١١): معدل وفيات الأمهات عام ٢٠٠٧ و عام ٢٠٠٨ في عدد من الدول العربية

العالم/ الدولة	سوريا	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	جيبوتي	تونس
٢٠٠٧	٤٦	٦٢,٣	٦٠,٢	٢٢٧	٣٥٦	٣٤٦	٣٨,٦
٢٠٠٨	٤٤,٩	٦١,٥	٥٨,٤٢	٢٢٢	٣٥٨	٣٤٤,٨٦	٣٨

المصدر : د. أحمد عبد المنعم، المشروع العربي لصحة الأسرة، ٢٠٠٩.

نجد من بيانات الجدول السابق أن كلاً من سوريا و تونس كانت عام ٢٠٠٧ في طليعة الدول المدروسة من حيث مستوى رعاية الأمهات الأمر الذي يدل عليه انخفاض معدلات وفيات الأمهات في كل منهما إلى المستوى الأقل من بين جميع الدول الأخرى ثم في عام ٢٠٠٨ حافظت الدول المدروسة على ترتيبها في العام السابق مع تحقيق بعض التقدم في مستوى رعاية صحة الأمهات من خلال تخفيض معدلات وفيات أمهاتها، أما اليمن فقد سجلت تراجعاً في مستوى رعاية صحة الأمهات بسبب ارتفاع معدلات وفيات الأمهات فيها ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

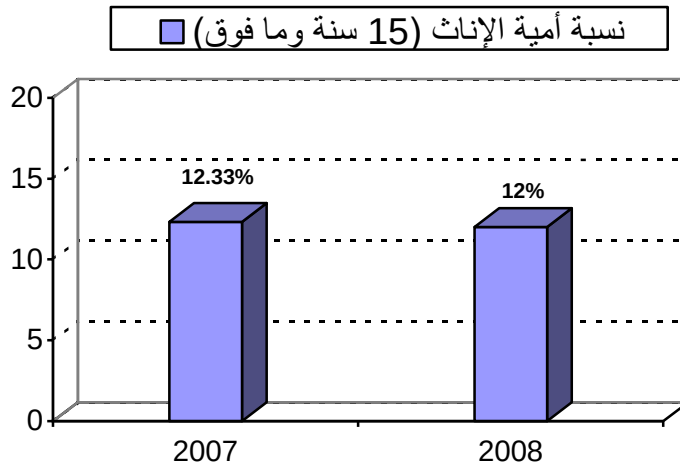
المبحث الثاني: النتائج المحققة على صعيد تمكين المرأة في سوريا في قطاع التعليم

في هذا المبحث أيضاً نكمل دراستنا لما بدأناه في فصل أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة في سوريا من خلال دراسة نفس المؤشرات المستخدمة في ذلك الفصل في قطاع التعليم و ذلك للسنوات الأخيرة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ذلك بهدف المقارنة و بيان التغير الحاصل.

أولاً: دراسة نسب الأمية في صفوف الإناث على مستوى سوريا ككل و على مستوى المحافظات

يمكننا، كما أشرنا سابقاً، تقييم الوضع التعليمي بشكل عام من خلال تتبع التغير الحاصل في نسب الأمية و لذلك سوف نكمل دراسة نسب أمية الإناث (١٥ سنة و ما فوق) في الجمهورية العربية السورية و التي بدأناها في الفصل الثاني من الأطروحة، و ذلك باستكمال البيانات للسنوات الأخيرة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ .

الشكل (٢٠): نسب أمية الإناث في الجمهورية العربية السورية في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨



المصدر: اليونيسيف ٢٠٠٩.

نجد من الشكل أعلاه أن نسبة أمية الإناث حققت تراجعاً عام ٢٠٠٧ عن الأعوام السابقة، حيث انخفضت بمقدار ١,١٧ نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٦، ثم استمرت بالتراجع لتتخفص عام ٢٠٠٨ بمقدار ٠,٣٣ نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٧ موضحة بذلك أن تعليم الفتيات في الجمهورية العربية السورية يحقق تحسناً مستمراً، و أن خطط و برامج و سياسات الدولة الهادفة إلى تقليص فجوة التعليم بين الإناث و الذكور، و رفع مستويات الالتحاق بالتعليم لدى الإناث، تظهر نتائج ملموسة على أرض الواقع.

و لتقييم التغير في نسب الأمية بشكل أدق سوف ندرس نسب أمية الإناث حسب المحافظات و للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة و ذلك لأن القيم الاجمالية للمؤشرات على مستوى البلد ككل قد تخفي بعض التباينات الهامة و التي لا بد من لحظها في الخطط المستقبلية، لأن الصورة الحقيقية لواقع المستوى المعيشي للسكان و مدى

التقدم المحرز لا يمكن أن تظهر بالاعتماد على مؤشرات إجمالية فقط، وإلا يمكن أن تكون بعض النتائج مضللة و غير دقيقة.

و فيما يلي دراسة نسب أمية الإناث للفئة العمرية (١٥ - ٢٤) سنة موزعة حسب الجنس و حسب المحافظات السورية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨.

الجدول رقم (١٢): نسب الأمية للفئة (١٥ - ٢٤) سنة موزعة حسب الجنس و حسب المحافظات السورية

٢٠٠٨		٢٠٠٧		٢٠٠٦		٢٠٠٥		نسب الأمية للفئة العمرية ١٥ - ٢٤ سنة
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٠.٦٤	١.٤٢	٠.٩١	١.٧١	٠.٨٤	١.٠٥	١.٢٥	١.٥٣	دمشق
١٢.٧٧	٧.٢٨	٨.٦٨	٥.٠٣	٨.٥	٤.٩٥	٩.٢	٣.٧٢	حلب
١.٦٣	١.١٧	١.٢٣	١.٣٥	١.٢٦	٢.٥٤	٢.٣	٣.٢٤	ريف دمشق
٢.١٩	٠.٨٥	٢.٢٧	١.٨٧	١.٥١	١.٦٧	١.٥٤	١.٦	حمص
٣.٦٢	٣.٥	٢.٨٤	٢.٧٥	٣.٧٢	٣.٨٣	٤.٨٩	٢.٨٤	حماة
٠.٦٨	٠.٧٣	١.٣٥	٢.٤٦	١.٨٧	٢.٥٤	٣.٣	٤.٣٢	اللاذقية
١٩.٠١	٩.٣٨	١٣.٨٧	٥.٩٨	١٥.١٦	٦.٩	٣١.٧٦	١.٦٣	دير الزور
٥.٦٩	٣.٢٦	٠.٣.٤	٢.٣١	٢.٨١	١.٩٩	٣.٧٩	٢.٨٥	إدلب
١١.٦٤	٨.٥٥	٩.١٣	٣.٤٣	١١.٥٨	٤.٣٢	١٤.٦٩	٣.٨٨	الحسكة
٠.٤	٠.٧٩	١.٥٨	١.٤٨	١.٠٥	١.٥٧	١.١٨	١.٧٢	طرطوس
٢١.٨٣	٧.٢٣	١٧.١٧	٨.١١	١٦.٩٤	٦.٧٢	٢٧.٤	٨.٧٤	الرقبة
١.١٧	١.٩٣	١.٣٧	٢.٠٤	٢.٥٦	٢.٤٧	٠.٨٧	٠.٧٢	درعا
١.٢	١.٨٩	٠.٣٥	١.٥٤	٠.٥٦	٠.٩٩	١.٢٢	٢.٤٧	السويداء
١.٧٦	٠.٤٢	١.٨٤	٠.٣٩	٠.٤	٠.١١	٤.٦٦	٣.٥٦	القنيطرة
٧.٠٨	٤.٠١	٥.٢٧	٣.١٩	٧.٥	٣.٠٣	١١.٧٩	٣.٩١	إجمالي القطر

المصدر: الموقع الالكتروني للمكتب المركزي للإحصاء www.cbssyr.org

من البيانات السابقة نلاحظ أنه على الرغم من تفوق نسب أمية الإناث في الفئة العمرية (١٥ - ٢٤) سنة على نسب أمية الذكور لنفس الفئة على مستوى إجمالي القطر طوال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ إلا أن الواقع يختلف على مستوى المحافظات السورية، فبعض المحافظات سجلت لعام ٢٠٠٥ انخفاضاً في نسب أمية الإناث لتلك الفئة العمرية على نسب أمية الذكور، وهذه المحافظات هي دمشق، و ريف دمشق، و حمص، و اللاذقية، و طرطوس، و السويداء. أما بالنسبة لمحافظات حلب، و حماه، و دير الزور،

والرقّة، و الحسكة، و القنيطرة، و إدلب، و الحسكة، فقد سجلت زيادة في نسب أمية الإناث (١٥ - ٢٤) سنة على نسب أمية الذكور من نفس الفئة العمرية.

ثم في عام ٢٠٠٦ انخفضت نسب أمية الإناث في الفئة المدروسة في جميع المحافظات السورية بدون استثناء، و لكن بنسب متفاوتة و ذلك بالاستناد إلى البيانات في الجدول رقم (١٢).

بالنسبة لعام ٢٠٠٧ تظهر بيانات الجدول رقم (١٢) بأن كلاً من محافظات دمشق، و حلب، و إدلب، و القنيطرة سجلت تراجعاً في مستوى تعليم الإناث عن العام السابق الأمر الذي انعكس في زيادة نسبة الأمية بين الإناث (١٥ - ٢٤) سنة، في حين سجلت باقي المحافظات: ريف دمشق، و حمص، و حماه، و الحسكة، و دير الزور، و الرقة، و السويداء، و طرطوس، و اللاذقية، تحسناً في مستوى تعليم الإناث بدليل انخفاض نسبة أمية الإناث في الفئة المدروسة في كل من هذه المحافظات عما كان عليه عام ٢٠٠٦.

و أخيراً فإن النتائج التي يظهرها الجدول من خلال بيانات عام ٢٠٠٨ لا تبشر بأن هناك تحسناً في مستوى تعليم الإناث على مستوى المحافظات إذ أن التراجع واضح جداً في العديد منها، مثلاً سجلت محافظة حلب زيادة كبيرة في نسبة أمية الإناث (١٥ - ٢٤) سنة خلال عام ٢٠٠٨ بعد التراجع الذي حصل في تلك النسبة عام ٢٠٠٧، كذلك فإن محافظات ريف دمشق، و دير الزور، و إدلب، و الحسكة، و حماه، و الرقة، و السويداء، سجلت زيادة في نسب أمية الإناث في الفئة المدروسة عام ٢٠٠٨، بمعنى أنها شهدت تراجعاً في مستوى تعليم الإناث عام ٢٠٠٨ عن العام السابق، بالمقابل نجد أن محافظات دمشق، و حمص، و اللاذقية، و طرطوس، و القنيطرة، سجلت انخفاضاً في نسب أمية الإناث لعام ٢٠٠٨ محققة بذلك تحسناً في مستوى تعليم الإناث عن العام السابق، و هذا يدل على عدم وجود سياسات تعليمية واضحة ومستقرة على مستوى المحافظات، كما يدل على غياب التخطيط الإقليمي في رسم خطط وسياسات التعليم، الأمر الذي جعل النتائج متأرجحة و غير مستقرة على مستوى المحافظات، بينما تكون على مستوى إجمالي القطر في تحسن مستمر، و هذا يشير إلى خطورة اعتماد سياسات و برامج التخطيط سواء في قطاع التعليم أو غيره، على مؤشرات إجمالية لأنها تغفل حقيقة أن هناك محافظات أشد حاجة للتنمية، و أكثر سوءاً من حيث المستويات المعيشية للسكان فيها.

ثانياً: دراسة نسبة تسرب الإناث من التعليم في المراحل الأولى خلال عام ٢٠٠٨

بلغت نسبة تسرب الإناث من التعليم في الفئة العمرية (٦-١١) سنة عام ٢٠٠٨ في الجمهورية العربية السورية ١٣,٢٦٪ (المجموعة الإحصائية، ٢٠٠٩). عند مقارنة هذه النسبة مع ما كانت عليه عام ٢٠٠٧ (١٤,٥٦٪) نجد أنها قد انخفضت بمقدار ١,٣ نقطة مئوية.

نظراً لكون المنحى العام لتغيرات أي مؤشر إحصائي يحتاج إلى سلسلة من السنوات لمعرفة، فقد أدرجنا في الجدول التالي نسب تسرب الإناث من التعليم في الفئة العمرية (٦-١١) سنة طوال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٨ .

الجدول رقم (١٣): توزع الإناث (٦-١١) سنة في سوريا حسب الحالة التعليمية خلال عدد من السنوات

السنة	الملتحقات بالمدارس	غير الملتحقات بالمدارس	المتسربات من المدارس
٢٠٠٣	٨٣,١ %	٣,٤ %	١٣,٥ %
٢٠٠٤	٨٤,٠٨ %	١,٥ %	١٢,٤٢ %
٢٠٠٥	٨٦,١٧ %	١,٨ %	١٢,٠٣ %
٢٠٠٦	٨٧,٤ %	٢,٩ %	٩,٧ %
٢٠٠٧	٨٦,٧٤ %	٣,٧ %	٩,٥٦ %
٢٠٠٨	٨٧,٩٢ %	٢,٨ %	٩,٢٨ %

المصدر: الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة، ٢٠٠٩.

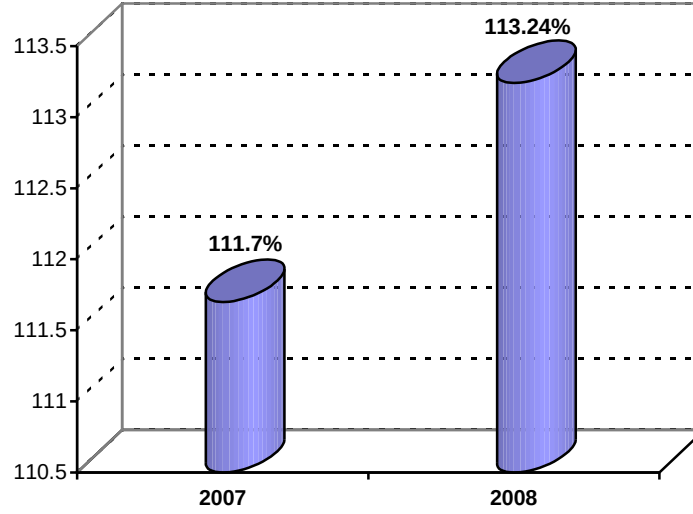
يمكننا باستخدام البيانات السابقة تقسيم فترة الدراسة إلى قسمين وفقاً لوتيرة التغير الحاصل في المؤشر المدروس، فبينما نجد أن الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٥ شهدت تقدماً بطيئاً في مستوى تعليم الإناث الأمر الذي اتضح من خلال الانخفاض البسيط في معدل تسرب الإناث (٦-١١) سنة من التعليم، نجد أن عام ٢٠٠٦ شكل قفزة سريعة اتضحت في الانخفاض الكبير في معدل تسرب الإناث (٦-١١) سنة من التعليم عن العام السابق (٢,٣٣ نقطة مئوية)، ومن ثم استمر هذا المعدل بالانخفاض حتى عام ٢٠٠٨.

ثالثاً: دراسة نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم بعد الأساسي عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

نظراً إلى أن التعليم بعد الأساسي هو غير إلزامي في الجمهورية العربية السورية فإن نسبة الإناث فيه إلى الذكور تعد مؤشراً مناسباً لقياس مستوى الوعي الاجتماعي بأهمية تعليم الفتاة، و تعكس اتجاهات الأفراد بصورة واقعية حول موضوع منح الفتاة حقها في التعليم.

في الشكل التالي عرض بياني لمؤشر نسب الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم بعد الأساسي في الجمهورية العربية السورية و ذلك لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ استكمالاً للبيانات المدروسة في الفصل الثاني من الأطروحة الذي تناولنا فيه أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة في سوريا.

الشكل رقم (٢١): نسبة الإناث إلى الذكور في سوريا في التعليم بعد الأساسي لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨



المصدر: الموقع الإلكتروني للجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة www.awrdsy.org

من الشكل (٢١) نجد أن نسبة الإناث إلى الذكور في سوريا في مراحل التعليم بعد الأساسي قد ارتفعت عام ٢٠٠٧ عن الأعوام السابقة حيث كانت عام ٢٠٠٦ (١٠٨٪) أي أنها ارتفعت بمقدار ٣,٧ نقطة مئوية ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، ثم في عام ٢٠٠٨ استمرت هذه النسبة بالازدياد لتصل إلى ١١٣,٢٤٪ أي بارتفاع قدره ١,٥٤ نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٧. وفقاً لما تقدم يمكننا أن نستخلص أن نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم بعد الأساسي قد شهدت تحسناً ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

خامساً: مقارنة مؤشرات التعليم في سوريا وفي دول أخرى لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨

تبقى الدراسة غير مكتملة ما لم يتم مقارنة قيم المؤشرات المدروسة في سوريا مع قيمها في دول أخرى و لذلك سنقارن بين الحالة التعليمية للإناث في سوريا و في عدد من الدول العربية الأخرى، و الجدول التالي يظهر بيانات توزع الإناث في الفئة العمرية (٦-٢٤) سنة حسب الحالة التعليمية في ثماني دول عربية من بينها الجمهورية العربية السورية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨.

الجدول رقم (١٤): توزع الإناث (٦-٢٤) سنة في بعض الدول العربية حسب الحالة التعليمية

الدولة	توزع الإناث في الفئة العمرية ٦-٢٤ سنة وفقاً لتعليمهن (نسب مئوية)									
	٢٠٠٨					٢٠٠٦				
	أمية	تقرأ وتكتب	ابتدائي	إعدادي (متوسط)	ثانوي وأكثر	أمية	تقرأ وتكتب	ابتدائي	إعدادي (متوسط)	ثانوي وأكثر
سوريا	١,٢	٤٨,٨	٢٦,١	١٦,٣٥	٧,٥	٠٢,١	٤٦	٢٢,٨	٩,١٦	٩,٧
تونس	١,١	٢٣	١٢,٩	٢٢,٥	٤٠,٦	٠٢,١	٢٤	١١,٢	٢٣	٤٠,٨
الجزائر	١,٣	١١,٨	٢٤,٣	٣٦,٢٨	٢٦,٣	٤,١	١١,٨	٧,٢٤	٣٨,٢	٢٣,٩
المغرب	٢,٩	٩,٦	٥٥,٥	١٢,٧	١٩,٣	٣,٧٨	٣,٩	٢,٥٤	٧,١٣	١٩
اليمن	٥,٤	٤٢,١	٣٩,٥	٧,٥٢	٥,٥	٥,٦	٣,٤١	٤١,٥	٥,٥	٥,٢
جيبوتي	٢٩,٣	٥٠,٨	١٢,٥	٥,٢٤	٢,١	٧,٣٠	١,٥٠	٩,١٢	٠,٣٥	١,٣
الإمارات	١,٧	٢٢	١١,٥	٢١,٧	٤٣,١	١,٤	٢٢,٣	١٠,٦	٢٢,٢	٤٣,٥
السعودية	٢,٤	٤١	٢٢,١	١١,٧	٢٢,٨	٢,٤٦	٤١,٥	٢٣,٧	١١,٢	٢١,٢

المصدر: منظمة المرأة العربية، ٢٠٠٩.

نجد من البيانات السابقة أن الجمهورية العربية السورية، و تونس، والإمارات العربية المتحدة، و الجزائر قد حققت نتائج جيدة في مجال تعليم إناثها من بين مجموعة الدول العربية المدروسة، حيث أنها سجلت أدنى نسب أمية في صفوف الإناث فيها، بالمقابل نجد أن المغرب، و اليمن، و جيبوتي، و السعودية قد سجلت أعلى نسب لأمية الإناث من بين المجموعة المدروسة.

لكن هذا التحليل الأولي للوضع التعليمي للإناث في الدول العربية ليس فقط ما يمكن استنتاجه من البيانات السابقة، بل أيضاً يمكننا أن نلاحظ اختلاف المستوى التعليمي للإناث المتعلمات ما بين دولة و أخرى، حيث

أنه رغم كون تونس و سوريا و الجزائر و الإمارات أكثر الدول تعليمًا للإناث إلا أن مستويات تعليم الإناث في تونس و الجزائر و الإمارات العربية المتحدة أفضل من مستويات تعليم الإناث في سوريا، حيث أن نسبة اللواتي يقرأن ويكتبن فقط هي النسبة الغالبة من النساء المتعلّقات في سوريا، تليها نسبة الملتحقات بالتعليم الابتدائي، في حين أن نسبة الملتحقات بالتعليم فوق الابتدائي هي الأقل، في حين أن كلاً من تونس و الإمارات العربية المتحدة تشكل فيها نسبة الملتحقات بالتعليم الثانوي و ما فوق النسبة الأكبر من المتعلّقات، و الجزائر تشكل فيها نسبة الملتحقات بالتعليم الإعدادي النسبة الأكبر من المتعلّقات.

بناءً على ما سبق نقول أن الجمهورية العربية السورية أفضل حالاً من الكثير من الدول العربية الأخرى في مجال تعليم الإناث، و لكن بالمقابل هناك دول عربية كثيرة أفضل حالاً منها في هذا المجال لاسيما فيما يخص المراحل العليا من التعليم، و هذا الأمر يدعو إلى ضرورة تكثيف العمل من أجل تحسين واقع تعليم الفتيات في سوريا، و يظهر ضرورة أخذ تمكين المرأة في كافة المجالات - و من ضمنها التعليم- بالاعتبار كجزء من أهداف أي خطة أو سياسة أو برنامج تنموي يتم وضعه، من أجل الحصول على تنمية حقيقية و مستدامة.

المبحث الثالث: النتائج المحققة على صعيد تمكين المرأة في سوريا في قطاع العمل

سبق و أشرنا إلى تدني مستويات المشاركة النسائية في سوق العمل السورية، و أشرنا كذلك إلى غلبة الطابع الذكوري على المناصب ذات الصبغة الإدارية أو القيادية، إلا أن كثرة الجهات الرسمية و غير الرسمية الداعية إلى تفعيل دور و مشاركة المرأة في ميادين العمل المختلفة، و انتشار التوعية بحقوق المرأة عبر وسائل الإعلام و عبر الفعاليات و الأنشطة الثقافية المتنوعة التي تنظمها الهيئات الحكومية و منظمات المجتمع المدني المختلفة، جميعها أمور تدعو إلى التفاؤل بإمكانية تحقيق تقدم إيجابي على صعيد تمكين المرأة في مختلف القطاعات بما فيها قطاع العمل، و في هذا المبحث سوف نركز على النتائج المحققة في مجال تمكين المرأة على صعيد قطاع العمل من خلال دراسة عدة مؤشرات.

أولاً: دراسة توزيع قوة العمل النسائية في سوريا عام ٢٠٠٨

قبل أن ندرس توزيع قوة العمل النسائية في الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠٠٨ بين القطاع الرسمي، و القطاع غير الرسمي، و عاطلات عن العمل، هذه تذكرة بنسب مشاركة النساء في سوق العمل في سوريا بين عام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ والتي قمنا بدراستها بيانياً في فصل أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة.

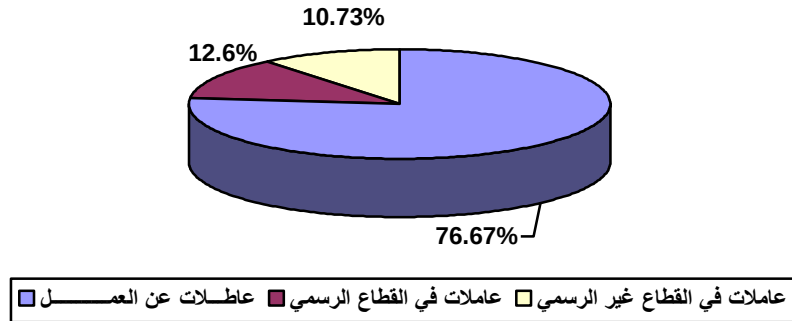
الجدول رقم (١٥): نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية

العام	نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل
٢٠٠٤	١٩,٤
٢٠٠٦	٢١,٧
٢٠٠٨	٢٣,٣٣

المصدر: منير شاكر، ٢٠٠٩ و الموقع الإلكتروني www.cbssyr.org

من خلال التحليل الأولي لبيانات مشاركة النساء في سوق العمل نجد أنها لا تزال محدودة، فعلى الرغم من تزايدها ما بين عام و آخر خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨ إلا أن هذا التزايد لم يصل بعد بنسب المشاركة النسائية إلى المستوى الحقيقي الذي يعبر عن قدرات الإناث على العمل. و سنتابع تحليلنا بدراسة توزيع العائلات حسب قطاع العمل (رسمي و غير رسمي).

الشكل رقم (٢٢) توزع قوة العمل النسائية في الجمهورية العربية السورية عام ٢٠٠٨



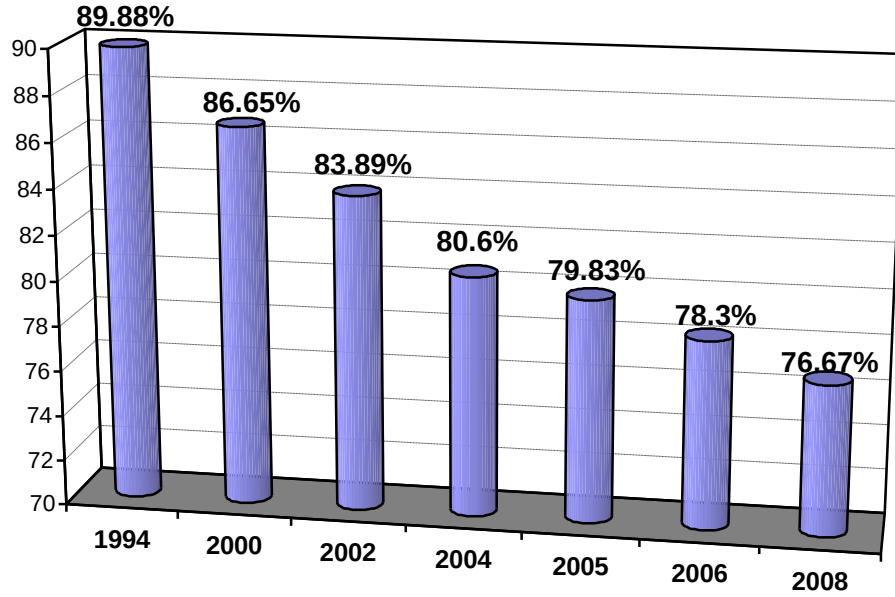
المصدر: بثينة خليل قريو، ٢٠٠٩

لا تزال النسبة الأكبر من النساء حتى عام ٢٠٠٨ عاطلات عن العمل، في حين أن نسبة العاملات لم تبلغ الربع من إجمالي النساء في سن قوة العمل، بالإضافة إلى أن هذه النسبة الضئيلة من العاملات معظمها هو في القطاع غير الرسمي، حيث نجد من بيانات الشكل رقم (٢٢) أن ٤٦ % تقريباً من النساء العاملات يعملن في القطاع غير الرسمي أي غير المسجل بصورة رسمية في دوائر الدولة مما يعني ظروف عمل غير آمنة و غير عادلة، و في بعض الأحيان يعني حرماناً من الأجر في القطاع العائلي. بناء على ذلك فإنه من الضروري من جهة أولى العمل على الاستفادة من طاقات و قدرات العمل النسائية العاطلة عن العمل أي توفير فرص العمل التي تناسب الإناث و من جهة ثانية بذل الجهود من أجل تنظيم عمل النساء في القطاع الرسمي من أجل تأمين حقوقهن و حمايتهن.

ثانياً: دراسة معدلات بطالة النساء في سوريا خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٨

سنقوم بدراسة هذه المعدلات على مستوى الجمهورية العربية السورية ككل على مدى سلسلة زمنية تفوق العشر سنوات من أجل تتبع مسار تطور هذه المعدلات، ثم بعدئذ ندرسها على مستوى المحافظات من أجل المزيد من الدقة والمصادقية في نتائج الدراسة.

الشكل رقم (٢٣): معدلات بطالة النساء في الجمهورية العربية السورية ما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٨



المصدر: الاتحاد العام النسائي، ٢٠٠٨ و الموقع الإلكتروني www.free-syria.com

نلاحظ أن معدلات بطالة النساء كانت مرتفعة جداً عام ١٩٩٤ و أنها أخذت اتجاهاً هابطاً خلال كامل الفترة المدروسة حيث انخفضت عام ٢٠٠٠ بمقدار ٣,٢٣ نقطة مئوية عن عام ١٩٩٤، ثم في عام ٢٠٠٢ انخفضت بمقدار ٢,٧٦ نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٠، و في عام ٢٠٠٤ تابعت الانخفاض لتصل إلى (٨٠,٦٪) أي بانخفاض قدره ٣,٢٩ نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٢، و في عام ٢٠٠٥ انخفضت بمقدار ٠,٧٧ نقطة مئوية عن العام السابق، و عام ٢٠٠٦ انخفضت بمقدار ١,٥٣ نقطة مئوية، وأخيراً انخفضت عام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٦ بمقدار ١,٦٣ نقطة مئوية.

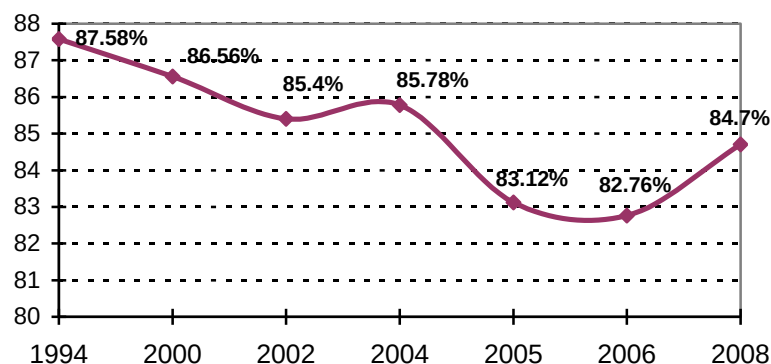
و على الرغم من أن معدلات بطالة النساء استمرت بالانخفاض طوال الفترة المدروسة إلا أنها رغم ذلك مازالت مرتفعة و لم تصل بعد إلى مستوى مقبول، و هذا مؤشر على ضعف مشاركة المرأة في ميادين العمل و عدم كفايته، في الوقت الذي يحتاج فيه المجتمع إلى حشد كل طاقاته و جهوده من أجل تحقيق التنمية المنشودة.

ثالثاً: دراسة معدلات بطالة النساء على مستوى المحافظات السورية خلال الفترة بين عامي ١٩٩٤ و

٢٠٠٨

انطلاقاً من أن المؤشرات الإجمالية وحدها غير كافية لتمثيل الواقع الحقيقي لأي ظاهرة أو موضوع، فإنه من المفيد و الضروري أن نتناول معدلات بطالة النساء على مستوى المحافظات و نقوم بدراساتها و تحليلها بهدف رصد مشاركة المرأة في سوريا في ميادين العمل بصورة واقعية.

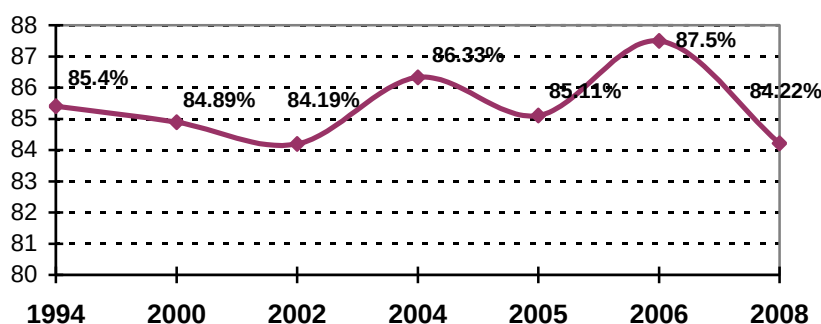
الشكل رقم (٢٤): معدلات بطالة النساء (في سن قوة العمل) في محافظة دمشق من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٨



المصدر: أنس حبيب، ٢٠٠٩.

نلاحظ أن المنحى العام لمعدلات البطالة بين النساء في محافظة دمشق هو الانخفاض، وكانت الفترة بين عام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ هي الفترة الأكثر تحسناً في هذا المجال إلا أنها عادت إلى التزايد بعد عام ٢٠٠٥ و هذا يناقض النتائج التي جاء بها تحليل تطور معدلات بطالة النساء على مستوى سوريا ككل و هذا يثبت أهمية دراسة المؤشرات على مستوى المحافظات.

الشكل رقم (٢٥): معدلات بطالة النساء (في سن قوة العمل) في محافظة ريف دمشق من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٨

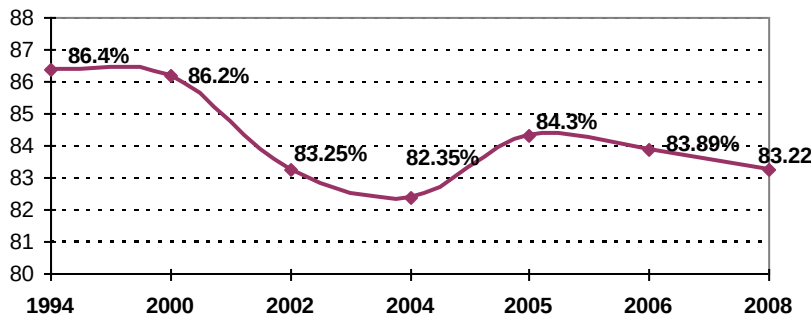


المصدر: أنس حبيب، ٢٠٠٩.

يمكننا ملاحظة عدم وجود أي تحسن ملموس في مستوى مشاركة النساء في سوق العمل في محافظة ريف دمشق، إذ أن معدلات بطالة النساء فيها تراجعت طوال الفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٨ صعوداً و هبوطاً و في بعض الأحيان بشكل كبير فمثلاً ارتفعت بشكل واضح بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، ثم عادت

و انخفضت بشكل كبير عام ٢٠٠٥ ثم ارتفعت مجدداً و بشكل ملموس عام ٢٠٠٦ و عادت لتتخفض بحدة عام ٢٠٠٨ لتكون النتيجة بالمحصلة تغير بسيط جداً طوال فترة الدراسة، حيث لم تتخفض ما بين أول السلسلة عام ١٩٩٤ و آخرها عام ٢٠٠٨ إلا بمقدار طفيف (١,١٨ نقطة مئوية).

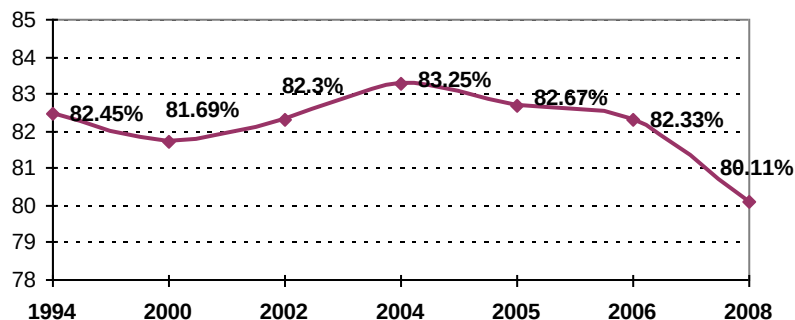
الشكل رقم (٢٦): معدلات بطالة النساء (في سن قوة العمل) في محافظة حلب من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٨



المصدر: أنس حبيب، ٢٠٠٩.

أيضاً في محافظة حلب نلاحظ أن معدلات بطالة النساء تأرجحت صعوداً و هبوطاً طوال فترة الدراسة لاسيما خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ حيث بدأت بالانخفاض منذ عام ٢٠٠٠ لتصل إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠٠٤ و تتزايد بعدها في عام ٢٠٠٥ وبعدها حافظت على تناقص بطيء حتى عام ٢٠٠٨ لتكون النتيجة النهائية تراجع معدلات بطالة النساء طوال الفترة من عام ١٩٩٤ و حتى عام ٢٠٠٨ بمقدار ٣,١٨ نقطة مئوية، أي أن التراجع في معدلات بطالة النساء الذي ظهر خلال فترات معينة من السلسلة الزمنية المدروسة لم يستمر و لم تتحسن مستويات مشاركة النساء في سوق العمل بصورة ملموسة قياساً إلى طول فترة الدراسة.

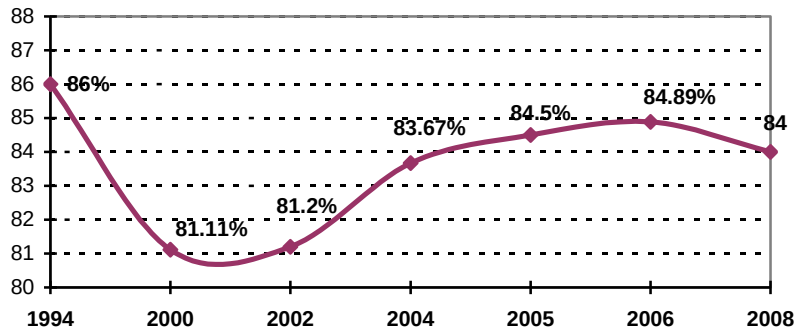
الشكل رقم (٢٧): معدلات بطالة النساء (في سن قوة العمل) في محافظة حمص من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٨



المصدر: أنس حبيب، ٢٠٠٩.

نجد أن بيانات معدلات بطالة النساء في محافظة حمص تأرجحت خلال فترة الدراسة من عام ١٩٩٤ و حتى عام ٢٠٠٨، إلا أن هذا التأرجح كان أقل مما وجدناه في بيانات كل من معدلات بطالة النساء في حلب و دمشق و ريف دمشق، و بالمحصلة كانت النتيجة النهائية هي انخفاض بسيط قياساً إلى طول فترة الدراسة، حيث انخفضت هذه المعدلات بين أول السلسلة الزمنية المدروسة عام ١٩٩٤ و آخرها عام ٢٠٠٨ بمقدار ٢,٣٤ نقطة مئوية فقط.

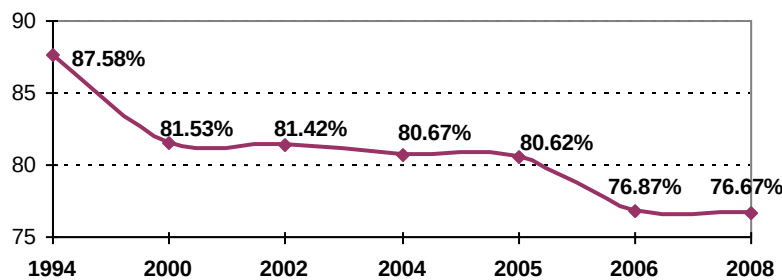
الشكل رقم (٢٨): معدلات بطالة النساء (في سن قوة العمل) في محافظة حماه من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٨



المصدر: أنس حبيب، ٢٠٠٩.

نجد من بيانات الشكل (٢٨) أن مشاركة النساء في سوق العمل في محافظة حماه شهدت تراجعاً في مستوى التحسن الذي بدأت به فبعد أن انخفضت معدلات بطالة النساء بمقدار ٤,٨٩ نقطة مئوية ما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠ عادت لترتفع طوال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦ لتبلغ ٨٤,٨٩ % ثم تنخفض بمقدار ٠,٨٩ نقطة مئوية عام ٢٠٠٨ عما كانت عليه عام ٢٠٠٦.

الشكل رقم (٢٩): معدلات بطالة النساء (في سن قوة العمل) في محافظة اللاذقية من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٨

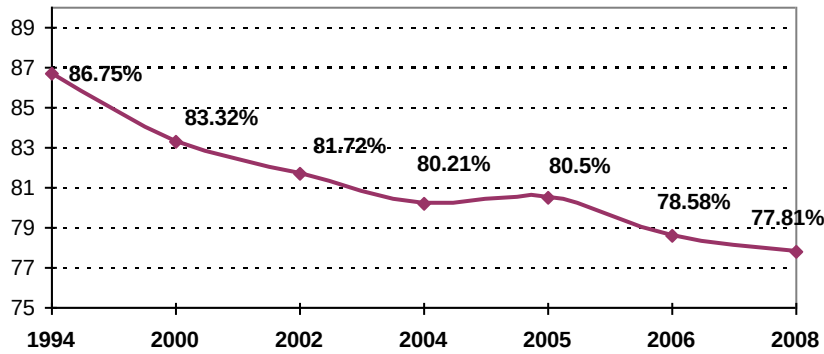


المصدر: أنس حبيب، ٢٠٠٩.

نجد أن معدلات مشاركة النساء في قوة العمل في محافظة اللاذقية جيدة بالمقارنة مع باقي المحافظات السورية و المتوسط العام لسوريا ككل و تتجه نحو التحسن المستمر بدليل انخفاض معدلات بطالة النساء فيها على طول الفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٨، كما يمكننا تصنيف سنوات السلسلة الزمنية المدروسة إلى قسمين: سنوات تغير واضح انخفضت فيها معدلات بطالة النساء بشكل كبير عن السنة التي تسبقها في السلسلة المدروسة وهي السنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، و سنوات تغير أقل وضوحاً انخفضت فيها معدلات بطالة النساء بشكل معتدل عن السنة التي تسبقها في السلسلة المدروسة، و هي السنوات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨.

بالمحصلة انخفضت معدلات بطالة النساء في محافظة اللاذقية ما بين أول فترة الدراسة عام ١٩٩٤ و آخرها عام ٢٠٠٨ بمقدار ١٠,١١ نقطة مئوية، و هذا يعكس تحسناً جيداً في مستوى المشاركة النسائية في سوق العمل في تلك المحافظة.

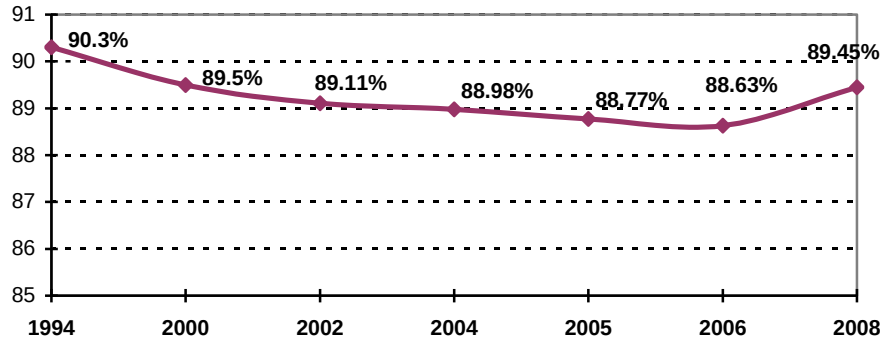
الشكل رقم (٣٠): معدلات بطالة النساء (في سن قوة العمل) في محافظة طرطوس من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٨



المصدر: أنس حبيب، ٢٠٠٩.

من بيانات الشكل رقم (٣٠) نلاحظ أن معدلات بطالة النساء في محافظة طرطوس هي في انخفاض مستمر طوال الفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٨، و أن هذا الانخفاض جاء موزعاً بشكل متدرج على سنوات السلسلة المدروسة باستثناء عام ٢٠٠٥ الذي شهد ارتفاعاً طفيفاً في معدلات بطالة النساء مقداره ٠,٢٩ نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٤، و بذلك فإن المنحى العام لمعدلات بطالة النساء في هذه المحافظة هو التناقص بمعدل ثابت، لتكون المحصلة انخفاض هذه المعدلات بين بداية السلسلة عام ١٩٩٤ و نهايتها عام ٢٠٠٨ بمقدار ٨,٩٤ نقطة مئوية و هذا مؤشر جيد.

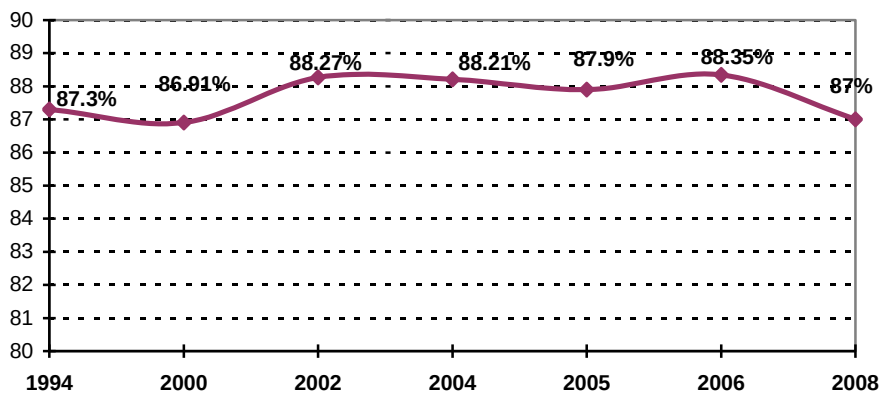
الشكل رقم (٣١): معدلات بطالة النساء (في سن قوة العمل) في محافظة الحسكة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٨



المصدر: أنس حبيب، ٢٠٠٩.

نلاحظ من الشكل رقم (٣١) أن معدلات بطالة النساء في محافظة الحسكة مرتفعة جداً وأنها لم تنخفض بشكل ملموس طوال فترة الدراسة، و أن الانخفاض البسيط في هذه المعدلات و الموزع بشكل متدرج على طول الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦ لم يستمر إذ عادت الارتفاع عام ٢٠٠٨ لتكون المحصلة انخفاض طفيف طوال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٨ مقداره ٠,٨٥ نقطة مئوية فقط.

الشكل رقم (٣٢): معدلات بطالة النساء (في سن قوة العمل) في محافظة إدلب من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٨



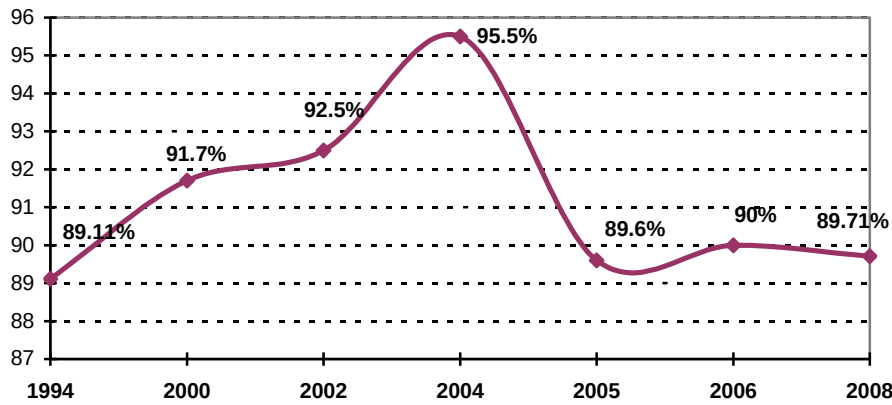
المصدر: أنس حبيب، ٢٠٠٩.

يمكننا ملاحظة التذبذب في معدلات بطالة النساء في محافظة إدلب لتحافظ على مستويات مرتفعة طوال الفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٨ كما تظهر بيانات الشكل (٣٢)، كما أن الانخفاض الذي طرأ على

هذه المعدلات عام ٢٠٠٠ ما لبث أن تغير عام ٢٠٠٢ حينما عاودت الارتفاع، و بقيت في تأرجح صعوداً و هبوطاً حيث ارتفعت في عام ٢٠٠٤ ثم انخفضت عام ٢٠٠٥ ثم عادت لترتفع عام ٢٠٠٦ و أخيراً انخفضت عام ٢٠٠٨ لتكون النتيجة بالمجمل انخفاض طفيف مقداره ٠,٣ نقطة مئوية طوال الفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٨.

نلاحظ أن نتائج تحليل معدلات بطالة النساء على مستوى المحافظات السورية تأتي مختلفة تماماً عن نتائج تحليلها على مستوى الجمهورية العربية السورية ككل خلال نفس السلسلة الزمنية المدروسة، كما أن نتائج تحليل هذه المعدلات تتفاوتت تفاوتاً كبيراً ما بين محافظة و أخرى، و هذا ما أشرنا إليه عندما ذكرنا ضرورة دراسة أي مؤشر بشكل تفصيلي و عدم الاكتفاء بدراسة و تحليل المؤشرات الإجمالية فقط.

الشكل رقم (٣٣): معدلات بطالة النساء (في سن قوة العمل) في محافظة الرقة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٨

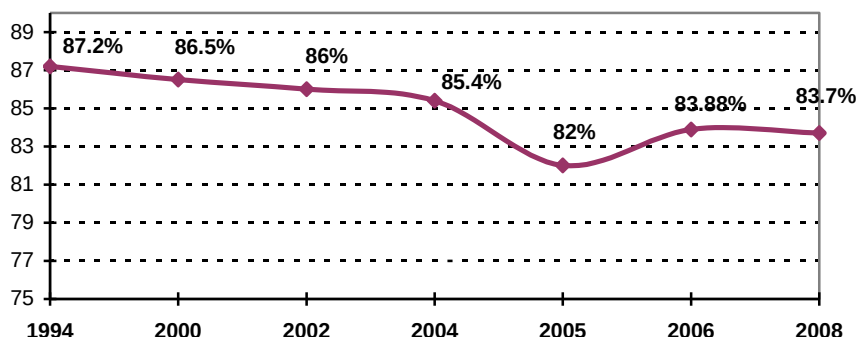


المصدر: أنس حبيب، ٢٠٠٩.

نلاحظ من بيانات الشكل رقم (٣٣) أن سنوات الفترة المدروسة يمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل، المرحلة الأولى ازدادت فيها معدلات بطالة النساء بشكل كبير و هي من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٤ حيث كان إجمالي زيادة معدلات بطالة النساء خلال هذه الفترة ٦,٣٩ نقطة مئوية، أما المرحلة الثانية فهي من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٥ حيث انخفضت معدلات بطالة النساء بشكل كبير (٥,٩ نقطة مئوية)، و المرحلة الثالثة هي من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨ حيث ارتفعت معدلات بطالة النساء بشكل بسيط (٠,٤ نقطة مئوية) بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، ثم انخفضت بشكل بسيط (٠,٢٩ نقطة مئوية) بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، والمحصلة النهائية هي أن معدلات بطالة النساء في الرقة ازدادت بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية ما بين أول السلسلة المدروسة عام ١٩٩٤ و آخرها عام ٢٠٠٨.

الشكل رقم (٣٤): معدلات بطالة النساء (في سن قوة العمل) في محافظة درعا من ١٩٩٤ حتى

٢٠٠٨

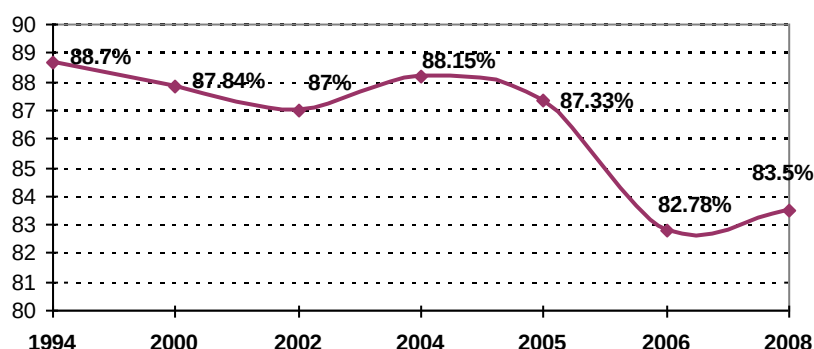


المصدر: أنس حبيب، ٢٠٠٩.

من خلال بيانات الشكل رقم (٣٤) نجد أن سنوات الفترة الزمنية المدروسة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين: المرحلة الأولى من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٥ حيث انخفضت معدلات بطالة النساء في محافظة درعا طوال هذه الفترة لاسيما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، والمرحلة الثانية من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨ حيث ارتفعت خلالها معدلات بطالة النساء، والمحصلة النهائية طوال فترة الدراسة من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٨ هي انخفاض معدلات بطالة النساء في هذه المحافظة بمقدار ٣,٥ نقطة مئوية.

الشكل رقم (٣٥): معدلات بطالة النساء (في سن قوة العمل) في محافظة دير الزور من ١٩٩٤ حتى

٢٠٠٨

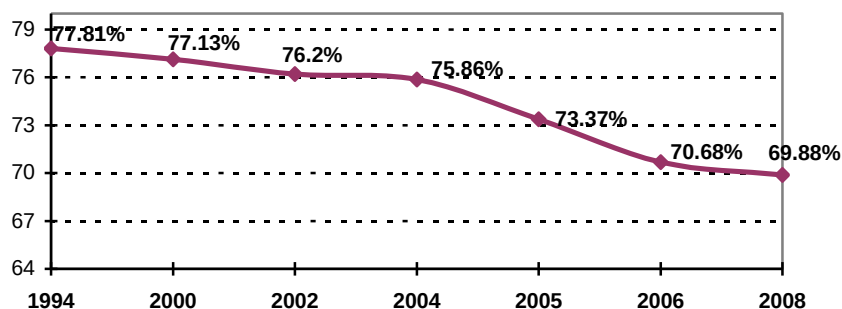


المصدر: أنس حبيب، ٢٠٠٩.

استمرت بيانات معدلات بطالة النساء في محافظة دير الزور كما يظهر الشكل (٣٥) في الانخفاض من بداية السلسلة عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٢ ثم ارتفعت ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ بمقدار ١,١٥ نقطة مئوية ثم عادت لتسلك منحى الانخفاض لاسيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، إلا أنها عادت للارتفاع

عام ٢٠٠٨ حيث وصلت إلى ٨٣,٥ % بعد أن كانت ٨٢,٧٨ % عام ٢٠٠٦ أي أنها ارتفعت بمقدار ٠,٧٢ نقطة مئوية، و بالمحصلة فإن النتيجة الإجمالية لهذه المعدلات في محافظة دير الزور هي انخفاض مقداره ٥,٢ نقطة مئوية ما بين عام ١٩٩٤ و عام ٢٠٠٨.

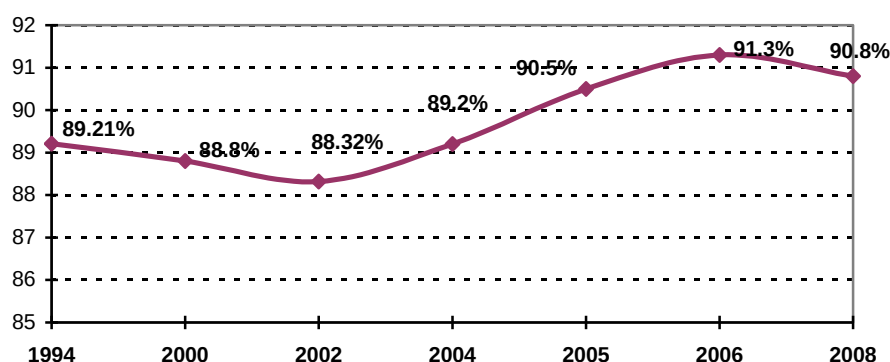
الشكل رقم (٣٦): معدلات بطالة النساء (في سن قوة العمل) في محافظة السويداء من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٨



المصدر: أنس حبيب، ٢٠٠٩.

يظهر الشكل (٣٦) أن معدلات بطالة النساء في محافظة السويداء أقل من غيرها من المحافظات منذ بداية السلسلة الزمنية المدروسة أي منذ عام ١٩٩٤، وقد تراجعت طوال فترة الدراسة من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٨ لاسيما بعد عام ٢٠٠٤ و بالمحصلة فإن النتيجة الإجمالية هي انخفاض معدلات بطالة النساء في محافظة السويداء ما بين بداية السلسلة الزمنية المدروسة عام ١٩٩٤ ونهايتها عام ٢٠٠٨ بمقدار ٧,٩٣ نقطة مئوية.

الشكل رقم (٣٧): معدلات بطالة النساء (في سن قوة العمل) في محافظة القنيطرة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٨



المصدر: أنس حبيب، ٢٠٠٩.

يمكننا من خلال ملاحظة بيانات معدلات بطالة النساء في محافظة القنيطرة تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٢ كانت فيها معدلات بطالة النساء في انخفاض، والمرحلة الثانية من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٦ بدأت فيها معدلات بطالة النساء ترتفع، والمرحلة الثالثة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨ حيث عادت معدلات بطالة النساء إلى الانخفاض من جديد، والنتيجة الإجمالية هي ازدياد معدلات بطالة النساء في محافظة القنيطرة ما بين بداية السلسلة الزمنية المدروسة عام ١٩٩٤ ونهايتها عام ٢٠٠٨ بمقدار ١,٥٩ نقطة مئوية، وهذا مؤشر غير جيد.

إجمالاً نجد أن نتائج تحليل معدلات بطالة النساء في المحافظات السورية خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٤ و عام ٢٠٠٨ أظهرت أن واقع مشاركة المرأة في سوق العمل في أغلب المحافظات السورية هو دون المستوى المطلوب، بل إن بعض المحافظات مثل الرقة والقنيطرة قد شهدت تزايداً في معدلات بطالة النساء في نهاية الفترة المدروسة، في حين أن محافظات أخرى مثل إدلب والحسكة قد شهدت تراجعاً في معدلات بطالة النساء بشكل طفيف وغير ملموس طوال فترة الدراسة، بالمقابل أظهرت بعض المحافظات مثل اللاذقية وطرطوس والسويداء تحسناً في مستوى مشاركة نساءها في سوق العمل من خلال تراجع معدلات بطالة النساء فيها بشكل واضح ما بين بداية فترة الدراسة ونهايتها.

من المفيد في نهاية دراستنا لمعدلات بطالة النساء على صعيد المحافظات السورية أن نشير إلا أن طبيعة كل محافظة و مناخها يؤثران في طبيعة و ظروف العمل فيها، فيمكن مثلاً أن تكون الكثير من النساء في محافظات معينة منتجيات بصورة فعلية لكن غير داخلات في عداد قوة العمل المنتجة على اعتبار أن ما يقمن بإنتاجه يحتسب من ضمن موارد الأسرة المستخدمة للاستهلاك الذاتي أو أن العادات و الأعراف السائدة تمنع المرأة من الخروج من منزلها و عرض منتجاتها في الأسواق، بالمقابل تكون المرأة في محافظات أخرى قادرة على عرض منتجاتها في الأسواق و إقامة مورد دخل لنفسها أو لأسرتها و بالتالي تعتبر ضمن تعداد القوى المنتجة من الناحية الاقتصادية.

رابعاً: مقارنة مؤشرات العمل في سوريا وفي دول أخرى عام ٢٠٠٨

من أجل الوصول إلى نتائج مفيدة في دراستنا لواقع مشاركة المرأة في سوريا في ميادين العمل لا بد لنا من مقارنة نسب مشاركة النساء في أسواق العمل في دول أخرى مع نسب مشاركة النساء في سوق العمل في سوريا خلال فترة زمنية واحدة.

الجدول رقم (١٦): معدلات بطالة النساء (في سن قوة العمل) في عدد من الدول العربية

الدولة	معدلات بطالة النساء لعام ٢٠٠٨
الأردن	٧٦,٥٦
سوريا	٧٦,٧
مصر	٧٩,٨٦
السعودية	٨٨,٩٣
الإمارات العربية المتحدة	٦١,٧
تونس	٤٣,٢٢
العراق	٨٦,٧
الصومال	٩٣,٦٥
اليمن	٩٠,٨٤
لبنان	٧٨,١١
قطر	٦٥,١٣
المغرب	٨٨,٠٤

المصدر: منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩.

من بيانات الجدول رقم (١٦) نجد أن تونس كانت أفضل دولة عربية من بين مجموعة الدول المدروسة من حيث مستوى مساهمة المرأة فيها في سوق العمل، تليها الإمارات العربية المتحدة، تليها قطر، بينما تأتي الجمهورية العربية السورية في المرتبة الرابعة، ثم الأردن، ثم لبنان، ثم مصر، في حين يأتي بعدها كل من العراق، و المغرب، و السعودية، و تحتل اليمن المرتبة ما قبل الأخيرة في حين يأتي الصومال أخيراً.

مما سبق يمكننا تقسيم الدول المدروسة إلى ثلاث مجموعات: دول ذات مستوى جيد لمشاركة المرأة في سوق العمل و هي تونس، والإمارات العربية المتحدة، و قطر، تليها دول ذات مستوى متوسط لمشاركة المرأة في سوق العمل و هي سوريا والأردن و لبنان و مصر، تليها دول ذات مستوى متدني لمشاركة المرأة في سوق العمل و هي السعودية و المغرب و اليمن و الصومال.

لاحظنا أن الجمهورية العربية السورية انخفضت في رتبتها من بين مجموعة الدول العربية في مجال تمكين المرأة في قطاع العمل، حيث كانت في مجالات الصحة والتعليم في طليعة الدول على الرغم من وجود دول

أخرى أفضل منها مثل تونس على سبيل المثال، أما في نسب مشاركة المرأة في سوق العمل فإنها أقل حظاً بشكل واضح، و هذا يبرز أهمية بذل المزيد من الجهود في مجال تحسين واقع المرأة في قطاع العمل بشكل خاص بالإضافة إلى العمل على تحسين أوضاعها في كل من قطاعي الصحة و التعليم.

من الجدير بالذكر في هذا المجال أن المنظمات الأهلية التنموية و الفعاليات و الأنشطة النسائية غير الحكومية في الدول العربية تضطلع بدور فعال في العمل على دفع مسيرة النهوض بالمرأة العربية إلى الأمام و زيادة مساهمة النساء في العملية الاقتصادية، من خلال عقد ندوات و مؤتمرات و ورشات عمل محلية و إقليمية بهدف زيادة التشبيك و التنسيق فيما بينها و رصد الدعم و التمويل من مختلف الجهات المحلية والدولية لتنفيذ مشاريع تخدم المرأة بصورة مباشرة (مشاريع تدريب مهني للنساء- قروض صغيرة- حاضنات أعمال نسائية- تطوير قدرات النساء في المناطق المهمشة من دورات محو أمية و تعليم استخدام الحاسوب و تدريب على الإسعافات الأولية) أو بصورة غير مباشرة (مشاريع تحسين وتطوير خدمات البنية التحتية في المناطق الفقيرة و تسهيل حصول النساء على خدمات الصحة و التعليم) (شورة، ٢٠٠٨).

الخاتمة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الآثار والنتائج التطبيقية لسياسات و برامج تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية.

بدأنا بالحديث عن ماهية و مفهوم تمكين المرأة وفقاً لآراء و مذاهب فكرية و تنموية مختلفة، و تبعاً لمصادر عدة عربية و عالمية، ثم شرحنا كيفية و مراحل ظهور مفهوم تمكين المرأة في سوريا. أوضحنا بعدئذ أسباب و دواعي الدعوة إلى تمكين النساء في العالم من خلال دراسات عديدة للأمم المتحدة وغيرها تظهر عدم المساواة بين الجنسين في مجالات الحياة المختلفة من صحة و تعليم و عمل.

ركزنا الحديث في المبحث الثاني من الفصل ذاته على أسباب و مبررات الدعوة إلى تمكين المرأة في سوريا و ذلك بدراسة واقع النساء في كل من قطاعات الصحة و التعليم و العمل و بيئاً وجود فجوة في خدمات الرعاية الصحية المقدمة للإناث مقارنة مع تلك المقدمة للذكور منذ مراحل الطفولة المبكرة من خلال دراسة مؤشرات الرعاية الصحية للمواليد الإناث و الذكور خلال عدد من السنوات، و تابعنا دراسة واقع الحالة الصحية للنساء في سوريا بدراسة مؤشرات الرعاية الصحية للأمهات خلال عدد من السنوات و مقارنتها مع المؤشرات المماثلة في دول أخرى، و دراسة بعض مؤشرات الصحة الإنجابية خلال عدد من السنوات، بالإضافة إلى دراسة معدلات وفيات الأمهات في سوريا خلال عدد من السنوات، و مقارنة معدلات وفيات الأمهات في سوريا مع معدلات وفيات الأمهات في عدد من الدول العربية الأخرى، و وصلنا إلى نتيجة مفادها أن المرأة في سوريا لا تزال بحاجة إلى المزيد من التمكين الصحي و أنه لا بد من تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للنساء و لا بد من زيادة عدد النساء اللواتي يحصلن على خدمات الرعاية الصحية في مختلف مراحل العمر و بشكل مخطط و مدروس، و ضمن إطار المتابعة و التسجيل لرصد التغيرات التي تطرأ على المستوى الصحي للنساء.

في قطاع التعليم حاولنا الوقوف على واقع تعليم الإناث في سوريا من خلال دراسة و تحليل مؤشرات عدة هي نسب الأمية لدى كل من الذكور و الإناث، و نسب تسرب الإناث من التعليم، و نسب الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم بعد الأساسي، و ذلك خلال عدد من السنوات، و وجدنا أن هناك فجوة في التعليم بين الذكور و الإناث، و أن هذه الفجوة رغم تناقصها من عام إلى آخر خلال سنوات الدراسة إلا أنها لا تزال موجودة، و أن هناك حاجة ملحة من أجل زيادة نسب التحاق الفتيات بالتعليم، و زيادة مستويات التعليم إلى ما بعد مراحل التعليم الأولى (التعليم الأساسي) من أجل منح الإناث فرصاً متكافئة مع الذكور في الحصول على فرص عمل مناسبة.

في قطاع العمل درسنا ثلاثة مؤشرات للتعرف على واقع عمل النساء في سوريا، هي نسب مساهمة النساء في سوق العمل، و أجور النساء العاملات مقارنة بأجور الرجال، و توزيع المناصب الوظيفية حسب الجنس، و ذلك خلال عدد من السنوات و بيّنا نتيجة هذه الدراسة أن نسب مساهمة النساء في سوق العمل في سوريا

ضعيفة و دون المستوى المطلوب، و أنه على الرغم من عدم وجود تفاوت يُذكر بين أجور النساء العاملات مقارنة مع أجور الرجال إلا في القطاع غير الرسمي (القطاع العائلي و القطاع الخاص غير المعترف به رسمياً من قبل دوائر و سجلات الدولة) إلا أن المناصب الوظيفية ذات الصبغة القيادية أو الإدارية أي ذات التأثير و المكانة في المجتمع مرتبطة بشكل واضح بالجنس و يسيطر عليها الذكور.

تحدثنا في الفصل الثالث عن الجهود الحكومية المبذولة من أجل تمكين المرأة في سوريا و خصصنا المبحث الأول لدراسة و رصد التشريعات و القوانين التي وضعت في هذا المجال، بدءاً من دستور الجمهورية العربية السورية الذي نص بشكل صريح على أن الرجل و المرأة متساويان في جميع الحقوق و الواجبات و مروراً بالمرسوم التشريعي رقم ١٢١/ الخاص بتشكيل الاتحاد العام النسائي كمنظمة شعبية ذات صفة رسمية معتمدة من قبل الدولة تعمل من أجل تمثيل النساء بصورة قانونية و الدفاع عن مصالحهن و حقوقهن و تمكينهن من المشاركة في بناء مجتمعهن، و انتهاءً بكفالة القانون السوري لجميع حقوق المرأة من التعليم و العمل و الرعاية الصحية إضافة إلى أنه كفل لها حق الإرث. درس المبحث الثاني ما تم تخصيصه للمرأة في الخطط الخمسية العامة للتنمية الاقتصادية للدولة من خلال إدماج تمكين المرأة ضمن الخطط الاقتصادية العامة حيث خصص في الخطة الخمسية التاسعة ٢٠٠١-٢٠٠٥ فصل خاص بقضايا المرأة يتضمن أهدافاً تنموية شملت قطاعات الزراعة و الصحة و التعليم إضافة إلى قطاعات أخرى و تم تخصيص نسب من اعتمادات بعض الوزارات لإحداث أنشطة و وحدات لدعم المرأة العاملة، و تمويل بعض الأنشطة الإعلامية و الندوات التثقيفية لرفع الوعي بقضايا المرأة، كما شملت الخطة الخمسية العامة العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠ بنود خاصة بالمرأة ضمن أهدافها الإستراتيجية من خلال ثلاثة محاور هي: التمكين الصحي و التمكين التعليمي و التمكين الاقتصادي للمرأة. و المبحث الثالث تم تخصيصه لدراسة جهود حكومة الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بالتصديق على الاتفاقيات و المعاهدات المتعلقة بتمكين المرأة حيث صادقت على العهدين الدوليين للحقوق المدنية و السياسية عام ١٩٤٦ و على اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة عام ١٩٥٢ و اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة عام ١٩٥٧، و اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج لعام ١٩٦٢، كما أقرت ما صدر عن جميع المؤتمرات الدولية للمرأة من عام ١٩٧٥ و حتى عام ١٩٨١.

و صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "CEDAW" عام ٢٠٠٢ و تحفظت على المادة ٢/ كاملة، و المادة ٩/ الفقرة الثانية المتعلقة بمنح الأطفال جنسية والدتهم، و المادة ١٥/ الفقرة الرابعة المتعلقة بحرية التنقل و السكن، و المادة ١٦/ البند الأول الفقرات (ج - د - و - ز) المتعلقة بالمساواة في الحقوق و الواجبات أثناء الزواج و عند فسخه فيما يخص الولاية و النسب و النفقة و التبني، و المادة ١٦/ البند الثاني حول الأثر القانوني لخطوبة الطفل أو زواجه و ذلك لتعارضه مع

الشريعة الإسلامية كما جاء في نص المرسوم، كذلك تحفظت على المادة /٢٩/ الفقرة الأولى المتعلقة بالتحكيم بين الدول في حال حصول نزاع بين الزوج و زوجته إذا كانت من جنسية أخرى.

في الفصل الرابع أشرنا في المبحث الأول منه إلى المنظمات الدولية الناشطة في مجال تمكين المرأة و إنجازات و مشاريع كل منها في الجمهورية العربية السورية سواء تلك التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM)، و منظمة الصحة العالمية (WHO)، و صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، و اللجنة الدولية لحماية حقوق المرأة (IASC)، و المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)، و منظمة الإغاثة الدولية (IRD)، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، و برنامج الغذاء العالمي (WFP)، أو التابعة للاتحاد الأوروبي (منظمة الأيدوس الإيطالية لتنمية المرأة (AIDOS)، و الهيئة الأوروبية المتوسطة للمشاريع التنموية (MEDC)، و الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)).

أما في المبحث الثاني فقد تحدثنا عن المنظمات المحلية الأهلية العاملة في مجال تمكين المرأة (مؤسسة مورد التنموية، الأمانة السورية لتنمية الريف (فردوس)، مؤسسة بداية التنموية، جمعية تنظيم الأسرة السورية، جمعية الندى التنموية، جمعية خير الشام التنموية، جمعية المبرة النسائية، منظمة راهبات الراعي الصالح، مؤسسة المبادرة الاجتماعية النسائية، الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة، جمعية آفاق الروح للنساء المعاقات) و عددنا إنجازاتها على أرض الواقع، وخصصنا المبحث الأخير للحديث عن منظمات أخرى ناشطة في مجال تمكين المرأة لا تتبع لأي من الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي (صندوق الأوبك للتنمية الدولية، و المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب، و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الإسكوا)، و برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)، و جامعة الدول العربية (مشروع صحة الأسرة العربية)، و منظمة حماية الأطفال السويدية).

في الفصل الخامس أنهينا الدراسة بمتابعة التغيرات التي طرأت على المؤشرات المدروسة في الفصل الثاني "أسباب الدعوة إلى تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية" في قطاعات الصحة و التعليم و العمل من خلال دراسة نفس المؤشرات للسنوات الأخيرة، و كانت النتيجة أن حالة النساء الصحية و التعليمية قد شهدت تحسناً في الأعوام الأخيرة مقارنة بما كانت عليه في أعوام سابقة، لكن لا تزال هناك فجوة في خدمات الرعاية الصحية المقدمة للإناث عن المقدمة للذكور، و لا تزال هناك فجوة في التعليم بين الإناث و الذكور، و رغم أن هذه الفجوة في تناقص إلا أنها لا تزال قائمة الأمر الذي يعكس الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين واقع النساء الصحي و التعليمي، أما بالنسبة لقطاع العمل وجدنا أن التحسن فيه كان أقل و أبطأ مما شهده قطاعا الصحة و التعليم و أن معدلات بطالة النساء لا تزال مرتفعة و أن نسبة النساء العاملات بأجر لا تزال محدودة. و من خلال مقارنة مؤشرات الصحة و التعليم و العمل للنساء في سوريا مع النساء في عدد من الدول العربية الأخرى وجدنا أن سوريا في طليعة الدول العربية من حيث التمكين الصحي و التعليمي للنساء إلا أنها أقل حظاً من حيث تمكين النساء في قطاع العمل.

النتائج و التوصيات

١ - النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أ- توجد فجوة بين مستوى الرعاية الصحية المقدمة للمواليد الإناث مقارنة مع مستوى الرعاية الصحية المقدمة للمواليد الذكور في سوريا
- ب- عدم كفاية خدمات الرعاية الصحية المقدمة للأمهات في سوريا الأمر الذي تُظهره دراسة مؤشرات الرعاية الصحية للأمهات و مؤشرات الصحة الإنجابية لعدد من الأعوام
- ت- ما تزال معدلات وفيات الأمهات في سوريا مرتفعة رغم أنها في تحسن مستمر خلال السنوات الأخيرة
- ث- ارتفاع نسب الأمية و نسب التسرب من التعليم في صفوف الإناث مقارنةً مع الذكور مقابل الارتفاع المستمر في نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم بعد الأساسي
- ج- مشاركة المرأة السورية في سوق العمل محدودة و غير كافية و أن المناصب ذات التأثير و المكانة الحساسة في المجتمع تتسم بالطابع الذكوري
- ح- تتفاوت معدلات بطالة النساء في المحافظات السورية بشكل كبير ما بين محافظة و أخرى و أن نتائج دراسة معدلات بطالة النساء على مستوى المحافظات تختلف بشكل كبير عن نتائج دراسة معدلات البطالة على مستوى سوريا ككل
- خ- ارتفاع نسبة العاملات بدون أجر في سوريا
- د- تُشكل العاملات في القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من النساء العاملات في سوريا
- ذ- تبذل الحكومة السورية جهود جيدة منذ أكثر من عقدين من أجل تمكين المرأة في كافة مجالات الحياة، و ما تزال هذه الجهود مستمرة.
- ر- توجد فجوة بين القانون و التطبيق العملي فيما يخص المساواة بين المرأة و الرجل في الحقوق و الواجبات
- ز- توجد العديد من المنظمات الدولية و المحلية الأهلية الفاعلة في مجال تمكين المرأة و التي حققت مشـاريع و إنجازات جيدة في سوريا في مجال خدمة قضايا المرأة و تحسين أوضاعها.
- س- هناك دور هام و فاعل لمنظمات و هيئات المجتمع المدني في دفع مسيرة النهوض بالمرأة في سوريا إلى الأمام و تحسين أوضاعها في المجالات المختلفة.
- ش- هناك دور فعال لوسائل الإعلام و برامج التوعية و التثقيف في تحسين أوضاع النساء في سوريا من خلال تسليط الضوء على قضايا و مشاكل المرأة.

٢- التوصيات:

توصلت الدراسة إلى أن واقع صحة النساء و تعليمهن و عملهن في الجمهورية العربية السورية ما يزال بحاجة إلى المزيد من العمل الجاد من أجل تحسينه و الارتقاء به من خلال:

- زيادة جودة خدمات الصحة و التعليم المقدمة للنساء و زيادة إمكانية و سهولة حصولهن على هذه الخدمات.
- تنفيذ مشاريع جديدة في مجال صحة النساء بما يُساعد على إزالة الفجوة القائمة بين مستوى خدمات الرعاية الصحية المقدمة لكل من الإناث و الذكور.
- تركيز العمل في مجال التعليم على تنفيذ مشاريع تخفيض نسب تسرب الفتيات من المدارس و تخفيض معدلات أمية النساء
- زيادة عدد المشاريع الهادفة إلى توليد فرص عمل للنساء و المتناسبة مع مؤهلاتهن و كفاءاتهن من أجل تخفيض معدلات البطالة بينهن
- تنفيذ عدد أكبر من برامج نشر الوعي بأهمية التمكين الصحي و التعليمي للمرأة و تمكينها في قطاع العمل، عبر وسائل الإعلام المتنوعة و من خلال برامج و فعاليات تستهدف الفئات كافة بمختلف مستوياتها التعليمية و الثقافية و الاجتماعية
- العمل على تقليل نسب أمية الإناث من خلال زيادة نسب التحاق الفتيات بالتعليم و إقامة دورات تأهيل و تعليم للنساء اللواتي فاتتهن الفرصة في الحصول على التعليم
- العمل على ضبط القطاع غير الرسمي لتقليل عدد العاملات في ظروف غير آمنة و غير مستقرة
- العمل على وضع خطط و برامج التنمية على أساس التخطيط على مستوى المحافظات و اعتماد واضعي البرامج و السياسات على تحليل المؤشرات التفصيلية (على مستوى المحافظات) و ليس فقط على مستوى إجمالي القطر
- العمل على تعديل القوانين التي تعتبر المرأة غير كاملة الأهلية حيث لا يحق لها الوصاية على نفسها أو أولادها حتى لو كانت هي التي تعيلهم، و منحها الحق في الوصاية على نفسها و أولادها
- زيادة فرص النساء في شغل المناصب العالية و ذات المراكز الحساسة في المجتمع
- العمل على تطوير المناهج الدراسية التي تعزز مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر)، و تعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين
- إشراك الرجل بصورة فاعلة في عملية تمكين النساء في مجالات الصحة و التعليم و العمل من خلال نشر الوعي لدى الرجال بأهمية ذلك و انعكاسه بشكل إيجابي على حياة الأسرة و المجتمع

- نشر مدارس التعليم الأساسي و فوق الأساسي في المناطق النائية البعيدة عن مراكز المدن الرئيسية لتشجيع الأسر على إرسال بناتهن إلى المدارس و زيادة نسب التحاق الإناث بالتعليم فوق الأساسي.
- نشر الوعي بأهمية تعليم الفتاة بين فئات المجتمع المختلفة، و ربط بعض الامتيازات و المساعدات الحكومية للأسر في المناطق النائية بإرسال بناتهن للمدارس لأطول فترة ممكنة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. عمران، خالد، ٢٠٠٧، " التنمية و تمكين المرأة في الدول العربية "، المعهد العربي للتخطيط.
٢. عبد المنعم، أحمد، ٢٠٠٩، " المشروع العربي لصحة الأسرة"، جامعة الدول العربية.
٣. خوري، عصام، ٢٠٠٥، " جهود تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية "، سلسلة التثقيف القانوني، الجزء الثاني، الاتحاد العام النسائي، دمشق.
٤. الهيئة السورية لشؤون الأسرة، ٢٠٠٦، " مؤشرات تمكين المرأة في الدول العربية ".
٥. الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية، ١٩٧٣.
٦. المكتب المركزي للإحصاء، مسح صحة الأسرة، ٢٠٠٤.
٧. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية عدة سنوات.
٨. المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٦، " أطلس أهم المتغيرات السكانية في سورية ".
٩. رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية التاسعة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥، " فصل تمكين المرأة ".
١٠. رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥، " قطاع المرأة ".
١١. وزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٣، " الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة (٢٠٠٣ - ٢٠١٥) ".
١٢. الهيئة السورية لشؤون الأسرة، ٢٠٠٥، " اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) - التقرير الأولي ".
١٣. اليونيسيف، ٢٠٠٧، " تقرير العائد المزدوج للمساواة بين الجنسين ".
١٤. المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤، واقع صحة الأمهات في الجمهورية العربية السورية.
١٥. المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة " اليونيسيف"، وحدة بيانات الطفل، ٢٠٠٤، " تطور أوضاع الأمهات و الأطفال و الأمهات في الجمهورية العربية السورية ".
١٦. اليونيسيف، ٢٠٠٤، " تقرير وضع الأطفال في العالم ".
١٧. اليونيسيف، ٢٠٠٦، " تقرير وضع الأطفال في العالم ".
١٨. الأمم المتحدة، ٢٠٠٢، " تقرير التنمية الإنسانية العربية ".

١٩. صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (اليونيفيم)، ٢٠٠٠، "تقرير أوضاع النساء في العالم".
٢٠. صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (اليونيفيم)، ٢٠٠٨، "تقرير أوضاع النساء في العالم".
٢١. صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (اليونيفيم)، ٢٠٠٣، "مسرد مفاهيم و مصطلحات النوع الاجتماعي".
٢٢. اليونيسيف، ٢٠٠٩، "تقرير العائد المزدوج للمساواة بين الجنسين".
٢٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥".
٢٤. صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٥، "تقرير دور المنظمات الأهلية العربية في تمكين المرأة".
٢٥. تقرير أوضاع المرأة في الجمهورية العربية السورية الديموغرافية، الاقتصادية، السياسية، صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة "اليونيفيم"، ٢٠٠٤.
٢٦. هيئة تخطيط الدولة، التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٥.
٢٧. الاتحاد العام النسائي، ورشة عمل بعنوان "التنمية الإدارية و التنمية البشرية لتعزيز دور المرأة و قدراتها القيادية"، في دمشق من ٢-٤ / ٣ / ٢٠٠٨.
٢٨. نحو التمكين السياسي للمرأة السورية، الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة "اليونيفيم"، ٢٠٠٦.
٢٩. غرفة صناعة دمشق، لجنة سيدات الأعمال، ورشة عمل بعنوان "تفعيل مشاركة المرأة العربية في التنمية الاقتصادية"، في دمشق بتاريخ ٥ / ٩ / ٢٠٠٨.
٣٠. واقع المرأة في سورية، الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة، ٢٠٠٩.
٣١. أحمد عبد المنعم، مجلة العلوم الاجتماعية العربية في عدها الصادر في كانون الثاني ٢٠٠٨.
٣٢. منير شاكر، مجلة جامعة تشرين في عدها الصادر في تموز ٢٠٠٦.
٣٣. الحقوق القانونية و الاجتماعية للمرأة في سوريا، جمعية تنظيم الأسرة السورية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة "اليونيفيم"، ٢٠٠٢.
٣٤. الحقوق القانونية و الاجتماعية للمرأة في سوريا، جمعية تنظيم الأسرة السورية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة "اليونيفيم"، ٢٠٠٦.
٣٥. تطور جودة الرعاية في خدمات الصحة الإنجابية، جمعية تنظيم الأسرة السورية، ٢٠٠٥.
٣٦. تطور جودة الرعاية في خدمات الصحة الإنجابية، جمعية تنظيم الأسرة السورية، ٢٠٠٧.
٣٧. الاحتياجات غير الملباة في مجال الصحة الإنجابية، جمعية تنظيم الأسرة السورية، ٢٠٠٧.
٣٨. الاحتياجات غير الملباة في مجال الصحة الإنجابية، جمعية تنظيم الأسرة السورية، ٢٠٠٩.

٣٩. تقرير عمالة النساء في الوطن العربي، منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩.
٤٠. واقع العنف الأسري في الجمهورية العربية السورية، دراسة ميدانية، جمعية تنظيم الأسرة السورية، ٢٠٠٨.
٤١. واقع صحة الأمهات في العالم العربي، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ٢٠٠٩.
٤٢. مؤشرات الصحة الإنجابية في العالم العربي، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ٢٠٠٨.
٤٣. عمل المرأة، الوضع القانوني و الإداري للمرأة العاملة في التشريع السوري و التشريعات المقارنة، عفاف شمدين، ١٩٩٧.
٤٤. دليل الرائدة الريفية، دراسات و أبحاث حول تنمية المجتمع من مدخل تنمية المرأة، رائدة الجراح، العدد الثاني، ٢٠٠٢.
٤٥. دليل الرائدة الريفية، دراسات و أبحاث حول تنمية المجتمع من مدخل تنمية المرأة، رائدة الجراح، العدد الثالث، ٢٠٠٤.
٤٦. دليل الرائدة الريفية، دراسات و أبحاث حول تنمية المجتمع من مدخل تنمية المرأة، رائدة الجراح، العدد الرابع، ٢٠٠٦.
٤٧. هيثم عيسى، المرأة و فجوة النوع الاجتماعي في مجالات العمل و التعليم و الصحة، دراسة للمنطقة الشمالية الشرقية في سورية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٦.
٤٨. واقع عمل المرأة في سورية، دراسة ميدانية على مستوى المحافظات السورية، أنس حبيب، ٢٠٠٩.
٤٩. وثائق مرجعية، حقائق عن واقع صحة و تعليم و عمل النساء في العالم العربي، بثينة خليل قريو، ٢٠٠٩.
٥٠. ليفين شورة، تمكين المرأة في سورية، دراسة مقدمة لصالح جمعية تنظيم الأسرة السورية، ٢٠٠٨.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

1. UNCEF, 2005, Regional Statistical Report, Multiple Indicator Cluster Survey2.
2. UNICEF, 2007, The State of Children and Women in the Middle East and North Africa Region.
3. AIDOS, 2008, Improving Reproductive Health Indicators through Women Empowerment Programs.
4. UNFPA, 2001, UNFPA at Work 2001.
5. Citizen Centered Participatory Development, 2004.
6. United Nations, Office of the Special Adviser on Gender Issues and Advancement of Women, 2002, Gender Mainstreaming an Overview.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

١. الموقع الالكتروني للمكتب المركزي للإحصاء www.cbssyr.org
٢. الموقع الالكتروني للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة www.ippfawr.org
٣. الموقع الالكتروني لجمعية تنظيم الأسرة السورية www.sfpa-scs.sy
٤. الموقع الالكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان www.unfpa.org
٥. الموقع الالكتروني للجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة www.awrdsy.org
٦. الموقع الالكتروني لمنظمة الصحة العالمية www.who.org
٧. الموقع الالكتروني لصندوق الأمم المتحدة للمرأة www.unifem.org
٨. الموقع الالكتروني لصندوق الأمم المتحدة للطفولة www.unicef.org
٩. الموقع الالكتروني لمنظمة الإغاثة الدولية www.ird.un
١٠. الموقع الالكتروني للجنة الدولية للمرأة www.iasc.un
١١. الموقع الالكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.undp.org
١٢. الموقع الالكتروني لهيئة الأوربية المتوسطية www.medc.eu
١٣. الموقع الالكتروني لبرنامج الغذاء العالمي www.wfp.un
١٤. الموقع الالكتروني للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين www.unhcr.org
١٥. الموقع الالكتروني www.swmsa.com/women and development.doc
١٦. الموقع الالكتروني www.free-syria.com
١٧. الموقع الالكتروني www.nesasy.org